# مصر والسودان
# والتعاون الثنائى

أسامة عبد الرحمن

## المقدمة

تعدّ قضيّة التّعاون والتّكامل السّياسي والاقتصادي من القضايا الهامّة التي تثار حاليّاً وبشكل واسع على الصّعيدين النّظري والعملي ، والصّعيدين الرّسمي وغير الرّسمي أيضاً ، وهذا الاهتمام هو امتداد لمراحل سابقة ، وسوف تبقى مستقبلاً المكانة نفسها ، وذلك نظراً لضخامة الأخطار والتحديات التي تواجه مصر والسودان وأمنهما القومي وللفرق الشاسع بين القدرات والإمكانات المتوفرة وخصائص الموقع الجيواستراتيجي، ولمظاهر الضعف والتشتت التي يشهدها الوطن العربي بسبب التجزئة واستمرارها وبروز مظاهر التباين ، واتساع الهوة في التنمية ، وتعميق التخلف وتجذر التبعية وتعدد مظاهرها من سياسية واقتصادية وأمنية وغذائية وبالنسبة لمصر والسودان فقد كونت الجغرافيا والتاريخ وحركة البشر علاقة خاصة بين مصر والسودان ، على نحو ربما لم يتيسر لشعبين آخرين فى المنطقة إذ أن هناك علاقة قوية بين الشعبين الشقيقين ، فهناك صلة نسب ومصاهرة ودم بينهما، ومن الملاحظ أن السواد الأعظم من أهالى أسوان ترجع جذورهم إلى السودان ، ويمثل السودان العمق الإستراتيجى الجنوبى لمصر ، لذا فإن أمن السودان واستقراره يمثلان جزءاً من الأمن القومى المصرى، ومن هنا تبرز اهمية السياسة المصرية تجاه السودان للحفاظ على وحدته واستقراره وتماسكه من ناحية وفي تعزيز علاقات التكامل بين الجانبين من ناحية أخرى وأذكر اغنية لأحد المطربين السودانيين كانت تعبر عن شدة الترابط بين البلدين واعتبارهما جسدا واحدا حيث كان من كلماتها ( لا حاجة اسمه مصرى ولا حاجة اسمه سودانى النيل ده راسه فى ناحية ورجليه فى الناحية التانى).

ومنذ استقلال السودان في مطلع عام ١٩٥٦ والعلاقات المصرية السودانية تمر بدورات من الترابط والتقارب والفتور مما أدى الى إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك، وإلغاء اتفاقيات التكامل المصرى السوداني،فى فترة من فترات الفتور وازدادت العلاقات توتراً بعد أن أوعزت أمريكا إلى حسنى مبارك أن السودان هو المسئول عن محاولة اغتياله فى أثيوبيا وأيضاً بعد مشكلة مثلث حلايب التى تسبب فيها الاحتلال كما فعل مع كثير من حدود البلدان فكان يقتطع من هنا ويهب لهناك ليضمن استمرار الخلافات بعد رحيله ونحن هنا من منطلق الأخوة وبعد زوال الغمة عن مصر نبحث معاً امكانيات التعاون بين البلدين والتكامل بين الأشقاء لكى يمكن الاستغناء عن المساعدات المشروطة والقروض التى غالباً ما يعقبها تدخل خارجى.

ومن الملاحَظ أن الدولتين حريصتان على تقوية ودعم العلاقات بينهما فى شتى المجالات، فالسودان يعد الدولة الوحيدة التى لديها قنصلية فى محافظة أسوان مما يدل على نمو حجم التبادل التجارى وتلك القنصلية لايتوقف دورها عند تقوية العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدولتين بل يمتد هذا الدور ليشمل العلاقات فى المجالات المختلفة.

**أسامة عبد الرحمن**

# الباب الأول
# مصر والسودان عبر التاريخ

## السودان في التاريخ:

سكن النوبيون قديماً السودان في العصور الحجرية ٨٠٠٠ق م - ٣٢٠٠ ق م وكان العرب يطلقون علي المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى أفريقيا وفي عهدي الدولة الوسطي بمصر والدولة الحديثة ضمّ أحمس جزءاً في جنوب مصر أطلق عليه فيما بعد كوش وأصبحت اللغة المصرية القديمة هي اللغة الرسمية ولا سيما بعدما طرد أحمس مؤسس الأسرة الثامنة عشر الهكسوس من مصر ووصل تحتمس الثالث حتى الشلال الرابع وكان ملوك الدولة الحديثة يعينون نوابًا عنهم لإدارة الجنوب المصري وظهرت اللغة الكوشية أثناء مملكة كوش، وكانت لغة التفاهم بين الكوشيين قبل ظهور الكتابة المروية نسبة لمدينة مروي التي تقع على الضفة الشرقية للنيل شمال قرية البجراوية الحالية وكانت عاصمة للسودان ما بين القرن السادس ق.م والقرن الرابع الميلادي.

ويبدأ التاريخ الموثق عن السودان من حوالي ٥٠ قرناً أي خمسة آلاف سنة،ومصادر هذا التاريخ النقوش النوبية في بعض جهات السودان والهياكل العظمية في المقابر النوبية والصناعات الحديدية والنحاسية المتطورة وكان من أهم ملوك النوبة في عهد الاستقلال الملك بعانخي الذي حكم مملكة النوبة سنة ٧٥١ق.م

بعد نهاية دولة مروي قامت ثلاثة ممالك نوبية فكانت في الشمال مملكة النوباطيين التي تمتد من الشلال الأول إلي الشلال الثالث وعاصمتها فرس ويليها جنوباً مملكة المغرة التي تنتهي حدودها الجنوبية عند الأبواب التي تقع بالقرب من كبوشية جنوب مروي القديمة، وهذه المملكة عاصمتها دنقلة العجوز، ثم مملكة علوة وعاصمتها سوبا وتقع بالقرب من الخرطوم وإتحدت مملكتا النوباطيين والمغرة فيما بين عامي ٦٥٠- ٧١٠ م

وصارتا مملكة واحدة ولما إنهزم كودنيس آخر ملك علي مملكة دنقلة عام ١٣٢٣ م،انتهت الدولة المسيحية وبعد ذلك اعتنق السودانيون الإسلام فتاريخ الفترة التي تمتد من القرن الثامن قبل الميلاد إلي القرن الرابع الميلادي،نجده في الكتابات التي تركها السودانيون علي جدران معابدهم بالشمال وفي الأهرامات كأهرامات جبل البركل ونوري التي بناها ملوك نبتة ومروي، والأثار علي ضفتى النيل ما بين وادى حلفا وسنار وفي منطقة بوهين وفرس وأشار الدكتور آركل إلى أنه في منتصف القرن الرابع الميلادي انقسمت مملكة الداجو إلى عدة ممالك غرب النيل ويعتقد أن الداجو جاءوا من مروي بعد سقوطها على يد عيزانا ملك مملكة أكسوم الحبشية فاستطاع ملوك مروي الهروب جنوب غرب نهر النيل وأنشأوا مملكة في دارفور وكانت عاصمة المملكة الأولى في جبل قدير حيث توفي ملك الداجو قدير ودفن تحت الجبل وأطلق اسمه عليه في كردفان وفي عهد الظاهر بيبرس تم إرسال حملة للقضاء على مملكة المقرة المسيحية سنة ١٢٧٦م وكانت تلك الحملة من الحملات القوية حتى انهم استطاعوا أن يحولوا الكنائس إلى مساجد فاستمر التدفق الإسلامي جنوباً حتى جاوروا مملكة علوة التي كانت تدين بالمسيحية أيضاً، فتحالف العرب بقيادة عبد الله جماع مع الفونج وهاجموا علوة وبعد انتصار الفونج دخلوا سوبا وخربوها خراباً مشهوراً حتى أُطلق المثل خراب سوبا بانتصار الفونج وحلفائهم العرب وفي ١٥٠٤م بدأت أول سلطنة عربية إسلامية في السودان وكان سلطانها هو قائد الفونج في معاركهم عمارة دونقس وكان قائد العرب عبد الله جماع وزيراً له، وتم الاتفاق أن يكون السلاطين من الفونج والوزراء من العرب وبعد فترة طويلة ضعفت سلطنة الفونج بسبب المعارك مع مملكة الفور على مناطق كردفان سنة ١٧٤٨التي أجهدت المملكتين عسكرياً واقتصادياً

وبعد أن حكم محمد علي باشا مصر أراد أن يكون له جيشاً قويا بسبب الأطماع الأوروبية الهادفة إلى الاستيلاء على بلاده، خاصة بعد الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت التي استمرت من ١٧٩٨ ولم تنتهِ إلا بالصلح الذي عقده الفرنسيون مع الإنجليز سنة ١٨٠٢ثم حاولت إنجلترا غزو مصرعام ١٨٠٧ فيما عرف بحملة فريزرلكن المقاومة الشعبية في رشيد صدت غزوهم فعمل الباشا جاهداً على أن يوسع رقعة حكمه شرقاً إلى الحجاز، غرباً إلى ليبيا وجنوباً إلى السودان ليضم هذه البلدان تحت إمبراطوريته حتى أنه شمل في تهديده الإمبراطورية العثمانية نفسها حيث بدأ بأراضي الحجاز فهاجمها وانتصر على السعوديين وبعدها اتجه غربا فأمّنَ حدوده الغربية حتى واحة سيوة ولم يبق له سوى تأمين الحدود الجنوبية ،فارسل وفد لاستقصاء الحقائق حول الوضع السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي والحربي وحمل الوفد هدايا إلى السلطان وكان أهم ما حمله الوفد في طريق عودته تقارير تفيد ضعف السلطنة خاصة والسودانيين عامة بالإضافة إلى خلو السودان من الأسلحة النارية وأراد محمد علي أن يكون جيشه حديثاً ومجهزاً بأحدث الأسلحة وبنظام وتدريب حديثين، لكنه علم أن جنوده لن يقبلوا هذا النظام بسبب عدم اهتمامهم وبسبب عدم رغبتهم في إطاعة الأوامر فقرر أن يجلب جنود من السودان وكان هذا من الأسباب التي دفعته إلى الاستيلاء على السودان وكان السوداني بقامته العسكرية وشجاعته المعهودة من أحسن الجنود واشتهر السودان منذ القدم بأن أراضيه غنية بـالذهب وكان محمد علي في حاجة إليه وكانت الحبشة تشكل تهديداً للمصريين والسودانيين بتحويلها لمجرى النيل خاصة بعد الأنباء التي أشاعت أن الإنجليز وأوروبا عامة مساندة لفكرة التحويل فأراد محمد علي أن يأمن هذا الأمر أيضاً باستيلائه على السودان، بالإضافة إلى ما في ذلك من زيادة للرقعة الزراعية لأراضيه وأراد من السودانيين أن يكونوا على مودة مع الوالي

لكن الأمر لم يكن كذلك إذ أن المماليك الذين هربوا من مكائده اتخذوا من شمال السودان موطناً لهم بالقرب من مملكة الشايقية، حيث أنشأوا مملكة لهم كانت بمثابة طعنة في ظهر محمد علي، لذلك قرر أن يقضي عليهم خوفاً من أن تزيد سلطتهم ويسيطروا على السودان فيشكلوا خطراً على حكمه وكان محمد علي يرمي إلى استغلال تجارة السودان واحتكار حاصلاتها وتسويقها في السوق العالمية عن طريق مصر وإذا حصرنا أسبابه لضم السودان نجدها:

تأمين البلاد ضد الغزو الأوروبي بجلب الجنود من السودان. وبزيادة رقعة وعدد سكان بلاده.

الحصول على التمويل لدعم القطاعات المختلفة في مصر باستغلال الذهب والتجارة والحاصلات السودانية.

تأمين مجرى النيل المصدر الوحيد لري الأراضي المصرية وزيادة المساحة الزراعية.

وجود المماليك في السودان.

بعد عودة الوفد المصري التركي الذي أرسله محمد علي باشا ما لبث أن قدم إلى مصر الشيخ بشير ود عقيد من قرية أم الطيور قرب عطبرة وطلب من محمد علي أن يعينه على خصمه ملك الجعليين الذي أقصاه من مشيخته ، فأبقاه الباشا وأكرم وفادته حتى أعد العدة لفتح السودان وأرسله مع الجيش سنة ١٨٢٠، ثم عينه شيخاً على شندي في آخر الأمر بعد نزوح الملك نمر إلى الحبشة وأرسل أيضاً جيشاً آخر إلى سلطنة الفور ليستولي على كردفان ودارفور وانتهت سلطنة الفونج التي عاشت في ربوع السودان من عام ١٥٠٤- ١٨٢١ .

بدخول الجيش في اليوم التالي دخول المنتصرين وعند دخول الترك عينت سنار عاصمة للسودان إلا أن أمطارها الخريفية وكثرة الأمراض فيها اضطرتهم إلى تغييرها إلى ود مدني إلى أن أتى عثمان باشا الذي خلف الدفتردار عقب عودته إلى مصر وأعجب بالمنطقة التي يقترن فيها النيل الأبيض بالأزرق فبنى قلعة ووضع فيها الجند واتخذها عاصمة له تلك كانت بداية مدينة الخرطوم التي ازدهرت وسكنها ٦٠ ألف نصفهم من المصريين واليونان واللبنانيين والسوريين وأعداد من الأوروبيين.

واستمر التواجد المصرى إلى أن ظهر المهدى فتم القضاء على دعوته وسارت الأمور بين إدارة وأخرى إلى أن دخل الانجليز مصر

**فترة الاحتلال الانجليزى وحتى الانفصال عن مصر:**

في عام ١٨٩٦أنذرت الحكومة البريطانية في مصر فرنسا من الزحف في اتجاه السودان، وأرسلت بعثة عسكرية لاحتلال السودان وكان قائد الحملة الجنرال هربرت كتشنر وقد حاصر التعايشي في أم درمان وسقطت الخرطوم في يد القوات الإنجليزية المدعومة بجند مصريين ،ووقعت الحكومتان المصرية والبريطانية على اتفاقية تقضي بالسيادة المشتركة على السودان وفي الواقع كانت السيادة لبريطانيا حيث كان الحاكم العام للسودان بريطاني يعين اسميا بموافقة خديو مصر وقد عملت بريطانيا على فصل السودان فصلاً تاماً عن مصر فقد أنشأت نظام ادارى في الشمال وأقامت عام ١٩٢٠مشاريع اقتصادية جديدة مثل مشروع الجزيرة في محاولة لإنتاج القطن وتصديره لبريطانيا وفى الجنوب كانت السيطرة البريطانية أقل منها في الشمال حيث تركت السلطة في يد عدد من المسئولين المدنين الذين اطلق عليهم لقب البارونات بسبب سلطتهم شبة المطلقة على مساحات كبيرة في الجنوب

وعلى الرغم من الخلافات المتزايدة بين المصريين والوطنيين السودانيين الذين يطالبون بانهاء السيادة البريطانية على السودان إلا أن الحكومة المصرية وقعت اتفاقية مع بريطانيا عام ٣٦ أكدت بين بنودها اتفاقية ١٨٩٩وعام ١٩٤٦وبعد الحرب العالمية الثانية تفاوضت مصر وبريطانيا بشأن تعديل معاهدة ٣٦، وطالبت الحكومة المصرية بريطانيا بالانسحاب من السودان، واقترح البريطانيون بعض التعديلات على الوضع وقتذاك ولكن المفاوضات أفضت إلى طريق مسدود.

وبعد مشاورات مع بعض المسئولين في شمال السودان أعلن الحاكم العام في السودان عن عمل مجموعة من الإصلاحات لإعطاء شمال السودان الخبرة في الحكم الذاتى وذلك لاتخاذ المتطلبات الأساسية للقرارات المتخذة بشأن الحالة السياسية النهائية للسودان وتم انتخاب مجلس الشعب الجديد وقام المؤيدون للاتحاد مع مصر بعد تأكدهم من عدم إمكانية النجاح بمقاطعة الانتخابات وطالب مجلس الشعب السوداني كل من مصر وبريطانيا العظمى بإعطاء السودان استقلال تام عام ١٩٥١.

ووافق البرلمان على اجراء استفتاء عام لتحديد مستقبل البلاد السياسى وفى نفس الوقت وافقت مصر وبريطانيا على الانسحاب من السودان ثم أعلن البرلمان السودان كدولة مستقلة بعد إجراء استفتاء عام وقد أعلنت جمهورية السودان رسميًا في ١٩٥٦ وقد أصبح السودان عضوًا في جامعة الدول العربية في ١٩ /١٩٥٦/١ ، وفى الأمم المتحدة في ١٢ /١١/ من نفس العام.

**انفصال السودان عن مصر:**

عندما احتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢م ، كانت مصر والسودان دولة واحدة ، تحت حكم التاج المصري التابعة للسلطنة العثمانية ، ثم أطلق عليها الخديوي إسماعيل في أحد فرماناته اسم السودان المصري ، واستمر الحال كذلك إلى أن اندلعت الثورة المهدية ، التي حاولت التواصل مع مصر عن طريق إقامة دولة إسلامية متحدة بين مصر والسودان ، وحين سقط مشروع الثورة المهدية ، فإنه أفسح الطريق أمام دولة الحكم الثنائي المصري-البريطاني وفي عام ١٨٩٩م الذي كان في حقيقته حكمًا إنجليزيًّا روحًا وإدارةً ، إذْ لم يكن لمصر نصيب في إدارة السودان إلا دفع تكاليف إدارة شئون البلاد من الخزينة المصرية ، باعتبار أن السودان كان يعد آنذاك إقليمًا مصريًّا.

كان الشعبان المصري والسوداني يؤمنان بأنهما شعبًا واحدًا ، وحَّدت بينهما الطبيعة والنيل والحضارة واللغة والدين والتاريخ ، وكان هذا الإيمان يدفع الشعب السوداني إلى الثورة على الاستعمار البريطاني ، مطالبًا بعودة الوحدة مع مصر ، وبسبب السودان تعثَّرت جميع المفاوضات التي جرت بين مصر وبريطانيا التي أجراها زعماء مصر منذ عام ١٩٢٤م ، حيث كانت بريطانيا تتمسك دوماً باستمرار الحكم الثنائي في السودان الذي كان محل رفض المصريين ، وجاء انقلاب الجيش في /٧/ ١٩٥٢م وتسلمت الثورة هذا الملف أو الإرث ، وكان لابد أن تجرى مفاوضات الجلاء، وأوكلت ملف المفاوضات من أجل الوحده مع السودان إلى وفد برئاسه محمد نجيب وعضويه عبد الحكيم عامر وصلاح سالم وعبد اللطيف بغدادى ومحمود فوزى وسعت اللجنه لكسب تأييد الشعب السودانى.

إذ أن محمد نجيب كانت تربطه علاقات طيبة بزعماء السودان على كافه مشاربهم، فقد كان ينحدر من أصل سودانى وولد بالسودان وكان محبوباً من السودانين كما أن صلاح سالم ولد بالسودان عندما كان والده موظفاً هناك .

وأجرى نجيب اتصالات بالسودانين لتحفيزهم على الوحده وسافر صلاح سالم إلى جنوب السودان فى هذه الفترة وتأثر الموقف بأزمه عبد الناصر مع محمد نجيب عندما تم عزل محمد نجيب الذى كان ارتباط السودانين بشخصه يفوق الحد ولم يكن هذا السبب فقط فى عدم نجاح الوحدة، بل الدسائس الإنجليزية والأهم هم دعاه الانفصال فى السودان سبب الفشل فحتى الحزب الاتحادى برئاسه إسماعيل الأزهرى سار هو الآخر ليؤيد الانفصال .

وطرحت الثورةالقضيه بشكل جديد على أساس تمكين السودانين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل وتهيئة الأجواء لتقرير مصيره , وإسقاط هدف بريطانيا بربط السودان بها وهذه أقل الخسائر وفى النهايه تم جلاء الجيش الإنجليزى عن مصر فى يونية ١٩٥٥ وإعلان قيام جمهوريه السودان فى ديسيمبر من نفس العام وكان إلغاء الملكية فى مصر بناء على اقتراح أمريكي كما شهد بذلك فتحي رضوان في كتابه ٧٢ شهراً مع عبد الناصر ،وكان الأمريكان هم الذي دبروا خلع الملك فاروق لأسباب عديدة منها رفضه الاعتراف بإسرائيل ، أما لماذا إلغاء الملكية فقد جاء ذلك في كتاب المفكر الإسلامي جلال كشك كلمتي للمغفلين ، ذكر أن حكومة الوفد عندما أصدرت مراسيم أكتوبر ١٩٥١ ، التي أعلنت فيها وحدة وادي النيل تحت التاج المشترك وتسمية ملك مصر ملكاً لوادي النيل ، قد قطعت الطريق علي أي تسوية ممكنة مع بريطانيا لا تضمن الوحدة مع السودان ، فلما خُلِع فاروق انتقل اللقب إلى ابنه أحمد فؤاد

ولم تكن هناك حكومة مهما كان بطشها قادرة على إصدار مرسوم يجرد ملك مصر من هذه الصفة ، والإنجليز يرفضون أي تسوية لا تنص أولا تحقق انفصال السودان ويسخرون من القرار المصري عن التاج المشترك فيسمونه المهرّج المشترك وجاء المخرج الأمريكي بالحل للتخلص من المراسيم وذلك بإلغاء الملكية كلها بتاجها وألقابها ، وفرح الشعب وهلل لتحقيق أمل العمر ولم ينتبه أننا أضعنا معه السودان .

**العلاقات المصرية السودانية في عهد مبارك:**

إن وصف العلاقات المصرية السودانية بالأزلية، صحيح بحكم الجغرافيا والتاريخ والروابط الثقافية والاجتماعية، وبحكم الترابط والمصير المشترك الذي يوجده نهر النيل، شريان الحياة للبلدين اذ يمثل السودان العمق الإستراتيجي الجنوبي لمصر، وما يحدث فيه له بالغ الأثر على الأمن القومي المصري فكيف أدار نظام الرئيس حسني مبارك علاقات مصر بالسودان طيلة الثلاثين عاما الماضية؟ وما تأثير هذا النمط من إدارة العلاقات الثنائية على البلدين حاضرا ومستقبلا؟ في عقد التسعينيات من القرن الماضي تدهورت العلاقات المصرية السودانية بشكل غير مسبوق، وصل إلى مستوى الحرب الباردة ، التى لم تتوقف عند حد التراشق بين الأنظمة، وإنما امتدت في الداخل السوداني إلى مدى أبعد عبر الشحن الإعلامي والتعبئة ضد ما كان يصور على أنه خصم خارجي، وهو ما أوجد جيلاً في السودان ينظر إلى مصر بعين الريبة والتوجس.

وهذه المرحلة رغم توترها كانت مفيدة، على الأقل، من ناحية استخلاص العبر لعدم الانزلاق إلى هذه الوهدة مرة أخرى، وأيضا من أجل إدراك حقيقة بسيطة هي أن مصر والسودان لا غنى لإحداهما عن الأخرى مهما كان اختلاف الأنظمة الحاكمة هنا أو هناك.

وأن هناك ضرورات يجب أخذها في الاعتبار قبل الإقدام على أي فعل أو رد فعل وهي أن مصر والسودان باقيان في هذا المكان منذ فجر الخليقة وسوف يظلان كذلك، مهما كانت الأحداث أو التطورات في شمال الوادي أو جنوبه، وأن هناك تأثيراً وتأثراً متبادلين سوف ينتج أثرهما في كل الأحوال، ومن ثم فإن التعاون من أجل الصالح المشترك هو الأجدى والأكثر نفعا، وهو المنطق الطبيعي للأمور، وأنه مهما افترقت السبل فإنه ليس هناك مفر من العودة إلى التعاون والتفاهم والتنسيق من جديد.

ودائماً ما يوجد ما يعكر صفو الأخوة وكان بين مصر والسودان مثلما يكون بين الأخوين فقد حدث خلاف على مثلث حلايب وهي منطقة تقع على الطرف الأفريقي للبحر الأحمر مساحتها ٢٠٥٨٠ كم٢توجد بها ثلاث بلدات كبرى هي حلايب وأبو رماد وشلاتين ، المنطقة تتبع مصر إدارياً بحكم الأمر الواقع وهي محل خلاف بين مصر والسودان،ويطلق عليها أحياناً المنطقة الإدراية لحكومة السودان وأغلبية السكان من البجا وينتمون لقبائل البشاريين والحمدأواب والشنيتراب والعبابدة ومركز شلاتين يتميز بالثروة السمكية، وتضم في الجنوب الشرقي جبل علبة، وكذلك تتميز بخصوبة أراضيها التي تعتمد في ريها على كل من المياه الجوفية ومياه الأمطار ويوجد بمدينة شلاتين خمسة قرى هى :-

قرية أبو رماد: ١٢٥ كم جنوب مدينة شلاتين.

قرية حلايب: ١٦٥ كم جنوب مدينة شلاتين.

قرية رأس الحداربة: ٢٢ كم جنوب قرية حلايب.

قرية مرسى حميرة: ٤٠ كم شمال شلاتين.

قرية أبرق: ٩٠ كم غرب قرية مرسى حميرة.

والحدود المرسمة بين مصر والسودان التي حددتها اتفاقية الحكم الثنائي بين مصر وبريطانيا عام ١٨٩٩ ضمت المناطق من دائرة عرض ٢٢ شمالا لمصر وعليها يقع مثلث حلايب داخل الحدود السياسية المصرية، وبعد ثلاثة أعوام في ١٩٠٢ عاد الاحتلال البريطاني الذي كان يحكم البلدين آنذاك فجعل مثلث حلايب تابع للإدارة السودانية لأن المثلث أقرب للخرطوم منه للقاهرة٠

في ١٨ /٢/ عام ١٩٥٨ قام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بإرسال قوات إلى المنطقة وقام بسحبها بعد فترة قصيرة اثر اعتراض الخرطوم.

ظلت المنطقة تابعة للسودان منذ عام ١٩٠٢ ولكن ظهر النزاع إلى السطح مرة أخرى في عام ١٩٩٢ عندما اعترضت مصر على إعطاء حكومة السودان حقوق التنقيب عن البترول في المياه المقابلة لمثلث حلايب لشركة كندية فقامت الشركة بالانسحاب حتى يتم الفصل في مسألة السيادة على المنطقة.

أرسلت السودان في يوليو ١٩٩٤ مذكرة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، تشتكي الحكومة المصرية بتسعة وثلاثون غارة شنتها القوات المصرية على الحدود السودانية، منذ تقديم الحكومة السودانية مذكرة سابقة في مايو ١٩٩٣.

رفض الرئيس المصري حسنى مبارك في ١٩٩٥ مشاركة الحكومة المصرية في مفاوضات وزراء خارجية منظمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا لحل النزاع وبعد محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في قمة أديس أبابا، اتهمت الحكومة المصرية نظيرتها السودانية بالتخطيط لعملية الاغتيال، فأمر الرئيس حسنى مبارك بمحاصرة وطرد القوات السودانية من حلايب وفرض الحكومة المصرية إدارتها على المنطقة

حاولت السلطات المصرية إغلاق مركز التجارة السودانية المصرية في شلاتين.

في عام ٢٠٠٠ قامت السودان بسحب قواتها من حلايب وقامت القوات المصرية بفرض سيطرتها على المنطقة منذ ذلك الحين.

في عام ٢٠٠٤ اعلنت الحكومة السودانية انها لم تتخلى عن إدارة المنطقة المتنازع عليها ولم تهجرها أو تسلمها للمصريين، وأكدت على تقديم مذكرة بسحب القوات المصرية إلى سكرتير الأمم المتحدة.

قام مؤتمر البجا في ولاية البحر الأحمر في السودان بتوقيع مذكرة لاسترجاع إدارة المنطقة للسودان، حيث أوردوا أن قبائل البجا التي هي أصول وسكان هذه المنطقة يعتبرون مواطنون سودانيون.

في عام ٢٠١٠ تم اعتماد حلايب كدائرة انتخابية سودانية تابعة لولاية البحر الأحمر وأقرت المفوضية القومية للانتخابات السودانية حق التصويت في الانتخابات السودانية لأهالي حلايب باعتبارهم مواطنون سودانيون إلا أن سكان المنطقة من البشاريين انتقدوا تقاعس الحكومة المركزية في إتمام العملية.

قام الرئيس السوداني بالتأكيد على سودانية حلايب كما قام مساعد الرئيس السوداني موسى محمد أحمد بزيارة للمنطقة تأكيد على سيادة السودان للمنطقة ورد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط علي تصريحات الرئيس السوداني بقوله ان الحدود الجنوبية لمصر معروفة وهي دائرة عرض ٢٢ .

قامت القوات المصرية في عهد الرئيس المصري محمد حسني مبارك في عام ٢٠١٠ باعتقال السيد الطاهر محمد هساي رئيس مجلس حلايب المنتمى لقبيلة البشاريين لمناهضته للوجود المصري في حلايب، وتوفي في مستشفى في القاهرة أثر الاعتقال لمدة عامين بدون محاكمة، وعلى أثره قام وفد من قبيلة البشاريين بمخاطبة مركز الإعلام السوداني وذكر بوجود أعداد أخرى من المعتقلين، مثل محمد عيسى سعيد المعتقل منذ ٦ سنوات وعلي عيسى أبو عيسى ومحمد سليم المعتقلون منذ ٥ سنوات،وهاشم عثمان ومحمد حسين عبد الحكم وكرار محمد طاهر ومحمد طاهر محمد صالح منذ سنتان فى ذلك التاريخ وأقيمت الانتخابات البرلمانية المصرية لعام ٢٠١١ في نوفمبر وشملت مثلث حلايب ونقلت صناديق الانتخاب إلى الغردقة بطائرة مروحية عسكرية مصرية لفرز الأصوات هناك ولكن سرعان ما يفئ الأخوة إلى بعضهم فمع مطلع الألفية الجديدة بدأت العلاقات المصرية السودانية في التحسن، بعد الانشقاق الذي وقع في صفوف نظام الإنقاذ وخروج الدكتور حسن الترابي من الحكم، وبعد تجاوز الأزمة التي أثارها توقيع اتفاق ماشاكوس عام ٢٠٠٢ ، اكتسبت العلاقات المصرية السودانية دفعة قوية عبر الزيارة الخاطفة التي قام بها مبارك للخرطوم في الأول من مايو٢٠٠٣، بعد فترة انقطاع طويلة دامت أكثر من ١٣ عاما، وقد مثلت الزيارة حدثاً كبيراً، وجاءت تتويجاً لمسار التحسن البطيء في العلاقات بين البلدين، وأعطت الإشارة إلى أن كثيراً من الهواجس والملفات المعلقة بين البلدين، خاصة الملف الأمني، قد تم طيها أو تجاوزها، لا سيما التأثيرات الناتجة عن محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥، وأن مصر قررت تغليب مصالحها الإستراتيجية بفتح صفحة جديدة تماماً مع سلطة الإنقاذ وتنحية المخاوف أو الشكوك الصغيرة جانبا.

وفي هذه الزيارة قرر الرئيسان مبارك والبشير تفعيل مؤسسات التكامل بين البلدين مرة أخرى، وهو ما تم تطويره بعد ذلك بوقت وجيز أثناء زيارة الرئيس عمر البشير إلى القاهرة في ١٨ /١/ ٢٠٠٤، حيث اتفق البلدان على إصدار قانون يقر العمل بحريات أربع، هي التملك والتنقل والإقامة والعمل بين مصر والسودان، كما وجه الرئيس مبارك الحكومة المصرية أثناء هذه القمة في القاهرة بالبدء فوراً بافتتاح وحدات صحية ومشاريع خدمية في الجنوب إسهاما في خلق الاستقرار وتثبيت السلام.

غير أن اتفاقية الحريات الأربع لم تحدث الآثار المتوقعة منها، بسبب بقاء تطبيقها منقوصاً من الجانب المصري، حيث لم تلغ تأشيرات الدخول للسودانيين بشكل كامل، وعلى الناحية الأخرى بقي السودان منشغلاً بملاحقة الأزمات المتلاحقة في الجنوب والغرب في محاولات مستمرة للوصول إلى تحقيق الاستقرار دون جدوى.

**طبيعة العلاقات السودانية المصرية:**

تتسم العلاقات السودانية المصرية بصفات متميزة تجعلها تختلف بصورة كلية عن علاقات أي من البلدين بالدول الأخري قاطبة حيث ان ما يتوفر لها من الروابط المشتركة يندر وجوده بين أي دولتين علي مستوي العالم اجمع ولعل مبعث ذلك التميز والتفرد في العلاقات السودانية المصرية انها ذات تداخل متعدد المستويات والروابط

ولعل هذا التاريخ الذي ارتبط بتكوين او تأسيس السودان الحديثة يمثل بداية العلاقات الثنائية بين الدولتين ولكنه لا يمثل تلك الروابط القديمة منذ فجر التاريخ والممتدة بين الشعبين فهناك علاقة قوية بين الشعبين الشقيقين.

فهناك صلة النسب والمصاهرة والدم بينهم)ولعل الخلفية التاريخية التي تشكل الادراك المصري لطبيعة العلاقات السياسية بين البلدين تضرب بجذورها في التاريخ منذ العهد الفرعوني مروراً بالعهد المسيحي ثم الاسلامي وصولاً للعصر الحديث حيث تشكلت بصورة حديثة منذ أيام الحكم التركي المصري الذي يمثل بداية الدولة السودانية الحديثة (١)ومنذ ذلك الوقت فقد حظى السودان بأهمية خاصة فى العقل الرسمى المصرى وكانت السياسة المصرية تجاه السودان من بواكير السياسات الخارجية التى رسمها حكام مصر خلال العصر الحديث وتعود جذور الإدراك المصرى لأهمية السودان الإستراتيجية فى العصر الحديث إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر منذ أن بدأ محمد على والى مصر فى بناء الدولة الحديثة وفى عام ١٨٢٠تقدمت الجيوش المصرية لأول مرة لتقوم بلملمة أطراف المناطق الواقعة جنوبها ،ممثلة فى سلطنات وممالك وقبائل السودان لتصنع من كل هذا كياناً واحداً ،وهو الذى اصطلح على تسميته بالسودان ثم جاءت الثورة المهدية وقضت علي الحكم التركي المصري في السودان ولكنها لم تلبث كثيرا لتسقط بواسطة الغزو الانجليزي المصري الذي أفضي إلي مرحلة الحكم الثنائي للسودان بواسطة انجلترا ومصر وقد استمر هذا العهد إلي أن نال السودان حريته ومنذ ذلك التاريخ في مطلع عام ١٩٥٦ والعلاقات المصرية السودانية تمر دورياً بحالات من المد والجزر، أو بدورات من الصعود والهبوط (١) وكان قطاع لا بأس به من السودانيين يرى أن مصر تفضل التعامل مع أنظمة الحكم العسكرية في السودان، وأن هذا يعد من بين أسباب بقاء هذه النظم في الحكم لفترات أطول وقد أدى شيوع هذا الانطباع إلى تدهور العلاقات المصرية السودانية وهذا التدهور ظهر فى إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك، واتفاقيات التكامل المصرى السوداني.(٢)

ثم جاءت فترة حكم جبهة الانقاذ فشهدت تحسناً ملحوظاً في العلاقات السودانية المصرية في أيامها الأولي ولكنها عادت مرة أخري للتراجع وفي عقد التسعينيات من القرن الماضي تدهورت العلاقات المصرية السودانية بشكل وصل إلى مستوى الحرب الباردة الحقيقية، التى لم تتوقف عند حد التراشق بين الأنظمة، وإنما امتدت في الداخل السوداني إلى مدى أبعد عبر الشحن الإعلامي المستمر والتعبئة ضد ما كان يصور على أنه خصم خارجي، وهو ما أوجد جيلا في السودان ينظر إلى مصر بعين الريبة والتوجس ولعل من اسباب سؤ العلاقات بين البلدين في تلك الفترة هو الشعارات الاسلامية التي طرحتها الحكومة السودانية وبسبب ذلك دخلت العلاقات المصرية السودانية في منحي آخر (١) اتسمت فيه بالتوتر الشديد ووصل الي حد الصراع في المحافل الدولية فقد تحالف البشير مع الدكتور حسن الترابي وتم فرض النظام الاسلامي واعلان الهوية الاسلامية السودانية وهذا ما أدي إلي وقوف مصر في المواجهة ضد هذا النهج الأصولي (٢) وذلك بسبب العداء المستحكم الذي كان يجسد العلاقة بين الحكومة المصرية والتيارات الاسلامية وهنالك سبب آخر أثر في تلك العلاقات عندما جاء الغزو العراقى للكويت والتأييد السودانى للعراق وهو ما مثل اختلافاً رئيسياً مع التوجه المصرى، إضافة إلى ما سببه من حرج للقيادة المصرية التى قامت بجهد دبلوماسى سابق لإقناع دول الخليج العربية بالاعتراف بالنظام السودانى الجديد ليضع نهاية للمرحلة التعاونية فى نطاق العلاقات المصرية السودانية خاصة بعدما ترددت الأنباء عن نشر العراق لصواريخه فى السودان موجهة ضد مصر، الأمر الذى جعل الرئيس مبارك يهدد بضربها إذا ما ثبت ذلك وبعد ذلك شهدت العلاقات بين البلدين توتر اكبر بسبب تجدد نزاع الحدود علي حلايب ونتوء وادي حلفا الذي وصل إلي أن يجدد السودان شكواه إلي مجلس الأمن وقد ظل هذا النزاع يمثل عقبة في طريق العلاقات بين مصر والسودان (١)

ومهما حاولت بعض الأقلام على الجانبين، بدافع من الأخوة وحسن الجوار، أن تقلل من أهمية هذه المسألة، تظل الحدود غير المستقرة بين الدولتين سببا أو وسيلة تستخدم لتصعيد بعض المشاكل الأخرى وقد أوكلت فيما مضى مهمة علاج هذه القضية إلى لجان مشتركة ثنائية لا تجتمع، وإن اجتمعت لا تفعل شيئا (٢) ثم جاءت محاولة اغتيال حسني مبارك في اديس ابابا في عام ١٩٩٥ والتي اتهمت مصر الحكومة السودانية بالضلوع فيها بايعاز من المخابرات الأمريكية وأيضا وصلت إلي مجلس الأمن الذي أصدر عدداً من القرارات ضد السودان ثم بدأت العلاقات بين البلدين تتجه الي التحسن التدريجي بسبب ان الحكومة السودانية عام ١٩٩٧ جعلت الخطاب الايديولوجي المبني علي الاسلام شأناً داخلياً واتجهت الي بناء سياستها الخارجية وفقا للمصالح المشتركة ولذلك بادرت بتحسين العلاقات مع الدول العربية خاصة مصر وقد استجابت القاهرة آنذاك إنطلاقا من تقديرات تتعلق بالمصالح الاستراتيجية لها وتم تجاوز ملف التسعينيات الامني والسياسي, من أجل صفحة جديدة شهدت تطور العلاقات عبر توقيع مجموعة من اتفاقيات التعاون بلغت١٩ اتفاقا, كما تم توقيع اتفاق الحريات الأربع عام٢٠٠٤,(١) وتطورت العلاقات مع الوقت بصورة تدريجية ولكنها لم ترقي الي ما كانت عليه من قبل بسبب عداء النظام المصري السابق للحركات الاسلامية الذي ظل يلقي بظلاله علي موقفه من العلاقات مع السودان في عهد الانقاذ وعليه فقد ظل السودان يواجه عداء مستمراً ومتصاعداً من الولايات المتحدة الأمريكية (٢) وحلفاؤها الذين كان نظام الرئيس المصري حسني مبارك يمثل طليعتهم في المنطقة العربية ولكن هنالك من يري ان توتر العلاقات بين البلدين يعود إلي محاولة الحكومة السودانية ان تتحرر من تبعية مصر في سياستها الداخلية والخارجية, وان تكون للسودان سياسته الخاصة به

دون تدخل من السفير المصري في تعيين الوزراء والمسئولين السودانيين حيث ذكر السفير المصري أنه يعين وزراء الدفاع والداخلية والخارجية في السودان ومهما يكن من أمر فقد اختلفت الرؤى السودانية المصرية لتقييم التاريخ وتقييم الأحداث وبينما تنظر النخبة السودانية لنفسها كند للنخبة المصرية إلا أن الثانية تنظر للسودان كالشقيق الأصغر الذي عليه أن يكون في القاطرة المصرية يقف في محطاتها ولا يخرج عن مسارها ولعل تفسير هذه الآراء يرجع إلي نظرية حق الفتح في دراسات العلاقات السودانية المصرية ومهما يكن من أمر فقد انخفضت أهمية السودان لدي السياسة الخارجية المصرية طيلة عقد التسعينات(١),سواء كان ذلك بسبب تزايد الدور الخارجي في المشكلة السودانية وتوتر العلاقات بين مصر والسودان(٢) وانتهت بذلك فترة ما قبل ثورة ٢٥ /١/ المصرية التي تعتبر أسوأ الفترات في تاريخ العلاقات السودانية المصرية.

إن التعاون من أجل الصالح المشترك هو الأجدى والأكثر نفعاً، وهو المنطق الطبيعي للأمور، وأنه مهما افترقت السبل فإنه ليس هناك مفر من العودة إلى التعاون والتفاهم والتنسيق من جديد.

ولعل هذه الحقائق كانت ماثلة وحاضرة في صراعات البلدين حتي في اوقات التوتر والصراع الحاد ورغم التناقض الجوهري في الرؤى، والمواقف، والسياسات، إلا أن الطرفين استطاعا إدارة علاقات ظلت في حد أدنى متسمة بالاضطراب، وضاعت بسبب تلك الإدارة كثير من المقدرات الإستراتيجية القومية والوطنية عربياً ومصرياً وسودانياً، وكان أفدح الخسائر انفصال جنوب السودان، الذي من أسبابه، كما يرى بعض المراقبين، غياب الدور المصري عن التأثير، على المستوى الإقليمي والدولي.

حيث كان من الممكن إن وظفت مصر وزنها السياسي المهدر الإبقاء على السودان موحداً بل يرى كثيرون (ومنهم أنا واستند فى رأيى هذا الى تدبير حادثة كنيسة القديسين قبل الاستفتاء السودانى باقل من أسبوع بمعرفة الداخلية المصرية لالهاء الشعب المصرى داخليا عن قضية الاستفتاء على تقسيم السودان) أن مصر وقفت بقوة مع معارضي الإنقاذ دون التفريق بين خطر حكم الإنقاذ وخطر ذهاب الجنوب في تراجيديا سياسية كما حدث في الاستفتاء الذي اختار بسببه الجنوبيون الانفصال.(١)ورغم ما اعتري مسار العلاقات المصرية فقد استمرت العلاقات المصرية السودانية ذات ارتباط وثيق وبُعْد عميق؛ على الرغم من أنها كانت ولا تزال في حالة مد وجزر؛ وذلك أن الحكومات المتعاقبة في البلدين لم تواجه ما يعيق استمرارها بالحل الشامل، واتخذت أسلوب التهدئة والتسكين للمشاكل المعلقة بين(٢) البلدين؛ لإدراكها لأهمية هذه العلاقة للبلدين، وضرورة استمرارها وتأكيدها والانطلاق بها إلى مراحل متقدمة؛ خوفاً من المواجهة التي قد تؤدي إلى انفصامها نهائياً أو الوصول بها إلى مرحلة الطريق المسدود.

ورغم مافي ذلك من ايجابيات كثيرة تتمثل في تاكيد خصوصية العلاقات السودانية المصرية الا ان اكبر سلبياته هو انه كان يمثل ترحيل المشاكل بين البلدين الي المستقبل وعدم مواجهتها والإرادة المشتركة لإيجاد الحلول الملائمة لها •

إلي أن قامت الثورة المصرية في ٢٥ /١/ ٢٠١١ ومثلت تحولا استراتيجيا علي الساحة المصرية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة ولذلك لم تستطع الخرطوم إخفاء بهجتها بسقوط نظام حسني مبارك، وقد سارع الرئيس عمر حسن البشير بزيارة القاهرة.

حيث مثلت ثورة ٢٥ يناير في مصر طوق النجاة بالنسبة للعلاقات مع السودان لأن الثورة المصرية أعادت بناء الأولويات المصرية من جديد لاسيما على صعيد السياسة والعلاقات الخارجية وتجاه السودان بشكل أخص، فالسودان على أهميته الإستراتيجية بالنسبة لمصر لم يحظ إلا باهتمام ضئيل بالنسبة لصناع القرار في عصر مبارك خاصة، وكان الاهتمام به لا يتعدى في أحسن الأحوال الأبعاد الأمنية التي ترسمها وتحتكر صياغتها الأجهزة الأمنية والمخابراتية

ولعل تلك الخطوات وذلك التقدم والاهتمام بالعلاقات بين البلدين من مصر الثورة لإعادة وضع علاقات البلدين لمكانها الطبيعي قد قابله قدراً مماثلاً فى السودان(١) وبعد ثورة ٢٥ يناير بادر السودان بتقديم أشكال مختلفة من الدعم السياسي والاقتصادي للنظام الوليد في مصر وتم تبادل الزيارة بين الجانبين، وقد يؤدى تغيير النظام فى مصر إلى تحقيق وحده بين الدول العربية عامة والسودان خاصة، لأن الثوره فى مصر تعتبر ثورة تغير حقيقى والشعارات المرفوعة تكاملية.

# الباب الثانى
# إمكانيات مصر والسودان

قبل الحديث عن التعاون بين دولتين يجب استعراض امكاناتهما وهذا ما سنقوم به هنا فعلى عجالة مختصرة نقدم امكانات مصر والسودان التى تؤهلهما للمضى قدما على طريق التعاون ٠

يعتبر اقتصاد السودان من بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم خصوصاً بعد اكتشاف الموارد الطبيعة والنفط والبترول وتعتبر الصين الشعبية واليابان أكبر شركاء تجاريين ويعتبر السودان من الأقطار الشاسعة والغنية بالموارد الطبيعية ممثلة في الأراضي الزراعية، الثروة الحيوانية والمعدنية، الغابات والثروة السمكية ويعتمد السودان اعتماداً رئيسياً على الزراعة حيث تمثل ٨٠% من نشاط السكان إضافة للصناعة خاصة الصناعات التي تعتمد على الزراعة.

وتمثل الزراعة القطاع الرئيسي للاقتصاد السوداني وسميت سلة غذاء العالم لذلك فإن معظم الصادرات السودانية تتكون من المنتجات الزراعية مثل القطن، الصمغ العربي، الحبوب الزيتية واللحوم...الخ. بالإضافة للخضروات والفاكهة التي تصدر للدول الأفريقية والعربية وتساهم الزراعة بنحو ٣٤ % من إجمالي الناتج المحلي.

وعن الثروة الحيوانية : يشغل قطاع الثروة الحيوانية المرتبة الثانية في الاقتصاد السوداني من حيث الأهمية إذ يمتلك السودان أكثر من ١٣٠ مليون رأس من الماشية وتمتلك الخرطوم أكثر من مليون رأس من الثروة الحيوانية بالإضافة للثروة السمكية في المياه العذبة والبحر الأحمر بالاضافة إلي الحيوانات البرية والطيور .

وتتركز الصناعة في السودان في الصناعات التحويلية التي تعتمد على المنتجات الزراعية حيث تزدهر كل من صناعة النسيج والسكر والزيوت والصناعات الغذائية في السودان بالإضافة للصناعات التحويلية الأخرى.

ومن أهم الصناعات التحويلية الحديثة في السودان، استخراج الإيثانول المنتج من مصنع سكر كنانة ويسجل هذا الأمر للسودان كأول دولة عربية منتجة للإيثانول كما انتعشت في السوادان الكثير من الصناعات الخفيفة والثقيلة مثل صناعة تجميع السيارات بأنواعها المختلفة بمصنع جياد بولاية الجزيرة وصناعة الطائرات بكرري وصناعة الحديد والصلب وكثير من الصناعات الخفيفة الأخرى.

وفى قطاع النفط لم ينقطع سعي السودان لاستخلاص واستغلال مخزونه النفطي منذ نحو نصف قرن من الزمان تحت حكم الأستعمار وابان الحكم الوطني بمراحله المختلفة بالتعاون مع بعض الشركات النفطية الأجنبية وكان العبء الثقيل الذي يشكله استيراد المواد البترولية على ميزان المدفوعات السوداني الذي أستمر طويلاً، من الأسباب الرئيسية التي جعلت الاهتمام بتشجيع الاستثمار في مجال النفط يبلغ ذروته خلال السنوات العشر الأخيرة حيث وضعت الحكومة النفط ضمن المرتكزات الأساسية في إستراتيجيتها الاقتصادية وفتحت المجال للاستثمار مع عدد من الشركات الدولية العاملة في مجال النفط.

وبدأت عمليات التنقيب فعلياً بعد توقيع اتفاقية مع شركة شيفرون الأمريكية عام ١٩٧٤ م، وبناءً على النتائج الجيدة في أواسط السودان تم التوقيع على اتفاقية أخرى ثنائية مع شيفرون نفسها عام١٩٧٩م ثم عقبتها اتفاقيات مع شركتي توتال الفرنسية، وصن أويل الأمريكية عامي١٩٨٢/٨٠م، وبعد إجراء المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي في مناطق مختلفة من البلاد تم حفر ٩٥ بئراً استكشافية منها ٤٦ منتج مثل حقول سواكن، أبوجابرة، شارف، الوحدة، طلح، هجليج الأكبر ،عدارييل وحقل كايكانق، و٤٩ جافة.

غير أن هذه الاستكشافات لم يتبعها أي نشاط إنتاجي وخلال ١٩٩٩/٨٩م وقعت الحكومة السودانية اتفاقيات مع شركات نفطية مختلفة شملت الشركتين الكنديتين IPC وSPC عامي ٩١ /١٩٩٣م، وشركة الخليج GPL عام ١٩٩٥م، والشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC عام ١٩٩٥ م، وشركة الكونستريوم في فبراير عام ١٩٩٧ م، وتكونت الشركة العالمية GNPOC ١٩٩٧م ونتج من هذه المحصلة تشكيل عدد من شركات التنقيب في مناطق مختلفة من البلاد.

وبدأ الإنتاج النفطي في السودان في حقول أبي جابرة وشارف، ثم لحق بذلك الإنتاج من حقول عداريبل هجليج وكان مجمل إنتاج النفط في السودان حتى يوليو ١٩٩٨ م في حدود ما يفوق الثلاثة ملايين برميل بواقع ٤٧١٦٢٩ برميل من أبوجابرة وشارف و١٩٦٣٤٧ من حقل عداريبل و٢٥١٧٧٠٥ برميلاً من هجليج. ووصل حجم الإنتاج الفعلي بنهاية يونيو ١٩٩٩ إلى ١٥٠ الف برميل من حقلي هجليج والوحدة وتتوقع الحكومة إنتاجاً جديداً من حقول جديدة تكتشف في المربعات المقدمة للشركات مما سيزيد من إحتياطي النفط السوداني والإنتاج الفعلي الآن في حدود ٦٠٠ألف برميل يومياً.

و خصائص النفط السوداني تختلف باختلاف الحقول ولكن بصفه عامة يمكن تلخيص أهم سماته فيما يلي-:

- الخام السوداني متوسط الكثافة ويقارب الخامات الخفيفة يقع تحت تصنيف الخامات البرافينية الشمع وهو مكون طبيعي من مكونات النفط الكيميائية أي أعلى نسبيا من المكونات الأخرى وهي مادة جيدة الاحتراق وعالية الإنتاج في ظروف تكرير معقدة، وتتمثل نقاط ضعف المواد البرافينية فقط في خصائص الانسكاب والنقل

- ويمتاز الخام السوداني بقلة نسبة المواد الكبريتية وهو من افضل الخامات في الشرق الأوسط في هذه الخاصية نسبة لآثار الكبريت الجانبية الضارة بالبيئة والمحركات كما يمتاز البترول السوداني بوجود مواصفات مشتق الديزل لارتفاع الرقم الستيني الذي يزيد من كفاءة الإحتراق.

تعتمد الصادرات السودانية اعتماداً كبيراً على البترول حيث دخل السودان حديثاً إلى قائمة الدول المصدرة للبترول عام ١٩٩٩ بإنتاج بلغ ٢٥٠ ألف برميل في اليوم إلى أن وصل إلى ٥٠٠ ألف برميل في اليوم ويقوم بتصدير أغلب الإنتاج بينما يقوم بتكرير البعض منه محلياً بغرض الاكتفاء الذاتي وكان في الماضي يعتمد كلياً على المنتجات الزراعية هذا إضافة للمعادن ويجد القطن عناية خاصة من الدولة وذلك بسبب الطلب المتزايد عليه في الأسواق العالمية، كذلك الصمغ العربي حيث أن السودان هو الدولة الأولى في العالم في إنتاج الصمغ العربي ويتم تصديره للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

ويمثل السكر مكانة هامة في قائمة الصادرات السودانية وقد حقق السودان اكتفاء ذاتي من السكر ويقوم حالياً بتصدير الفائض، بالإضافة لهذه المنتجات يصدر السودان الحبوب الزيتية، بذرة القطن، الخضر والفاكهة، والماشية واللحوم.

وحققت صادرات الحبوب الزيتية، القطن، الماشية واللحوم، الصمغ العربي، السكر والمولاس، أعلى معدل من إيرادات الصادرات بالإضافة إلى لب البطيخ، الكركديه، الجلود، الذهب، والكروم وخيوط الغزل إضافة لبعض الصادرات الأخرى

وفي عام ٩٣ / ٩٤ ارتفعت قيمة جميع الصادرات تقريبا حيث سجلت صادرات الحبوب الزيتية ١,٨ مليون دولار عن العام السابق بينما ارتفعت صادرات القطن إلى ٨٦ مليون دولار بزيادة ٣٦ % عن العام الذي قبله، الماشية واللحوم بزيادة ٦٠ %، الصمغ العربي بزيادة ٢٩ %، السكر والمولاس بزيادة ١٢٣,٥.

تتكون الموارد المائية في السودان من مياه الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية وتقدر حصة السودان من مياه النيل ب ١٨,٥ ملياراً متراً مكعباً في العام يستغل السودان منها حالياً حوالي ١٢,٢ ملياراً متراً مكعباً في العام كما تنتشر المياه الجوفية في أكثر من ٥٠ % من مساحة السودان ويقدر مخزونها بنحو ١٥,٢٠٠ مليار متراً مكعباً.

وقد حققت السودان نقلة كبيرة في هذا المجال من إنشاء الطرق البرية وهو يعين على حركة المواطنين في أنحاء المدن وحركة الصادرات وغيرها وقد تم وصل السودان بالدول المجاورة بالطرق المسفلتة منها إرتريا وأثيوبيا ومصر وأوغندا وتعد سكك حديد السودان من أقدم السكك الحديد في العالم وتعتبر السودان من أوائل الدول التي استخدمت الطيران في المنطقة العربية والشرق الأوسط وتم إنشاء شركة الخطوط الجوية السودانية في عام ١٩٢٥ حيث يمثل النقل الجوى عنصراً هاماً من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج تنمية السياحة والصادرات والتنمية العمرانية وربط المناطق الداخلية ببعضها، وكذلك ربط السودان بالعالم الخارجي وتمتلك السودان١٢١ مطار منها ٧ مطارات دولية.

النقل البحري وهو مصدر نقل مهم للسودان ويربط السودان بدول الجوار ويوصل الصادرات السودانية إلى جميع أحاء العالم ويوجد في السودان حوالي ٧ موانئ

**امكانيات مصر:**

إن المزيج الذي تتمتع به مصر من الجغرافيا والسكان والموارد يجعلها مركزاً طبيعياً للتجارة الإقليمية فمصر تمتلك كل شروط النجاح الاقتصادي فلديها سوق محلية كبيرة، وديموجرافيا جيدة ، وقوة عاملة شابة، ومجتمع أعمال من الدرجة الأولى وخلاق ومصر تملك أراضى شاسعة غير مستغلة كما لديها أكثر من ٢٧٠٠ كم من الشواطئ يمكن استغلالها كمصايد للأسماك كما يمكن انشاء الملاحات عليها ولا ننسى أن لدى مصر امكانيات نفطية غير عادية لم تكتشف أو اكتشفت ولم تستغل بالشكل الذى يعظم العائد كما أن لديها أكبر مخزون من الآثار فى العالم مما يجعلها صاحبة أكبر امكانيات سياحية يمكن استغلالها والامكانيات المصرية سواء المستغلة أو التى من الممكن استغلالها لا يسعها هذا الحيز الضيق فهى دولة عريقة لديها خامات ومعادن مخبوءة لم تستغل كما ان لديها طاقات بشرية هائلة من الشباب الذين يمتهنون عدة مهن لو أحسن استغلالها لعادت على البلد وعليها بالنفع العظيم ومصر دولة كبيرة امكاناتها غير محدودة فى كل المجالات حبذا لو أحسن استغلالها.

**تاريخ التعاون المصرى السودانى:**

يبدأ تاريخ العلاقات الاقتصادية المعاصرة بين القطرين الشقيقين، ووادى النيل يرزح تحت عبء السيطرة البريطانية فقد احتلت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢، وبدأ تنفيذ خطة بعيدة المدى، لإقامة الحواجز بين مصر والسودان، منعا لوجود عمق عربى متجه إلى داخل أفريقيا، التى فرض عليها الاستعمار، سياجا من فولاذ، وتهافتت أقطار أوروبا لاقتسامها، وفرض السيطرة عليها.

وأعادت مصر ،فتح السودان وأبرمت اتفاقية الحكم الثنائى عام ١٨٩٩ وقد وضعت سياسة الاحتلال الاقتصادى موضع التنفيذ، وارتبكت الأحوال المالية فى مصر، وعانت من عجز فى الميزانية، نتيجة لإرهاقها بدفع نفقات الاحتلال، ومخصصات الموظفين البريطانيين، ثم تحملت تكلفة استرجاع السودان بقرض بريطانى وهكذا تدهور الوضع المالى فى مصر، وفقدت السيطرة على اقتصادها، كما أصبحت تتحمل جميع تكاليف الإدارة المدنية والعسكرية فى السودان وكان على مصر، أن تدفع وعلى بريطانيا أن تحكم القطرين الشقيقين وسارت السياسة البريطانية فى طريق إخضاع اقتصاد وادى النيل لأغراضها الاستعمارية، فجعلت من وادى النيل، بلدا زراعيا، ينتج ما تحتاج إليه مصانع بريطانيا، من المواد الخام، خاصة القطن ودرس المهندسون الإنجليز منابع النيل وروافده، ووضعوا مشروعات الرى اللازمة للتوسع الزراعى فى مصر والسودان، بما فى ذلك مشروع الجزيرة، وأقاموا الخزانات لرى الأراضى الواسعة الخصبة بوادى النيل، استنزافا لخيراته، ودعما للخزينة البريطانية واستمراراً فى هذه السياسة، حارب المحتل الصناعة المحلية، ونشر دعواه الكاذبة، بأن وادى النيل لا يصلح للصناعة، لتخلف سكانه، وإمكانياته وفتح الباب على مصراعيه، للبضائع والشركات الأوروبية التى احتكرت التجارة والصناعة، تحت حماية المحتل وتشجيعه وتم إنشاء الخطوط الحديدية فى السودان، بتمويل من الخزينة المصرية، وراعى المحتل أن تمتد من مناطق الإنتاج إلى موانئ البحر الأحمر، لتنقل البضائع إلى أسواق بريطانيا وأوروبا، وفى نهاية هذه الحقبة من تاريخ وادى النيل، تمت السيطرة الاقتصادية الكاملة عليه، ومنحت اتفاقية الحكم الثنائى السودان شخصية دولية منفصلة عن مصر، استثمرها المحتل لقطع الصلات بين شطرى وادى النيل، وعارض الوطنيون المصريون هذا الاتجاه، كما كانوا قد عارضوا إخلاءه عام ١٨٨٤، وإعادة فتحه فى ١٨٩٨.

واستمرت هذه السياسة إلى أن حصل البلدان على حريتهما وفى عهد السادات وجعفر نميرى وقع الرئيسان نميرى والسادات على منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بمدينة الإسكندرية فى الحادى عشر من فبراير ١٩٧٤.

وقد أكد المنهاج، فى مقدمته، الوشائج الخالدة التى تربط بين الشعبين الشقيقين، من فجر الحياة، وكيف أن عوامل التاريخ والعقيدة والثقافة والمصلحة المشتركة، قد وحدت شعب وادى النيل، ليواجه أحداث الحياة وتحدياتها، ويتقاسم تبعات النضال المشترك ضد الاستعمار، الذى وضع العقبات والحواجز فى طريق وحدة الشعبين.

وتحقيقا لهذه المعانى، اتفق الرئيسان على عقد اجتماعات دورية مرة فى السنة على الأقل، للتداول والتشاور والمتابعة كما اتفق الرئيسان، على تكوين لجنة سياسية عليا، من التنظيمات السياسية فى البلدين، يناط بها تحديد مسار التعاون السياسى بين البلدين، تبادلا للخبرات التنظيمية والحركية، وإطلاعا على التجربة النضالية فى كل من البلدين، وتوحيدا للأفكار والمفاهيم وتوجيها لطاقات الجماهير، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للشعبين الشقيقين وتنفيذا لأهداف التكامل ونص المنهاج على تكوين لجنة وزارية عليا مشتركة، تضم فى عضويتها وزراء الخارجية والمالية والزراعة والرى والصناعة والنقل والمواصلات والتجارة والتموين والصحة والشئون الدينية والأوقاف والثقافية والأعلام والتربية والعدل ووزيرى شئون البلدين، وممثلين عن الأجهزة التشريعية وحددت لوائح اللجنة، الاختصاصات، فى أن تضع منهاج عمل تفصيلى، لخطط التكامل الاقتصادى، فى كافة المجالات، يتفق مع خطط التنمية فى البلدين، وأن تقرر أسس اختيار المشروعات المشتركة، التى تهدف إلى تحقيق التكامل، وأن تدبر لها الإمكانات المالية والفنية للتنفيذ

كما تضع النظم الأساسية لقيام الشركات المشتركة وتحيطها بالمساندة والرعاية، حتى تحقق لها القوة الذاتية بالانطلاق وقد اجتمعت اللجنة الوزارية العليا أربع مرات منذ تكوينها، كان آخرها فى مايو ١٩٧٧، وانبثقت عنها خلال هذه الفترة، ثمانى لجان فنية مشتركة فى مجال العمل التكاملى.

ولتنفيذ المنهاج بالمستوى اللازم من الكفاءة وحسن الداء، تم تعيين وزير مختص فى كل من مصر والسودان، تتبعه أمانة عامة تساعده فى متابعة أعمال اللجان، وبذل الجهود لتوفير الإمكانات الفنية والمالية، لتنفيذ برامج وخطط التكامل وفى إطار التكامل، يتم التنسيق بين الأجهزة التشريعية فى البلدين وقد كللت هذه الجهود بالاجتماع التاريخى لمجلسى الشعب للبلدين فى القاهرة فى أكتوبر ١٩٧٧.

وقد عقدت اللجنة الوزارية العليا المشتركة، أربعة اجتماعات، كان أولها بالإسكندرية فى أغسطس ١٩٧٤، وضعت فيه اللوائح الأساسية لنشاطها، ورسمت استراتيجية العمل للتكامل وكونت اللجان الفنية المشتركة ومجموعات العمل المتخصصة وفى اجتماعها الثانى بالخرطوم فى يوليو ١٩٧٥ أقرت عددا من الدراسات، وقيام بعض المؤسسات وفى العام الثالث للتكامل، اجتمعت اللجنة بالقاهرة، وبدأ الانتقال من مرحلة الدراسات المتأنية بالقاهرة، إلى مرحلة التنفيذ والإنجاز، وأنجزت بعض شركات التكامل خطوات حاسمة، فى سبيل تحقيق أهدافها واجتمعت اللجنة للمرة الرابعة فى الخرطوم فى مايو ١٩٧٧، وكرست جهدها، هذه المرة لاتفاقيات ثنائية تكفل حرية الحركة والانتقال لمواطنى وادى النيل وخلال السنوات الأربع من عمر التكامل تم تكوين المؤسسات والشركات التالية:ـ

الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعى

الشركة السودانية المصرية للتعدين

الشركة العربية الإفريقية للمياه الجوفية

الشركة السودانية المصرية لأعمال الرى والإنشاءات

شركة الاستثمار المصرية السودانية المحدودة

الصندوق المشترك لتمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات التكامل الصناعى.

كما أقرت اللجنة الوزارية العليا فى اجتماعاتها عدداً من الاتفاقيات، التى تنظم العمل الاقتصادى، وحرية الحركة، ورفاهية المواطنين، وهى اتفاقيات:

تشجيع وحماية الاستثمار

السماح بازدواج الجنسية

التعاون الصحى والطبى

الضمان الاجتماعى.

ولقد تحققت لمنهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى خلال الفترة القصيرة منذ توقيعه إنجازات تعتبر بحق مشرفة، وتقف دليلاً قاطعاً على رغبة الطرفين فى السير قدماً لإنجاح التكامل، بما يعود بالخير على أبناء وادى النيل.

وفيما يلى نحدد ما تم إنجازه وفق الأسبقيات التى حددها المنهاج:

**أولا:-** أهم ما يهدف إليه المنهاج، استغلال الموارد الطبيعية الاقتصادية والمالية والبشرية غير المستغلة فى البلدين أو تكثيف استخدام تلك الموارد، ليس فقط لتحقيق أمن غذائى للشعبين الشقيقين، بل أيضا لإعطاء الفاعلية الكاملة لتلك الموارد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية لزيادة الدخل القومى والرفاهية الاقتصادية للمواطنين فى البلدين الشقيقين فى هذا الإطار، يتم تنفيذ مشروع قناة جو نقلى بالسودان، مشاركة بين البلدين، كنتيجة للتبخر فى منطقة المستنقعات بالنيل البيض ويوفر ١٤ مليار متر مكعب من المياه، ستقسم بالتساوى بين القطرين، وكلاهما فى حاجة ملحة إليها كما سيحقق المشروع فوائد مباشرة للإقليم الجنوبى بالسودان، بإقامة مشروع إعاشة للأراضى المستصلحة من المستنقعات وفى هذا الإطار أيضا بدأت الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعى بزراعة ٣ آلاف فدان فى منطقة الدمازين بالسودان، بالذرة الرفيعة والحبوب الزيتية والأعلاف وتخطط الشركة للمزيد من المشروعات الزراعية المشتركة لتغطى مساحات أخرى تضاف إلى الرقعة الزراعية بوادى النيل بالإضافة إلى استغلال الثروة الحيوانية والتصنيع الزراعى وزراعة التبغ والبن والشاى، لتحقيق الاكتفاء الذاتى للبلدين وتصدير الفائض وتتم الإجراءات لقيام شركة مشتركة للتعدين لتباشر أعمالها فى استغلال الخامات المعدنية فى البلدين، لتحقيق الاكتفاء الذاتى للبلدين، وتصدير الفائض وتتم الإجراءات لقيام شركة مشتركة للتعدين لتباشر أعمالها فى استغلال الخامات المعدنية فى البلدين، لتحقيق الاكتفاء الذاتى والتصدير ولعل أبرز ما يجرى فى مجال استغلال الموارد الطبيعية فى البلدين، هو التنسيق فى تنمية بحيرة السد العالى، بل واقتراح المؤتمر المشترك لمجلسى الشعب السودانى والمصرى، بأن توحد هذه المنطقة لتكون نموذجاً تطبق عليه جميع صور التكامل بين البلدين.

**ثانيا:-** وكان من استراتيجية التكامل كذلك، أن تكفل للمواطن حرية الانتقال والعمل والإنتاج فى البلدين دون أية قيود ودون أية شكليات، وان تلغى الحواجز وتقوم شبكة من المواصلات الميسرة لتنقل الأفراد والسلع والخدمات وفى هذا الإطار قنن المنهاج حق انتقال الأيدى العاملة بين البلدين - فألغيت تأشيرة الدخول وأجيزت اتفاقية للسماح بازدواج الجنسية المصرية والسودانية وأعطيت أسبقية عالية لمشروعات النقل والمواصلات المختلفة، سواء بربط البلدين بطريق برى، أو بالسكك الحديدية، أو الخطوط الملاحية البحرية، أو بالملاحة النهرية، خلال بحيرة السد العالى وتدعيم المواصلات السلكية واللاسلكية، كما تم اعتبار الطيران بين مصر والسودان، رحلات داخلية، وخفضت أجوره بنسبة ٢٥%.

**ثالثا:-** تعتبر التجارة الخارجية من العناصر الأساسية للتكامل الاقتصادى وقد عدد الاقتصاديون أنواعا من درجات التكامل نذكر منها: منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركى، والسوق المشتركة، ثم الوحدة الاقتصادية وبالنسبة للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان، فلقد تحاشى المسئولون الانسياق وراء الأشكال النظرية الجامدة، سعياً وراء ابتداع صيغة تستجيب لطموح الشعب خاصة وأن التجارة بين الشعبين قديمة قدم الأزل وفى هذا الإطار، يتم التنسيق بين خطط التنمية فى البلدين وقد زيد حجم التجارة، الذى يحكمه بروتوكول يجدد سنوياً، وبدئ فى اتخاذ الإجراءات الإدارية لإلغاء القيود التى تكبل تدفق السلع بين البلدين.

**رابعا:-** كان إيمان الرئيسين نميرى والسادات، حين وقعا على المنهاج، أنهما لا يستطيعان تحقيق التكامل، إلا إذا استطاعا خلق الفكر المشترك والثقافة المشتركة وبناء إنسان وادى النيل الجديد، ومن هذا المنطلق، تفتح أبواب الجامعات والكليات لأبناء مصر ولأبناء السودان

ويتم خلال الدراسة المشتركة، والمناهج المشتركة، خلق جيل فى شمال الوادى وجنوبه،يؤمن بحتمية الوحدة ويتم التنسيق فى هذا الإطار، بين مؤسسات التعليم، والبحث العلمى كما يتم تبادل البرامج الدينية والثقافية والإعلامية وتقام المعسكرات المشتركة لشباب البلدين.

**خامسا:-** حدد المنهاج الوضع الجغرافى والحضارى لوادى النيل ومسئولياته، كجزء من العالم العربى والقارة الأفريقية وبهذا يمثل وادى النيل، حجر الزاوية فى وحدة المصالح العربية والأفريقية ومن هنا كانت السياسة الثابتة،والمواقف المشتركة إزاء الاوضاع العنصرية فى الاراضى الفلسطينية المحتلة، وفى جنوب أفريقيا، وفى رفض التدخل الأجنبى فى الشئون الأفريقية.

إن ما تم من إنجازات فى مختلف مجالات التكامل يمكن تقويمه فى ضوء الحيز الزمنى القصير من عمر المنهاج فخلال ثلاث سنوات بعد توقيع المنهاج وضعت اللبنات الأولى للتكامل، وحددت الأولويات، وأقيمت المؤسسات، بل وبدأ تنفيذ المشروعات وفى ضوء هذا الإنجاز، يتضح أن آفاق التكامل لا حدود لها وأن على الأمة العربية التى تبحث عن أشكال من الوحدة العربية، أن تقف عند منهاج العمل السياسى، والتكامل الاقتصادى، كحلقة أولى فى بناء الوحدة العربية الشاملة، والعرب مطالبون بدعم هذه الخطوة ومباركتها ومساندتها، وتفهم حقيقتها، بل ضرورتها لخير الجميع كما أن التكامل المصرى السودانى، يمثل دوراً طليعياً فى القارة الأفريقية، التى مارست مختلف ضروب التكامل والتكتلات بشكل أو بآخر.

## تجربة المنطقة المتكاملة:

قدمت تجربة التكامل السودانى المصرى نواة لإقامة الصرح التكاملى للبلدين تمثلت فى مشروع المنطقة المتكاملة بين محافظة أسوان والمديرية الشمالية بالسودان وتعد هذه المنطقة نموذجاً حياً لما يمكن أن تصنعه الطبيعة على الحدود بين إقليمين هما فى الموقع الجغرافى والمنظور التاريخى والتكوين الأنثروبولوجى والديموجرافى إقليم واحد يتميز بالتمازج الأسرى والاجتماعى والثقافى.

وإنشاء المنطقة المتكاملة بين أسوان والشمالية لا يعنى حرية التنقل دون أية قيود أو حرية التجارة دون أية شروط، فان معيار كل خطوة تكاملية هو إحداث التنمية المشتركة ومن ثم فان المنطقة المتكاملة بين أسوان والشمالية تتجاوز مفهوم المنطقة الحرة باعتبار الأخيرة تستهدف فقط تنشيط التجارة والرواج الاقتصادى، كما تختلف المنطقة المتكاملة عن المناطق المحايدة أو موريتانيا بالمغرب والتى تستهدف فقط اقتسام ثروات المنطقة.

نبعت فكرة إنشاء المنطقة المتكاملة على حدود مصر والسودان فى الاجتماع المشترك بين لجنة الإنماء والشئون الاقتصادية والمالية بمجلس الشعب السودانى وبين اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب المصرى وذلك بالقاهرة في يوليو ١٩٧٧ واقترحت اللجنتان تطبيق كافة صيغ التكامل بالنسبة لكافة المعاملات بين سكان المنطقة كما أوصت اللجنتان بضرورة إزالة المعوقات من أمام تجارة الحدود لتبادل المنافع بين السكان الذين يمارسون هذا النوع من التجارة بين البلدين. ورحب المؤتمر المشترك لمجلسى الشعب السودانى والمصرى (القاهرة - أكتوبر ١٩٧٧) بفكرة إنشاء هذه المنطقة بين حلفا - الشلال لتصبح وحدة اقتصادية ذات مشروعات إنمائية وإدارة مشتركة.

وفى يناير الماضى قررت اللجنة الوزارية العليا للتكامل بين البلدين فى اجتماعها الخامس بالقاهرة تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة قيام المنطقة وقررت تكوين اللجنة من محافظى الشمالية وأسوان ورئيس المجلس المحلى الشعبى للشمالية ورئيس المجلس المحلى لأسوان ومعتمد تطوير منطقة النوبة ورئيس جهاز تنمية بحيرة ناصر على أن يحضر اجتماعات اللجنة كل من أمين شئون مصر بالسودان وأمين شئون السودان بمصر كما تستعين اللجنة فى عملها بالمختصين من البلدين.

وتحددت مهمة اللجنة الفنية فى تحقيق التكامل فى كافة المجالات بين الشمالية وأسوان وتسهيل انتقال الأفراد والسلع المنتجة محليا فى داخل المنطقة، على أن تتقدم اللجنة بمقترحاتها بشأن تعديل الأنظمة والتشريعات إلى اللجنة الوزارية العليا وفيما بين ١٨-٢٠فبراير الماضى عقدت اللجنة الفنية أول اجتماعاتها فى أسوان ووضعت عددا من الاقتراحات والضوابط فى مجالات تيسير الانتقال والإقامة والتجارة والموارد الاقتصادية وتقديم الخدمات كما اقترحت اللجنة منح محافظتى أسوان والشمالية والأجهزة المحلية التابعة لهما الصلاحيات والتفويضات التى تؤهلهما إلى إمكانية وتيسير تنفيذ هذه التوصيات.

وفى الاجتماع المشترك بين ممدوح سالم والرشيد الطاهر بكر رئيسى اللجنة الوزارية العليا بأبى سمبل أقر الجانبان المصرى والسودانى توصيات اللجنة الفنية وذلك للشروع فى اتخاذ الخطوات العملية على أن تعطى أولوية التنفيذ لمشروعات النقل والمواصلات بالمنطقة والتسهيلات المقترحة لانتقال المواطنين والسلع ولضمان توفير الخدمات على أن يتم التحديد الجغرافى للمنطقة المتكاملة ومتابعة إجراءات تنفيذ إنشاء المنطقة فى الاجتماع السادس للجنة الوزارية العليا المقرر عقده بالإسكندرية فى يونيو القادم.

## الاستثمارات المصرية فى السودان:

يملك السودان العديد من المقوِّمات التي تؤهله لأن يكون من ضمن الدول الرائدة في العديد من المجالات خاصة الزراعية؛ فامتلاك المساحات الشاسعة والخصبة وتوفر مصادر المياه جعلته قبلة للمستثمرين للاستثمار في القطاع الزراعي بشقيه، ومؤخراً اتجهت مصر للاستثمار في القطاع الزراعي على وجه التحديد والقطاعات الأخرى، حيث أن الوفد المصري اتفق خلال مباحثاته مع الحكومة السودانية على زراعة مليون فدان في السودان بالقمح والذرة، ومحاصيل أخرى من جملة مليوني فدان، ومن المعروف أن الاستثمارات في السودان لم تكن على المستوى المطلوب وذلك لوجود العديد من المعوقات التي أقعدتها بصورة واضحة فهل سيكتب للاستثمارات المصرية النجاح أم غير ذلك؟ وهل ستكون ذات أثر واضح على الوضع الاقتصادي؟

في هذا الجانب تحدَّث العديد من الاختصاصيين والخبراء في مجال الاستثمارات فكانت الحصيلة التالية:

أوضح مدير عام قطاع الاقتصاد بوزارة المالية وشؤون المستهلك د. عادل عبد العزيز الانفتاح الاستثماري المصري على السودان الذي تم مؤخرًا والمتمثل في تخصيص ٢ مليون يدل على أن متخذي القرار في مصر يقومون بتوجيه إستراتيجي واضح في السودان، ويؤكد خروج القرار المصري من دائرة النفوذ الأمريكي بسبب التغير السياسي الذي تم في مصر، وأن التكامل الاقتصادي يمتلك كثيراً من المقومات خاصة مقومات السودان العديدة، ومصر تمتلك الخبرات الزراعية فضلاً عن قدرتها على حشد التمويل المالي من دول الخليج، وتوقع أن يأتي التكامل بنتائج جيدة للاقتصاد للبلدين، داعياً لحمايته من القيادات العليا حتى يؤدي النتائج المطلوبة

وقال الخبير الاقتصادي د. محمد الجاك إن الاستثمارات المصرية بالسودان ليست بالجديدة ووصفها بأنها غير ناجحة، مرجعاً الأسباب لعدم امتلاك مصر تمويل كافي، وأن الفشل الذي لازم المشروعات ما زال قائماً، وبالنسبة لتأثير تلك الاستثمارات على الاقتصاد السوداني ككل فهذا يعتمد على المجالات التي يتم الاستثمار فيها، والاستثمار الزراعي اختلف عن السابق من حيث المنافسة الخارجية في الأسواق العالمية، لوجود تغيرات على المنتجات الدولية، وهذا يدعو إلى الاهتمام بتلك الاستثمارات، ودعا لعدم اعتماد السودان على الاستثمارات المصرية فقط فلا بد من تنوع الاستثمارات الخارجية.

ويقول الخبير الزراعي أنس سر الختم إن أهم عناصر نجاح تلك الاستثمارات هو وجود الإرادة السياسية والجدية، وأن لا يكون حديث سياسة فقط، خاصة أن الاستثمار الزراعي من أسهل الاستثمارات ذات العائد المجدي، والسودان لا يحتاج لاستثمارات من الخارج ولكن لا بد من تضافر الجهود بين كافة القطاعات.

**المؤشرات الإيجابية للاستثمار:**

وحول الظروف الحالية في السودان والمؤشرات الايجابية الموجودة للاستثمار في السودان فانها موجودة وتتمثل في الآتي:-

- قوانين الاستثمار الجديدة في السودان.

- وجود قوة دفع في السودان لدفع التكامل مع مصر خاصة ومع الدول العربية عامة.

- بدء الاهتمام بالبنية الاساسية.

- بدء انتاج حاصلات بستانية عالية القيمة وتصديرها إلي الدول العربية والأوروبية.

- ابتداء التعاون في تصدير اللحوم الحمراء لمصر.

- الموافقة علي قوانين الحريات الأربعة وهي حرية التنقل والعمل والتملك والاقامة.

- بدء العمل في الربط البري بين مصر والسودان.

# الباب الثالث
# تكامل مصر والسودان

**وحدة وادى النيل والتكامل المصرى السودانى:**

ثمة عوامل عديدة، تساعد على جعل التكامل المصرى السودانى رغم حداثة قيامه تجربة عمل وحدوى مشترك جديرة بالدراسة والمتابعة، فالتجربة تستند أولا إلى الميراث التاريخى لوحدة وادى النيل، سواء من حيث وحدة الشريان المائى (هيدرولوجيا)، أو موقع وتجاور الدولتين جيوبولتيكيا، أو امتزاج السلالة ديموجرافيا وأنثروبولوجيا ، أو التأثير والتأثر الفكرى والثقافى المتبادل حضارياً وليس خافياً أن فكرة وحدة وادى النيل، فى حد ذاتها قديمة وسابقة على فكرة القومية العربية، كما هى لاحقة لها وتقوم تجربة التكامل المصرى السودانى ثانيا على الركائز الاقتصادية، منطلقاً إلى الشكل الدستورى والسياسى للوحدة عندما يتهيأ المناخ الملائم لإعلان هذه الوحدة ولعل الاهتمام بالمضمون الاقتصادى هنا،جاء استجابة لروح العصر ومتطلباته، ومن أجل تحقيق أفضل استثمار ممكن لطاقة الدولتين المتاحة وفضلاً عن هذا، فلقد وقعت السودان منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى مع مصر، وهى تتمتع للمرة الأولى باستقرار داخلى كان مفتقداً منذ حصولها على التحرر عام ١٩٥٦، فقد نجحت حكومة الرئيس جعفر نميرى فى إيجاد صيغة وطنية لوحدة التراب السودانى شمالاً وجنوباً أما مصر فقد أقدمت على تجربة التكامل فى أعقاب حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣، وما أفرزته من نتائج إيجابية أعادت لمصر هيبتها القومية وثقلها السياسى فى المنطقة، وما أكدته من أهمية التضامن والعمل العربى المشترك منهاج للتكامل وأجهزته العاملة: تم توقيع منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان بالإسكندرية فى ١١ /٢/ ١٩٧٤ فى أعقاب المحادثات التى جرت بين الرئيسين أنور السادات وجعفر نميرى

ولقد سجل فى ديباجة حماسية العوامل الحضارية والتاريخية والثقافية والفكرية والعقدية التى نسجت الوشائج بين شعبى شمال الوادى وجنوبه منذ فجر التاريخ كما كانت هناك فترات ركود فرضت على مسار الحركة الواحدة للشعبين واستجابة للمرحلة التاريخية التى تشهدها الأمة العربية، استهدف المنهاج تحقيق التكامل المصرى السودانى، لترجمة طبيعة العلاقات العضوية بين الشعبين إلى منهج عمل وواقع ملموس، بحيث يحل التفاعل محل التعامل، وتصبح العلاقة بحكم المناخ الذى تهيأ لها قادرة على مواجهة كل التحديات كما أوضحت فقرة تالية، حرص الطرفين على المضى قدماً فى طريق العمل الوحدوى الرشيد، وتجنيد الجهود المشتركة والطاقات البشرية والمادية فى الدولتين من أجل التقدم والرخاء وضماناً لتعميق وتطوير الروابط بين الشعبين فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، وأقر المنهاج قيام عدة أجهزة تضمن استمرار التعاون، وتكرس التفاعل فتجعله أسلوباً للفكر بعيداً عن الارتجال والانفعال وفى قمة أجهزة التكامل، تأتى الاجتماعات الدورية للرئيسين المصرى والسودانى مرة فى السنة على الأقل، للتداول والتشاور والمتابعة كما نص على تشكيل كل من اللجنة الوزارية العليا واللجنة السياسية العليا وبادر الرئيسان المصرى والسودانى بعد ذلك، فى أبريل ١٩٧٤، بإنشاء وزارة خاصة لشئون التكامل فى كل من مصر والسودان،لتساعد كل وزارة على تكثيف وسهولة الاتصالات بين البلدين وتنفيذ ما جاء فى المنهج ومن الأهمية متابعة أعمال مؤسسات وأجهزة التكامل وما أسفرت عنه من نتائج ومشروعات، تجاوزت مرحلة الدراسة إلى مرحلة التنفيذ والتطبيق العملى وتتيح لنا هذه المتابعة فى النهاية تقديم التجربة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية.

## مفهوم وأسس التكامل الاقتصادي:

التكامل الاقتصادي هو عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام التبادل التجاري وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها وفي الاقتصاد الدولي، هو الحالة التي يتم فيها التعاون الاقتصادي بين الدول على أساس أن تقدم كل دولة للأخرى ما تحتاجه من عناصر تنقصها لتعزيز عملية الانتاج الاقتصادي في البلدين، فالدول التي تملك العمالة الماهرة أو الرخيصة تقدم هذه العمالة، بينما تقوم الدول التي تملك رؤوس الأموال بتمويل الاستثمارات المشتركة.

وعرفه بعض الباحثين بأنه عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية كما يعتبر البعض الآخر التكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها ، وللتنسيق بين مختلف سياساتها بغية تحقيق معدل نمو مرتفع والتكامل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجية تعمل على تسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة

كما أن التكامل الاقتصادي يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاج مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو وبشكل عام يبدأ باتفاقات تجارية مشتركة أو تخفيض أو الغاء التعريفة الجمركية واتفاقات أخرى نقدية وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي الكامل ويختلف الاقتصاديون حول تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي، فاستخدمت مصطلحات عديدة للتعبير عنه فالبعض استعمل مصطلح الاندماج وآخرون استخدموا مصطلحات أخرى كالتكتل والتعاون. ويرجع هذا الاختلاف إلى نوعية التكامل الاقتصادي ودرجته هل هو جزئي أو كلي، أو هل هو بين دولتين على شكل اتفاقيات ثنائية أو بين مجموعة من الدول على شكل تكامل إقليمي

ويمثّل الاتحاد الأوروبي في توسعه أحد نماذج التكامل الاقتصادي، حيث قدّمت دول أوروبا الشرقية العمالة المهاجرة، بينما دعمت الدول الغربية مثل بريطانيا وألمانيا الاقتصاديات الضعيفة في أوروبا الشرقية وأمدتها برؤوس الأموال والتكنولوجيا اللازمة، ونتيجة للتطور الاقتصادي الذي حدث في الدول الشرقية تحولت هي نفسها لسوق يمكنه أن يستوعب المنتجات التي تصدرها الدول الغربية.

ويستعمل مفهوم التكامل الاقتصادي على نطاق واسع في الأدب الاقتصادي العالمي، ويمكن تمييز نوعين من التكامل الاقتصادي، الأول هو التكامل على نطاق الاقتصاد الوطني، ويقوم على أساس التقييم الفعال والتبادل الإنتاجي بين الوحدات الأساسية داخل القطر وحل مشكلة التكامل الأقتصادي الداخلي يتوقف على مجموعة من التدابير والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية فمن الناحية الاقتصادية يجب أن يختار لأجل التنمية ذات الأولوية تلك الفروع والمؤسسات التي تخلق صلات جديدة في الاقتصاد وتشغل في الدورة الاقتصادية موارد وأحتياطات من اليد العاملة، ويجب توزيع القوى المنتجة بحيث يخلق استثمار بعض الموارد ظروفا مناسبة لجلب أخرى، وتعتبر أهم نتيجة للتكامل الاقتصادي الداخلي بهذا المفهوم هى الاستفادة من الموارد الداخلية بقوى البلد نفسه قدر المستطاع والتكتل الأقتصادي بين الدول هو النوع الآخر من أنواع التكامل ويسمى التكامل الأقليمي أو تقسيم العمل والتبادل بين بلدان منطقة جغرافية واحدة، ويجب أن لا ينظر إليه كبديل للتنمية الاقتصادية الداخلية، بل انه استمرار ودرجة أعلى من التنمية.

والشروط الموضوعية للتكامل الأقليمي يختلف بعضها عن البعض الآخر في أوجه متعددة، فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه وعلى مستوى التطور الذي وصل إليه القطر

وكذلك على درجة المصلحة الاقتصادية بين الأقطار المشتركة في التكامل والشروط الأساسية للاتفاقيات ويفترض أن يؤدي إلى انخفاض الأسعار بالنسبة للمستهلك النهائي الناتج عن المنافسة وزيادة التجارة البينية وبالتالي زيادة التجارة العالمية وأخيراً زيادة الرفاهية.

مما سبق نلاحظ أن التكامل الاقتصادي يتضمن النقاط البارزة التالية :

- إن التكامل الاقتصادي هو صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية - إنه عملية تنسيق مستمرة ومتصلة ، تتضمن مجموعة من الإجراءات بهدف إزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة .

- الوحدة الاقتصادية : التي إلى جانب زوال القيود على انتقال السلع وعوامل الإنتاج تهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية القومية بين الدول الأطراف بهدف إزالة التمييز الناشئ عن اختلاف هذه السياسات .

- الاندماج الاقتصادي الكامل : الذي يفترض توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية وتلك الخاصة بمحاربة الأزمات الدورية ، كما أنه يستوجب إنشاء سلطة عليا على صعيد أطراف اندماج تكون متمتعة بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الأطراف.

وفي ضوء هذا الاستعراض السريع ، وتوضيحا لمفهوم التكامل الاقتصادي ، يمكننا أن نحدد الأسس التي يرتكز عليها بالنقاط التالية :

١- الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المنضمة إليه وذلك نتيجة لحرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج بين هذه الدول ، وترشيد الاقتصاد.

٢- اتجاه المؤسسات الإنتاجية الاقتصادية نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مما يشكل عاملا ديناميكيا يعمل على تطوير الإنتاج وتحديثه ومسايرة التكنولوجية الحديثة في مراحل الإنتاج وعملياته المختلفة .

٣- تهدف الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي إلى تنسيق سياساتها الخارجية تجاه العالم الخارجي ، سواء من حيث القيود النوعية والكمية أم من حيث المعاملة التي تمنح لبعض الدول التي تساعد تشجيع التبادل معها إلى الطلب على المنتجات وتحقيق التشغيل الأمثل .

٤- وضع خطة مشتركة للتنمية ، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى تفادي الإختناقات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات .

٥- تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي للدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي مما يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفقا للأسس الاقتصادية ، ومما يسمح بإقامة مشروعات على أسس عصرية تعتمد العلم والتكنولوجيا.

٦- الاستخدام الأفضل للفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء وفق الأسس الاقتصادية العلمية.

٧- التطور المتوازن للقوى الإنتاجية في الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي.

٨- منطقة تجارة حرة حيث تعمد البلدان الأعضاء إلى تحقيق الرسوم الجمركية والقيود الكمية بالتدريج حتى نزول بشكل تام وتتم حرية انتقال السلع. ولا تتضمن منطقة التجارة الحرة هذه بالضرورة حرية انتقال الأسواق والأشخاص ، ويحتفظ كذلك بموجبها كل بلد بتعرفاته الجمركيه تجاه البلدان غير الأعضاء.

٩- اتحاد جمركي ويتميز بإلغاء جميع أصناف التمييزات والحواجز فيما يتعلق بحركة البضائع داخل نطاق الاتحاد ، وتوحيد التعرفات الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي ولا يتضمن ذلك بالضرورة حرية انتقال الأموال والأشخاص.

١٠- سوق مشتركة تشكل درجة أعلى من السير نحو الوحدة الاقتصادية لأن الإلغاء لا يشمل التعرفات الجمركية والقيود فقط ، أي المبادلات التجارية ولكن أيضا القيود المفروضة على حرية تنقل عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال والأشخاص.

١١- التكامل الاقتصادي الكامل حيث أن نجاح التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر يتوقف على كون هذه الدول ذات أنظمة اجتماعية واقتصادية متجانسة.

**أهداف ومراحل التكامل الاقتصادي:**

يهدف التكامل بين مصر والسودان الي الاستثمار الزراعي للمستثمرين المصريين والسودانيين لانتاج المحاصيل الاستراتيجية في السودان بغرض سد الفجوة الغذائية في مصر.

زيادة الدخل القومي السوداني.

الاستفادة من الخبرات المكتسبة والمنقولة في كل من مصر والسودان في استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة للوصول الي اقتصاديات جيدة بزراعة هذه المحاصيل الاستراتيجية.

دعم القطاع الخاص في كل من البلدين للمساهمة الفعالة في تنفيذ مشروعات الأمن الغذائي وتطوير الصادرات.

ويمر التكامل الاقتصادى بعدة مراحل فهو لا يظهر فجأة فى فراغ العلاقة بين الدول وإنما يتم بناء على وجود بعض صور التعاون تسعى الدول إلى الوصول بالتعاون إلى أعلى صورة وأفضل مراحله فتقوم بمحاولة التكامل فيما بينها فتمر بهذه المراحل وهى كما تبين أدبيات اقتصاديات التجارة الدولية أن التكامل الاقتصادي بين الدول يتحقق من خلال المرور بخمس مراحل متتابعة، حيث يتم في كل مرحلة التغلب على عائق من عوائق التكامل ونستعرض باختصار هذه المراحل :-

**منطقة تجارة حرة:**

تعتبر هذه المرحلة الأولى من مراحل التكامل وتعتبر ذات أهمية كبيرة لأن النجاح في المراحل اللاحقة يعتمد بشكل كبير عليها وإنشاء منطقة التجارة الحرة الهدف منه هو تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات بين دولتين أو أكثر ويتم ذلك على مستويين: تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية على انتقال السلع عبر الحدود الوطنية للدول، وتحرير تقديم الخدمات التجارية من خلال السماح بالتواجد التجاري للأشخاص الاعتباريين والطبيعيين ، بغرض تقديم الخدمات في الدولة الأخرى.

**اتحاد جمركي:**

تتبع عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء والخطوة الإضافية هنا، بعد إلغاء التعريفات الجمركية، هي توحيد النظم والتعريفات الجمركية بين دول التكتل من جهة وبين العالم الخارجي ويتم ذلك من خلال توحيد التعريفة الجمركية لواردات الدول الأعضاء في الإتحاد عند معدل معين، بالإضافة إلى إنشاء صندوق مركزي للإيرادات الجمركية بهدف إعادة توزيع هذه الإيرادات بين الدول الأعضاء لتعويض الدول التي قد تتضرر حصيلتها من الإيرادات الجمركية نتيجة لإنشاء الاتحاد.

## سوق مشتركة:

المرحلة الثالثة من مراحل التكامل هي إنشاء السوق المشتركة، وتنطوي على حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء فاستثمارات الدول الأعضاء تتم معاملتها معاملة الاستثمارات الوطنية وبالتالي تحصل على نفس الحقوق والامتيازات فيستفيد الأفراد من الخدمات الاجتماعية وتستفيد الشركات من الدعم والإعفاءات الضريبية.

اتحاد نقدي: تعتبر هذه المرحلة مهمة جداً في سلم التكامل، وتنطوي على توحيد السياسة النقدية من خلال خلق عملة موحدة وإنشاء سلطة نقدية مركزية فتكون للدول الأعضاء عملة موحدة فيما يتعلق بسعر صرف العملة وأسعار الفائدة.

سلطة اقتصادية موحدة: آخر مراحل التكامل الاقتصادي تتطلب إنشاء سلطة اقتصادية تهيمن على كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء. فيتم تنسيق العمل الاقتصادي على كافة المستويات كالمالية العامة، والتجارة الدولية، وأسواق العمل.(١).

## عوامل نجاح التكامل الاقتصادي:

هناك عدد من المتطلبات الأساسية والعوامل المساعدة في إنجاح التكامل الاقتصادي وتسريع وتيرته والمحافظة على مصالح الدول الأعضاء منها

## <u>إطار قانوني:</u>

لكي ينجح أي تكتل اقتصادي لا بد وأن يكون هناك إطار قانوني يحدد حقوق وواجبات الدول الأعضاء، ويبين كيفية التعامل مع المستجدات التي قد تطرأ في المستقبل فلا يمكن أن يقوم التكامل الاقتصادي على اتفاقيات شفهية أو أعراف قومية ويشتمل الإطار القانوني على عدد من العناصر، ومنها: وجود اتفاقيات جماعية، ومواثيق عمل، وتشريعات مشتركة.

## إطار مؤسسي:

إن وجود إطار قانوني بين الدول الأعضاء ليس كافيا لتجنب الخلافات التي قد تنشأ بين الأعضاء، فلذلك توجد هناك حاجة ماسة لإنشاء مؤسسات واتحادات قومية تشرف على تطبيق الاتفاقيات، وتسن تشريعات جديدة، وتعمل على حل الخلافات البينية.

نجاح التكامل يتوقف على الإنجازات الفعلية ولا يعتمد فقط على الجوانب القانونية والمؤسسية المذكورة أعلاه فالتكامل يتطلب وجود استثمارات مشتركة داخل التكتل، ولا يتم ذلك إلا من خلال بذل الجهد لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص على المبادرة في الاستثمار.

## تجارة بينية:

والعنصر المهم في النجاح هو مدى وجود تجارة بينية بين الدول الأعضاء، وهو ما يعكس درجة اعتماد دول التكتل على بعضها البعض في توفير ما تحتاجه من سلع وخدمات ويتطلب انسياب السلع بين الدول وتخفيض وإزالة الحواجز التجارية فيما بينها من خلال تقديم معاملات تفضيل للأعضاء.

## أزمة التكامل في الواقع السوداني:

عند تناول أزمة التكامل في السودان فيمكن استعراض النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي أخذت تفرض نفسها على الواقع السوداني وتضرب بجذورها في أعماق الدولة السودانية، مما يجعل فكرة التكامل من الضروريات وان كانت تستلزم المزيد من الجهد والإرادة المنبثقة من العمل الوطني المشترك

فعلى المستوى الاجتماعي والثقافي، عانى السودان ويلات الانقسام منذ القرن الثامن عشر بدخول المحتل الأوربي نتيجة لقيامه بتقسيم القارة الأفريقية لدول ذات طبيعة قومية حسبما اقتضت مصالحه في ذلك الوقت من أزمات في الاندماج الوطني نتيجة تقسيم التجمعات السكانية الأفريقية دون مراعاة لأوضاع ومصالح القبائل الموجودة فقد كانت تتحرك تلك المجموعات بحرية تامة وتتفاعل مع بعضها البعض إما تصارعاً تنتج عنه حروب تقود في النهاية لصهر الجماعات المتصارعة فيما بينها أو تفاعلاً تعاونياً يعمل على صهر الجماعات القبلية المتعاونة فيما بينها في بوتقة واحدة إلا أن تلك السياسات قد فجرت العديد من الحروب والصراعات الأهلية نتيجة للصراع حول الموارد والسلطة وعدم قدرة الدولة علي مواجهة مثل تلك الأزمات وكانت مشكلة جنوب السودان من أهم إفرازاتها وانتهت باختيار أبناء جنوب السودان في استفتاء عقد في أوائل عام ٢٠١١م حول تقرير المصير والانفصال عن الشمال السوداني مشكلين دولة خاصة بهم وشهد السودان تقلبات مُتسارعة ومتلاحقة من عدم الاستقرار السياسي بدايته منذ الاستقلال في ١٩٥٦م والتنافس الحاد للاستحواذ على السلطة بين الحزبين الكبيرين في السودان حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي مروراً بتجارب حكم عسكرية وأخرى ديمقراطية رغم ثراء بعضها إلا أنها لم تنجح في حل أزمات البلاد الأمنية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة لفشلها في تحقيق الاتفاق بين الأحزاب المكونة لها في الفترات الديمقراطية منها من أجل الاتفاق على برنامج وطني يحل أزمات البلاد المعقدة، فتفشت الأزمات الاقتصادية وزادت حدة عنف التمرد المسلح إلى أن أمسكت القوات المسلحة بالسلطة في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ م بقيادة الرئيس الحالي للسودان المشير عمر حسن أحمد البشير الذي شكل حكومة ذات اتجاهات إسلامية قادت البلاد حتى الآن بالرغم من الخلافات التي حدثت داخلها

ولكن اشتعال حدة التمرد وتحالف القوى المعارضة للنظام ساعد في عدم استقرار السودان وبالرغم من محاولات البحث عن تسوية سلمية للصراع في الجنوب اشتعلت الحرب الأهلية في إقليم دارفور السوداني قبل أن يتم حسم الحرب الأهلية في جنوب السودان باتفاق نيفاشا في يناير ٢٠٠٥م، كما تم الاتفاق بين النظام الحاكم في السودان والجماعات المعارضة الأخرى في البلاد على حلول عبر اتفاقية الشرق مع مؤتمر البجا وتنظيم الأسود الحرة واتفاق القاهرة مع التجمع الوطني المعارض، بينما لم تشفع هذه المحاولات لإحلال السلام فى وضع حد للاستقرار السياسي في السودان فانفصل الجنوب، وانفجر صراع داخلي آخر في منطقتي جبال النوبة والنيل الأزرق عقب انفصال جنوب السودان مباشرة بقيادة عناصر الحركة الشعبية لشمال السودان وعلى الرغم من ظهور أزمة التكامل بجلاء واضح نتيجة سياسات واتجاهات القوى السياسية السودانية ذات الأثر الواضح إلا أن التدخلات الإقليمية والدولية خاصة ما بعد الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة العالمية وانتصار مقولات نهاية التاريخ واتشار مظاهر العولمة كل هذا كان له أثر بالغ في تعميق الأزمة السودانية وتدويل بعضها الأمر الذي أدى في النهاية إلى انهزام فكرة التكامل لصالح الانفصال ([١])أما على المستوى الاقتصادي، فالمجتمع السوداني ظل يعانى من تخلف النمو الاقتصادي المتمثل في عجزه عن الاستغلال الأمثل لموارده المادية والبشرية المتاحة له لإشباع حاجاته المادية والمعنوية المتجددة فالاقتصاد السوداني كان عبارة عن اقتصاد قبلي جماعي بسيط مكتفى بذاته غير مستند إلي العلم أو التقنية الحديثة

---

**١- عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، أزمات الاندماج الوطني في القارة الإفريقية: الصراعات**

وقد قامت محاولات لتحديث الاقتصاد السوداني في العهد التركي،وفى مرحله الاستعمار الانجليزي حيث تم بناء كثير من البني ومشاريع عديدة واستخدام التكنولوجيا الحديثة حينها،غير أن هذه المحاولات تمت في إطار استغلال إمكانيات السودان المادية والبشرية لخدمة مصالح المستعمر البريطاني حيث تم ربطه بالاقتصاد البريطاني كما تمت في إطار وضع بذرة النظام الاقتصادي الرأسمالي وبعد التحرر استمر تطبيق النظام الاقتصادي الذي وضعه المحتل مع قليل من التحولات باستثناء بداية العهد المايوي تمت محاوله لإلغاء النظام الرأسمالي وأقامه نظام اشتراكي ورغم تحقيقه لبعض الإنجازات إلا أنه فشل لأنه استند إلي فلسفات وأفكار بعيده عن القيم الحضارية للمجتمع واستناده إلي البيروقراطية،وانحيازه إلي الجماعية-لا الاجتماعية- وما تفرزه من تواكل، وانعدام التخطيط.

ان كل هذه التحولات الاقتصادية لم تحل مشكله تخلف النمو الاقتصادي في السودان، وظلت قطاعات واسعة من الشعب بعيده عن التمتع بثمار هذه التحولات وليس بخافي على أحد أن أهم إفرازات أزمة التكامل الاقتصادي بين ربوع السودان المختلفة كانت مشكلة الجنوب فبعد الانفصال خلفت تلك المشكلة الكثير من التداعيات على الاقتصاد السوداني حيث فقد ٧٥% من عائدات النفط وهذا بالطبع سيؤدي إلى خلل في تدفق العملات الأجنبية وسيؤثر في ميزان المدفوعات وربما يؤدي إلى عجز مالي لأن عائدات النفط تشكل ٧٠% من العائدات الرئيسية للاقتصاد.

**شروط موضوعية لتحقيق التعاون:**

لابد من توافر شروط موضوعية لتحقيق التنمية والتعاون المطلوب، وذلك من خلال ما يلي:

١- فهم وتفهم كامل للطبيعة الخاصة والميزات والسمات لاقتصاديات البلدين القائمة وتحليل مشكلاتها ومعرفة طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل منهما.

٢- فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية والنظام العالمي الجديد ومعرفة أهمية الاتجاه نحو التكامل والتكتل الاقتصادي في عالم يسير في سباق مع الزمن.

٣- الإدراك الواعي لأهمية التكامل على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

٤- الاعتماد الجماعي على النفس.

٥- الاستخدام الأمثل لكل الموارد الذاتية.

٦- وضع تصور جديد لهيكل الانتاج و بنية السوق الإقليمية بما يساعد على تحقيق التكامل .

**مقومات نجاح التكامل:**

المقصود بالاستثمارات المشتركة إقامة مشاريع استثمارية مباشرة برؤوس أموال مشتركة من قبل مستثمرين ينتمون إلى الدول الأعضاء فى التكتل،ويمكن أن يتم ذلك إما بشكل فردي أو ثنائي أو جماعي ويعتمد نجاح الاستثمارات المشتركة على مجموعة من العوامل،نذكر منها مايلي:

**البنية التشريعية:**

ويقصد بها جودة البيئة القانونية ومدى وجود قوانين وتشريعات تضمن حقوق المستثمرين وتشجع على الاستثمار في الدول الأعضاء في التكتل ومن أبرز هذه القوانين تلك المتعلقة بتملك العقار، والعمل، والاستثمار الأجنبي، والصناعة، وإنشاء الشركات، وتنظيم أسواق المال.

**البنية التحتية:**

البنية التحتية لأي دولة تتكون من مجموعة من المرافق العامة كالطرق، والمطارات، والموانئ،وشبكات الكهرباء والماء، والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وتعتبر البنية التحتية ضرورية جداً بالنسبة للمستثمرين نظراً لاعتمادهم عليها في عمليات الإنتاج والتصدير والاستيراد.

**البنية التكنولوجية:**

وتتمثل في قطاعي الاتصالات والمعلومات، وتشمل خدمات الاتصالات بأنواعها المختلفة من هواتف ثابتة ونقالة وفاكس، وخدمات الانترنت ولاشك أن أهمية هذا القطاع قد ارتفعت خلال السنوات الأخيرة نتيجة للثورة التكنولوجية في قطاعي الاتصالات والمعلومات، ونتيجة لتزايد اعتماد قطاعات الأعمال عليها كجزء مهم للنشاط العام للشركات.

**البنية المالية:**

وتشمل قطاع الخدمات المالية وما يضمه من أسواق مالية، وبنوك، وشركات تأمين، وشركات استثمار،واستشاريون ماليون، وشركات صرافة ولا تقل البنية المالية أهمية عن البنية التحتية والبنية التكنولوجية.

فالقطاع المالي يعتبر العامود الفقري للاقتصاد وذلك نظراً لاعتماد كافة المؤسسات عليه في إنجاز أعمالها فجميع المؤسسات تحتاج لخدمات التمويل والتأمين والاستشارات المالية.

**قوة العمل:**

تتكون قوة العمل من جميع الأفراد القادرين على المساهمة في إنجاز الأعمال، ومن المهم تواجدها في دولة ما كماً ونوعاً فمن الضروري وجود عدد كافي من العمالة من كافة المستويات والتخصصات، وكذلك أن تتمتع بمهارات عالية يتم الحصول عليها من خلال التعليم، والتدريب. وتعتبر قوة العمل من أهم العناصر التي يبني عليها المستثمرون قراراتهم، ويختارون الدول التي يمارسون فيها أعمالهم.

وعلى مستوى مصر والسودان هناك مجموعة من المقومات الخاصة بهما حيث تتوافر في البلدين العديد من المقومات الاساسية لقيام التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة وضروري عند التركيز على قضية التكامل ,وذلك لأنه يسمح بتكامل موارد القطرين منفردين أو في مجموعات اقليمية ,وعملية التكامل تسهم في ترميم الخلل القائم في هيكل الاقتصادين وذلك إذا تكيف الاطار السياسي والاداري بالشكل الملائم ليفعّل حركة الانتاج بينهما كوحدة اقتصادية والتعامل مع البلدين كوحدة سياسية ترتكز على وحدة اللغة والتاريخ والعطاء الحضاري والآمال والمصالح المشتركة ووحدة الجغرافية وهذه الخصائص والميزات تشكل مرتكزاً لعملية التكامل في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

**وفي هذا المجال يمكن تحديد المقومات التالية :**

تعدد وتنوع الموارد الطبيعية : حيث يملك البلدان مواردااقتصادية كبيرة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي أم الصناعي حيث تتعدد وتتنوع المحصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط إلى الغاز ومصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والحرارة ويمكن من حيث وفرة هذه الموارد وتنوعها أن يتحقق تكاملاً اقتصادياً يشكل عاملاً مساعداً لتوفير الأموال اللازمة لاكتشاف واستثمار الموارد المتاحة وغير المستثمرة ,أو تحقيق استثمار نوعي وكمي مناسب للموارد المستثمرة .

حجم السوق المصرى والسودانى :فالسوقين يمثلان مع السوق العربى قوة شرائية لا تقل عن ٣٥٠ مليون نسمة يمكن ان تستوعب ما ينتج من التعاون المصرى السودانى.

توافر الكوادر :حيث يمتلك البلدان كوادر مختلفة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد التكنولوجي أم الإداري ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك اتساع التعليم الأكاديمي وتعدد مراكز البحث العلمية.

**التحديات التى تواجه التعاون المصرى السودانى:**

وعلى الرغم اننا هنا نناقش التعاون المصرى السودانى فقط إلا أن هذه التحديات يمكن تعميمها على الوطن العربى بالكامل حيث تشترك معظم الدول العربية فى هذه المعوقات وهى :

عدم وجود روح الإقدام لدى معظم الدول العربية واستمرارها في التردد والتخوف من الانفتاح والاندماج مع الدول العربية الأخرى.

استمرار سيطرة القطاع الحكومي على نسبة كبيرة من المواد الخام، وعناصر الإنتاج، وتوظيف العمالة الوطنية، والتدخل غير المبرر في معظم الأنشطة الاقتصادية.

عدم وجود قاعدة مؤسسية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على مستوى المسئولين العرب وخضوعها للاجتهادات الشخصية، مما ينتج عنه تعثر جهود التكامل في معظم الأحيان عند تغير قناعات القيادات السياسية في الدول الأعضاء.

معظم اقتصاديات الدول العربية لا تزال هشة وعرضة للأزمات لأنها تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية التي تتميز بتقلب كبير في أسعارها في الأسواق العالمية نتيجة للتقلبات الاقتصادية في الدول المستهلكة.

تعاني البنى التحتية ووسائل النقل ومراكز التصدير والاستيراد من انخفاض واضح في الكفاءة نتيجة لوجود عيوب في البنى المادية لها نتيجة للتقادم وضعف الصيانة، بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة فيها نتيجة للبيروقراطية وسوء الإدارة.

**معوقات التعاون المصرى السودانى:**

يمكن القول أنه توجد معوقات تشترك فيها دول عديدة ومعوقات خاصة بأقطار معينة وذلك لظروف تتعلق بها ويمكن هنا أن نتناول هذه المعوقات بشيء من التفسير :

١ ـ ضعف وتخلف البني التحتية لكثير من الدول والتي تتمثل في الطرق– المواصلات– المطارات – ومرافق الخدمات العامة صحية وتعليمية وغيرها.

٢. عدم الاستقرار السياسي وهذا تعاني منه معظم الدول النامية حيث تكثر فيها الإضطرابات والنزاعات الداخلية المستمرة مما يشكل عائق أمام تنفيذ الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٣. وجود أكثر من قانون يتعلق بالاستثمار وخير مثال لذلك حالة السودان في السابق حيث تعدد التشريعات الاستثمارية فقانون لتشجيع الاستثمار الصناعي وآخر للزراعي والتعدين وآخر في القطاعات الأخرى مما يؤدي إلي التميز بين القطاعات وتباين الميزات الممنوحة للمشروعات الاستثمارية داخل القطر الواحد.

٤. عدم ثبات قوانين وتشريعات الاستثمار حيث أنه من الملاحظ أن قوانين الاستثمار في معظم الأقطار تتغير من وقت لأخر مما يؤدي إلى قلق المستثمر الأجنبي وتخوفه من أن يصدر تشريع في أي وقت يلغي الأمتيازات والتسهيلات التي بموجبها أنشأ مشروعه أو أقدم على الاستثمار في البلد المضيف وإن كان البعض يرى أن التغير في القوانين إنما يعود إلي أنها يجب أن تواكب التغيرات الاقتصادية المتشاركة كما يؤكد القول أن قوانين الاستثمار يجب أن تكون من المرونة بدرجة تمكنها من أن تستجيب للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد العالمي من وقت إلى أخر .

٥. احتكار الحكومة لبعض الأنشطة الاقتصادية : في كثير من الأحيان تلجأ بعض الحكومات إلى منع المستثمرين الأجانب من الاستثمار في قطاعات بعينها كأن تمنعهم من الاستثمار في قطاع البترول أو النقل أو المواصلات بحجة الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع .

٦. ضعف الامتيازات والتسهيلات التي تمنح للاستثمار الأجنبي حيث أن الكثير من القوانين تمنح امتيازات غير كافية للمستثمرين الأمر الذي يؤدي إلى أحجام المستثمر ، وبحثه عن إمتيازات أفضل في بلد آخر .

٧. حرمان المستثمرين الأجانب من الاستثمار في بعض النشاطات الاقتصادية وقصرها على المستثمرين الوطنيين أو فرض شروط عليهم للاستثمار فيها ، مثلاً مشاركة مستثمر وطني مما يقلل من فرص الاستثمار أمام الأجانب في البلد المعني .

٨. القصور في بعض نصوص التشريعات الاستثمارية : تحمل بعض القوانين نصوص يمكن أن تفهم بأكثر من معنى الأمر الذي يجعل الجهات الأخرى ذات الصلة بالموضوع تستغل هذا النص لمصلحتها .

٩. تعدد الأجهزة أو الجهات المسئولة عن الاستثمار : مما يطيل فترة تنفيذ المشروع إذ أن المشروع منذ بدايته يمر على جهات متعددة حتى يصل إلى المرحلة النهائية فيكون قد أمضى أكثر من عام وهذا يتنافى مع طبيعة الاستثمارات الأجنبية ذات التحرك السريع .

١٠. نقص المعلومات عن المقومات الاستثمارية للقطر : تعد من أكبر المشاكل التي يواجهها المستثمر ، غياب المعلومات عن المشروعات الاستثمارية بصفة عامة أو في صناعة معينة بصفة خاصة من أبرز معوقات الاستثمار إذ أن أول ما يحاول المستثمر معرفته كم عدد المشروعات في قطاع البلاستيك مثلاً ما هو حجم رأس المال المستثمر في هذا القطاع وما هى فجوة السوق من هذه الصناعة ، كل هذه المعلومات ضرورية تساعد في قرار الاستثمار ، ففي حالة غياب هذه المعلومات تواجه المستثمر صعوبة في اتخاذ قراره ومشكلة المعلومات من أبرز المشكلات التي يعاني منها قطاع الاستثمار في السودان.

١١. بعض القوانين تفرض قيود على الاستثمارات الأجنبية ، كأن تفرض على المشروع الأجنبي استخدام عمالة محلية في مرحلة وبنسبة معينة وتزيد العمالة في مرحلة لاحقة من عمر المشروع إلى أن تصل ٨٠% مثلاً كما تفرض بعض القوانين على المشروعات الأجنبية عدم تملك الأراضي والعقارات وبعض القوانين تفرض عليه استخدام مواد محلية وما إلى ذلك من قيود معوقة للاستثمار

١٢. صعوبة الحصول على الترخيص للمشروع الاستثماري : ويعود ذلك إلى الإجراءات العقيمة والطويلة التي تمارسها السلطات المختصة والتي تسبب ضياع وقت المستثمر .

١٣. أنظمة مصرفية تقليدية : تتميز غالبية الدول النامية ومن بينها السودان بأنظمة مصرفية تقليدية غير متقدمة لا تستطيع أن تلبي رغبات المستثمرين في التحديات السريعة وتوفير التمويل اللازم بالسرعة المطلوبة .

١٤. ضعف السوق الداخلي : إذ أن هذه الأسواق لا تستطيع أن تستوعب إنتاج المشروعات الأجنبية الفخمة ، وقد يعود ذلك إلى ضعف القوة الشرائية مما يضطر المستثمر إلى أن يلجأ إلى أسواق أخرى في مناطق أخرى وهذا يزيد الأسعار ومن ثم العودة مرة أخرى إلى ضعف التسويق وقلة الأرباح .

١٥. سياسات التسعير : بعض الحكومات أو الأنظمة عادة ما تلجأ إلى تسعير بعض المنتجات والسلع بحجة تخفيض العبء على المواطن ، دون أن تضع مصالح المنتج في الاعتبار مما يؤدي إلى إيقاف الإنتاج أو تقليل الجودة حتى يحافظ على أدنى حد من هامش الربح ومن أمثلة ذلك ما حدث في السودان في بداية عهد الإنقاذ .

١٦. تأمين ومصادرة المشروعات سواء المحلية أو الأجنبية يدل على عدم احترام حقوق الآخرين وهذا يفقد المستثمرين الثقة ويجعلهم يبحثون عن مناطق أكثر احتراماً لحقوقهم ، وتعد تجربة نظام مايو التي قامت بتأمين ومصادرة الكثير من المشروعات خير شاهد على ذلك .

١٧. عدم ترحيب المواطنين المحليين بالاستثمارات الأجنبية قد يعرض حياة المستثمرين للخطر ، حيث أنه في كثير من الأحيان يرفض السكان المحليين وجود الأجانب في مناطقهم وقد حدث أن تعرض المستثمرين في مناطق التنقيب في السودان لاعتداء من السكان المحليين.

١٨. عدم الاستقرار الاقتصادي وهذه سمة واضحة لمعظم الاقتصاديات إذ نجد الاقتصاد يتأرجح ما بين تضخم وكساد وانكماش وغيرها من التقلبات الاقتصادية وعدم وجود سياسة واضحة تجعل المستثمر يتخذ موقف الحذر وانتظار ما تستقر عليه الأوضاع.

١٩. ضعف بعض الكوادر العاملة في الأجهزة المختصة بالاستثمار حيث أن أجهزة وأدوات الاستثمار تتطلب عاملين بمواصفات ومؤهلات تمكنهم من التعامل مع كل المستثمرين الأجانب ، ويعود ضعف هذه الكوادر إلى عدم إتاحة الفرص لهم في مجال التدريب وأغلب هذه الكوادر من صغار الموظفين.

٢٠. عدم الاستقرار الأمني : من المعوقات التي يضعها المستثمر الأجنبي في أولوياته عند اتخاذ قرار الاستثمار ، خصوصاً في دول العالم الثالث إذ أن في هذه الدول تنتشر الفوضى وظواهر القتل والنهب والسلب مما يؤدي أو يعرض المستثمر الأجنبي وأمواله إلى الخطر.

٢١. عدم توفر النقد الأجنبي في البلد المضيف : يقف عائق أمام المستثمر عند رغبته في شراء بعض المعدات التي يحتاجها المشروع ٢٢. تدهور قيمة العملة المحلية : هذه الظاهرة قد تؤدي إلي زيادة درجة المخاطرة بالنسبة للمستثمر إذ تؤدي إلى تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية مقومة بالعملات الأخرى وبالتالي تأكل أرباح المستثمر أو تقللها عندما تحول إلى الخارج كما أنه في بعض الدول توجد أسعار متعددة للصرف.

٢٣. ازدواج الضرائب : عادة ما تفرض الدولة أكثر من ضريبة واحدة على السلع التي تنتجها المشروعات أو الخدمات التى تقدم من قبل المستثمرين رغم الإعفاءات التي تمنح للمشروعات ولفترات مختلفة ، مثلاً في السودان توجد ضرائب متعددة مثل ضريبة الإنتاج وضريبة المبيعات وضرائب الدخل وضرائب على المدخلات ، ضريبة التنمية رغم أنه تم إعلان ضريبة موحدة وهي الضريبة على القيمة المضافة .

٢٤. عدم وجود برنامج واضح للاستثمار : كثير من الدول تغيب فيها البرامج الاستثمارية ومن ثم عدم وضوح أولويات للاستثمار فيها.

٢٥. عدم وجود خارطة استثمارية وهي بمثابة دليل المستثمر توضح فيها كل إمكانيات ومقومات البلد الاستثمارية من موارد طبيعية ومناطق توافرها وبني أساسية وطرق وجسور وموانى ومطارات وكل ما يحتاجه المستثمر من معينات تعينه على اتخاذ قراره الاستثماري والخرائط الاستثمارية في معظم الدول النامية لا تتوفر ومن بينها السودان حيث لا توجد خارطة استثمارية قومية هذا يجعل مهمة المستثمر في غاية الصعوبة لمعرفة كل الجوانب المتعلقة بالاستثمار.

## الجهود المبذولة للتكامل المصري السوداني:

بالنسبة للجهود المبذولة للتكامل المصري السوداني فإن وزير الزراعة المصري قام بتشكيل لجنة في شبه انعقاد مستمر تعكس مدي قناعته بالتعاون المصري السوداني خصوصاً في المجال الزراعي لحل مشاكل الأمن الزراعي وإنتاج المحاصيل التي تعاني مصر من فجوة فيها مثل المحاصيل الزيتية والسكرية والحبوب مثل القمح والذرة الصفراء وبالنسبة لدور الشركة المصرية السودانية وهذه الشركة انشئت بقرار جمهوري عام ١٩٧٥برأس مال قدره ٢٠ مليون دولار و٢٠ مليون جنيه سوداني

وهو رأس مال مصري سوداني مشترك وتم تخصيص مساحة ١٦٠ ألف فدان بولاية النيل الأزرق قرب الحدود السودانية الأثيوبية وهي منطقة مطرية وكانت الشركة تعمل بنجاح حتي وصلت المساحة المنزرعة إلي حوالي ١١٠ آلاف فدان من المساحة المخصصة ثم قامت الحرب الأهلية فحدث اعتداء علي منشآت الشركة واحتلت بواسطة المليشيات ثم بدأ في إعادة تأهيلها منذ عام ٢٠٠٦ ونظراً للمشاكل التي واجهت إعادة التأهيل فقد رؤي تسويق الشركة وفتحها للمساهمة المصرية السودانية وذلك لاتاحة الفرصة لدخول القطاع الخاص الذي قد يؤدي إلي الاستغلال الأفضل والأمثل للمساحات ورفع انتاجها لصالح البلدين.

والشركة حالياً في انتظار تعاون من خلال شركتين متقدمين إحداهما برازيلية والأخري استراليه ويتم التفاضل لاختيار إحداهما فهما من الشركات ذات الخبرة الواسعة في إدارة الأراضي المطرية ويجري التعاقد للاستعانة بخبرتها في هذا المجال عن طريق الجانب السوداني وقد وعد وزير الزراعة المصري بصفته رئيساً للجمعية العمومية للشركة بأنه عندما يتوصل الجانب السوداني إلي مسودة اتفاق مع احدي هاتين الشركتين سيخطر بها الجانب المصري وسيتم عقد جمعية عمومية غير عادية للشركة لاعتماد العقد.

## آليات التعاون المصرى السودانى:

التعاون الثنائي هو أهم آلية من آليات التعاون الدولي وذلك على المستويين الإقليمي والدولي وأصبح التواصل رباطاً لا يعرف المسافات كما أصبحت كل الدول شعوب وقبائل تجري وراء المنافع والمصالح ولا مجال للعزلة حيث أصبحت المنافع المشتركة هي المقاصد الحقيقية لكل اللقاءات والإتصالات والمواثيق والمعاهدات بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لذلك تحرص كل دولة على تقنين الالتزامات المشتركة ورصدها ومن ثم تنفيذها وتقييم العائد .

ومن أهم آليات التعاون الثنائي في الوقت الراهن هي اللجان العليا والوزارية المشتركة مع الدول الصديقة والشقيقة وتعتبر من الآليات التي كسرت حاجز الحصار الإقتصادي وفتحت أبواباً جديدة للتعاون مع دولة كما أنها أحد أوجه التضامن مع السودان في كثير من مواقف التضامن ومنها الموقف ضد إفتراءات المحكمة الدولية .

وتأسيساً على أن اللجان العليا والوزارية والتشاورية السياسية المشتركة تعتبر إحدى الآليات المؤثرة في التفاوض والتواصل مع الدول الشقيقة والصديقة باعتبارها الإطار الأمثل والوعاء الجامع والأداة النافذة في دفع مسيرة النهضة والتنمية في كافة مجالاتها بما في ذلك دور القطاع الخاص المتعاظم ، فإن الأهتمام بأمر هذه اللجان أصبح شأناً تختص به جميع أجهزة ومؤسسات الدولة السيادية والتشريعية والتنفيذية والسياسية والشعبية .

**ثانياً : إنشاء اللجنة العليا والوزارية المشتركة :**

- تنشأ اللجنة بعد التشاور بين البلدين عبر وزارة الخارجية بعد دراسة أوجه التعاون والعلاقات الثنائية وضرورة تفعيل وتنشيط ذلك إما عبر لجنة مشتركة كآلية أو تقدم أحد البلدين مسودة إتفاقية يتم الاتفاق عليها وتوقع وتحدد هذه الإتفاقية مستوى اللجنة عليا أم وزارية ورئاستها وغالباً تعقد بالتناوب بين البلدين كل عام أو عامين حسب الإتفاق

**ثالثاً : مستويات اللجان ورئاستها :**

أ) اللجان العليا ( العدد ١٣ لجنة )

مستوى الرئاسة : يترأسها من الجانب السوداني السيد/ رئيس الجمهورية أو أحد نوابه وتعقد على ثلاثة مستويات هي:

- لجنة الخبراء
- المستوى الوزاري
- مستوى اللجنة العليا

اللجان الوزارية ( ٣٤ لجنة )

مستوى الرئاسة :يترأسها أحد الوزراء من الجانب السوداني وغالباً مع نظيره بالدولة المقابلة وتعقد على مستويين:

- لجنة الخبراء
- اللجنة الوزارية

(٢) التوزيع الجغرافي للجان :-

**المميزات النسبية لدول التعاون الثنائى:**

لابد من الإشارة الى أننا فى هذه الوزارة وفى إطار مراجعاتنا لأعمال هذه اللجان والتقييم المستمر لها ولقد تم مراجعة الميزات النسبية التى تحكم العلاقات المصرية والتعاون الثنائى فقد وجدنا أن هذه الميزات فى حراك تام وما نخطط له أن تكون هذه الميزات النسبية لصالح هذا البلد الطيب الغنى بموارده, ولدول التعاون الثنائى ميزات وموارد ايضاً كما أن للعلاقات الدولية والإقتصادية علاقات مبنية على المصلحة المشتركة لذلك صنفنا أهم معايير المميزات النسبية مع بعض الدول والتى تتمثل فى الآتى:

١. الجوار.

٢-التداخل الثقافي الاجتماعي

٣-طبيعة العلاقات والأثر الموجب أو السالب على الأمن القومي

٤-الإستثمارات الخارجية المباشرة.

٥. التبادل التجارى والميزان التجارى.

٦. وسائط النقل المختلفة (بري – جوي – بحري )

٧. موقع وموقف الدولة الإقليمى والدولى وعضويتها في المؤسسات الدولية

٨. مستوى التشاور والتنسيق السياسي والدبلوماسي في المحافل الاقليمية والدولية.

٩. التدريب وتنمية القدرات

١٠. التطور التقني وامكانية نقله وتوطينه .

١١. التعاون التنموي والإقتصادي والمالي والإنساني .

١٢. الوقوف على نماذج التنمية والنهضة المميزة والتجارب لدول التعاون الثنائي وامكانية الإستفادة منها ونقلها للسودان كما يمكن نقل تجارب السودان لبعض الدول

١٣. ميزات وحاجة وأولويات السودان المختلفة .

**آليات وخطوات متابعة تنظيم أعمال اللجان العليا والوزارية المشتركة:-**

**الآليـات:**

تتشكل اللجان علي النحو التالي :-

- اللجنة العليا : هي اللجنة التي يترأسها السيد/ رئيس الجمهورية أو أحد نوابه.

- اللجنة الوزراية : هي اللجنة التي تكون رئاستها علي مستوى وزير اتحادي.

- الوزير المختص: يقصد به الوزير الاتحادي الذي يرأس المستوى الوزاري في اللجنة المشتركة .

لجان المتابعة المشتركة : يقصد بها تلك اللجان التي يشرف عليها أو يرأسها الوزير المختص او رئيس الجانب الفني من كل جانب وتجتمع بالتناوب في نصف الفترة لدورات انعقاد اللجنة الوزارية وترفع تقريرها لرئيس اللجنة الوزارية .

- اللجان الفنية المشتركة : يقصد بها تلك اللجان المشتركة مع الدول التي يتم تشكيلها من ممثلي الوزارات والهيئات والوحدات ذات الصلة ويتولى رئاستها الوكيل أو قيادي بالوزارة المعنية حسب مستوى اللجنة وتقوم بمتابعة تنفيذ ما يليها من التزام .

- الوزارة المنسقة : هي وزارة التعاون الدولي وهي نقطة الارتكاز والجهة المنسقة بموجب قرارات وتوجيهات مجلس الوزراء رقم ١٦٩ لسنة ٢٠٠٣م و٨٣ و٧٨ لسنة ٢٠٠٥م والمرسوم الجمهوري رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٥م والمرسوم الجمهوري رقم ٢٢ لسنة٢٠١٠.

- منسق اللجان المشتركة : هو مدير عام الادارة العامة للتعاون الثنائي بوزارة التعاون الدولي ويقوم بالاشراف على عمل كل اللجان وإقتراح جدول انعقادها وتنظيم اجتماعات لجان المتابعة المشتركة والمشاركة فيها بالاضافة إلى التنسيق بين الوزارات والوحدات بالداخل ومع الجهات المنسقة بالدول عبر وزارة الخارجية والإشراف على إعداد تقاريرأعمال اللجان لمجلس الوزراء والسلطات العليا ويرأس اللجان التحضيرية لأعمال اللجان المشتركة حتى إعداد الملف وتسليمه لرئيس اللجنة ومتابعة وتنظيم انعقادها كما يرأس الاجتماعات التحضيرية واجتماعات كبار المسئولين والمنتديات المشتركة مع الدول .

- المستشار القانوني باللجنة : تعمل الادارة العامة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية بوزارة العدل مستشاراً قانونياً لكل لجنة وهي الجهة التي تعتمد الوثائق وتقوم بإعادة صياغتها قبل ارسالها للدول والتوقيع عليها . كما تقوم الإدارة بإكمال الإجراءات التشريعية للوثائق بالتعاون مع الوحدات .

- التفـــويض : من اختصاص وزارة الخارجية على ضوء توجيه مجلس الوزراء وهي تمنح الوزير رئيس اللجنة الوزارية تفويضاً للتوقيع على الوثائق مع الدول .

- اللجان القطاعية : يقصد بها تلك اللجان التي يتم تشكيلها في حالة اللجان العليا والوزارية المشتركة ويتولي رئاستها تنفيذيون وخبراء وفنيون من جهات الاختصاص في درجات قيادية عليا وهي دائماً تتركز حول الجانب السياسي – الاقتصادي - الاجتماعي – البني الاساسية والقطاع الخاص ومهمتها بحث المقترحات مع الوحدات وتصنيفها وإداره المباحثات أثناء أعمال اللجنة وإعداد تقاير اللجان لإدراجها بالمحضر العام والمشاركة في الصياغة النهائية للمحاضر والوثائق.

- مجالس رجال الأعمال المشتركة : هي المجالس التي تشكل بواسطة اتفاقيات موقعة بواسطة القطاع الخاص في البلدين لتنشيط وتفعيل الإستثمارات المشتركة وتسخير كل الإمكانيات في البلدين لترقية الأنشطة التجارية والإستثمارية وتجتمع هذه المجالس بالتناوب في كلا البلدين وأحياناً تجتمع على هامش أعمال اللجان الوزارية المشتركة . ويوجد عدد ٣٤ مجلس رجال أعمال مشترك مع الدول

- إعداد الملف التحضيري : يقصد به الملف الشامل الذي تعده وزارة التعاون الدولي عن كافة ضروب ومجالات التعاون الثنائي ، والموقف التشريعي للوثائق الموقعة ، ومستوى تنفيذ القرارات والتوصيات ، تقييم

أعمال اللجان السابقة ومستوى تنفيذها ، عرض المقترحات الجديدة ومقترح تشكيل الوفد المفاوض ويتم ذلك بالتعاون مع الوزارات والوحدات المختصة عبر إجتماعات مكثفة بمجرد تحديد تاريخ إنعقاد اللجنة.

(ب) خطوات متابعة وتنظيم وتنسيق أعمال اللجان :-

أ) الأعمال التحضيرية للجان المشتركة قبل الإنعقاد :-

* تقوم وزارة التعاون الدولي بوضع خطة لإنعقاد اللجان العليا والوزارية كل عام بناءاً على محاضر اجتماعات اللجان الأخيرة والتوجيهات والمقترحات والأولويات ونتائج متابعة تنفيذ أعمال اللجان العليا والوزارية المشتركة وتضمن هذه الخطة في خطة الوزارة السنوية .

* تدعو وزارة التعاون الدولي ممثلي الوزارات والهيئات والوحدات ذات الصلة للإجتماعات التحضيرية على أن تقوم كل جهة بإعداد تقريرها وتسليمه لوزارة التعاون الدولي كتابةً أو منسوخاً علي قرص مدمج على أن يشمل مجال وحجم التعاون المتبادل، الموقف التشريعي للوثائق الموقعة ،مستوى تنفيذ القرارات والتوصيات الواردة بالمحضر والوثائق ،علاوة على أي مقترحات للدورة الجديدة لتضمينها في الملف التحضيري الشامل

* في حالة اللجان العليا المشتركة ، تقدم القطاعات المتخصصة تقاريرها ومقترحاتها لوزارة التعاون الدولي لتضمينها في الملف التحضيري ، وإعداده في صورته النهائية بحيث يشمل تقييماً لأعمال اللجان السابقة ، والمقترحات الجديدة والمقترح بتكوين الوفد ، ومن ثم تقوم برفعه لرئيس المستوى الوزاري الذي يقوم بدوره بعرض الموضوع على رئيس اللجنة العليا وذلك قبل إنعقاد اللجنة بوقت كاف ودائماً يحتوي الملف التحضيري على الآتي :-

- صحيفة تطور العلاقات الثنائية بين البلدين .

- تحديد مجالات التعاون المتبادل مع الدول المعنية وفقاً لنوع وحجم التعاون القائم والميزات النسبية للدولتين .

- حالة الميزان التجاري وحجم التبادل التجاري .

- حجم تدفق الاستثمارات للدول المعنية في السودان وحجم تدفق الاستثمارات السودانية في تلك الدول ، والإستثمارات المشتركة من جانب القطاعين العام والخاص وآفاق تطويرها

- نوع وحجم الديون وموقف سدادها (إذا وجدت) .

- مصفوفة عن مستوى التنفيذ للقرارات والتوصيات المتفق عليها والواردة بالمحاضر المختلفة والوثائق الموقعة في دورات إنعقاد اللجان المشتركة مع الدول العنية.

الموقف القانوني للوثائق المبرمة مع الدول المعنية ومدى إكتمال مراحل إجراءاتها التشريعية

- أهم المشروعات القائمة أو التي تحت التنفيذ مع الدول المعنية .

- الموضوعات الجديدة المقترح تقديمها لدورة الإنعقاد الجديدة .

- أهم مجالات التدريب المتبادل مع الدول المعنية .

- المشاكل العالقة مع الدول المعنية والجهود المبذولة ومقترحات الحلول لها

- يتم من خلال الاجتماعات التحضيرية الإتفاق على توحيد الرؤى حول الموضوعات المطروحة في اللجنة .

- أى موضوعات أخرى يرى الجانبان طرحها من خلال التعاون الثنائي.

- قائمة أسماء الوفدين المشاركين في المباحثات وأعمال اللجنة.

- تلخص بالملف تقارير السفارة السودانية التي تتضمن مقترحات الدول المعنية للإستعانة بها في إعداد الملف التحضيري وكذلك حجم وتشكيل وفد الجانب الآخر المشارك في المفاوضات وأى توصيات للسيد/ السفير بخصوص القضايا العالقة والمعلومات والرؤى والأفكار والمبادرات التي تدفع أعمال اللجنة .

* الملاحق تشمل الآتي :-

- محضر الدورة السابقة .
- مصفوفة تنفيذ المحضر .
- أي تقارير ومعلومات تساعد في سير عمل اللجنة .

o تقوم كل وزارة ترأس اللجنة بوضع ميزانية تقديرية للتحضير في حالة إنعقاد اللجنة بالسودان يشمل ( السكن – الإعاشة – الترحيل – الضيافة – الهدايا والتسيير .. الخ )

o يتم الإتفاق على تاريخ إنعقاد اللجنة بالتشاور بين التعاون الدولي ورئيس اللجنة المختصة من جانب والدولة المعنية من جانب آخر .

في حالة اللجنة العليا ينبغي الحصول على موافقة رئاسة الجمهورية .

- يتم ارسال الوثائق المعتمدة الى الدول المعنية عبر وزارة الخارجية.

تقوم وزارة التعاون الدولي بالتعاون مع رئيس اللجنة بتشكيل الوفد في حالة إنعقاد  اللجنة بالخارج ويتم الحصول على التصديق المالي من المالية وموافقة مجلس الوزاء وتكملة إجراءات السفر يكمل الاجراءات مكتب الوزير المختص )  يتم إرسال الوفد الرسمي للدولة المعنية عبر وزارة الخارجية.

- وفد الخبراء للمباحثات وأعمال اللجنة بالداخل يشكل بواسطة وزارة التعاون الدولي - الجهة المنسقة  - تنظم المباحثات في شكل لجان قطاعية يتفق عليها خلال إفتتاح أعمال اللجنة.

- تتولى سفاراتنا بالخارج التنسيق مع الدول لإكمال إجراءات الضيافة وإعداد برنامج أعمال اللجنة وأى نشاط مصاحب.

- لجنة المتابعة المشتركة تنعقد في نصف فترة إنعقاد اللجنة العليا أو الوزارية وتحدد بالتشاور بين وزارة التعاون الدولي والوزير المختص أحياناً يقوم الوزير المختص أو رئاسة الجمهورية بعقد إجتماع مع الوزراء المشاركين في أعمال اللجنة أو الذين لهم قضايا عالقة وكذلك وفد الخبراء المشاركين وذلك قبل إنعقاد اللجنة أو سفر الوفد وذلك لمزيد من تجويد التحضير وتوحيد الرؤى والاتفاق الداخلي على الموضوعات المطروحة .

# الباب الرابع
# مجالات تكامل مصر والسودان

## فى المجال الزراعى:

تبذل مصر جهود مكثفة حالياً لدعم التعاون بين مصر والسودان الشقيق في جميع المجالات بدأت بعقد اللجنة العليا المصرية السودانية برئاسة الدكتور رئيس الحكومة المصرية وجاءت مبشرة بمستقبل جديد بين البلدين لتفتح آفاقا جديدة في العلاقات المصرية السودانية من جديد يجب أن نستثمرها لصالح الشعبين من خلال التكامل المصري السوداني فما من شك في أن السودان هي أهم بلد في العالم بالنسبة لمصر ولا نتجاوز إن قلنا أن جميع حلول مشكلات مصر المستعصية كامنة في السودان من بينها الانفجار السكاني مع ندرة الموارد الطبيعية خاصة المياه.

فاذا نظرنا إلي الأوضاع الاقتصادية في مصر نجد أنها تعاني من زيادة سكانية رهيبة حيث بلغ تعداد السكان حالياً حوالي ٩٠ مليون نسمة بزيادة سنوية ٢ مليون نسمة وهذا التعداد يعيش علي مساحة تقارب ٤% فقط من مساحة الأراضي في مصر بكثافة وصلت الي حوالي ٢٠٣٠ مواطن في الكيلو متر المربع في الدلتا ووادي النيل كما تضاءل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية المنتجة للغذاء حيث تقدر المساحة الكلية بما يعادل ٢٣٨ مليون فدان تقدر نسبة الأراضي الزراعية فيها بما يعادل ٢٨,٣ % أي نحو ٨,٧ مليون فدان وبالتالي تعتمد مصر حالياً علي استيراد الغذاء بنسبة كبيرة ولاشك أن الفجوة الغذائية في مصر بين الانتاج والاستهلاك قد وصلت إلي حد حرج حيث أن نسبة الاكتفاء الذاتي قد انخفضت إلي حوالي ٤٠% من جملة الاستهلاك للمحاصيل الاستيراتيجية الرئيسية وذلك يدفع إلي الاستيراد لسد هذا العجز وفي ضوء ارتفاع الأسعار العالمية لهذه السلع وذلك لارتفاع أسعار البترول والاتجاه في العالم إلي إنتاج الوقود الحيوي من الحبوب وبعض المحاصيل السكرية والمحاصيل الأخري الأمر الذي يزيد من مشاكل تمويل استيراد هذه المحاصيل لسد هذه الفجوة.

وتحتاج مصر لسد هذه الفجوة مبدئيا لعشرة ملايين فدان علي الأقل إضافية إلي جانب الزيادة المستمرة في عدد السكان وندرة الموارد المائية لذا فإن حل هذه المعادلة الصعبة يتطلب وضع استراتيجية للاستثمار الزراعي في السودان حيث الموارد الطبيعية الهائلة من أرض خصبة ومياه.

ويري د. عادل الغندور الخبير الزراعى أن العوامل التي تحتم دفع عملية التكامل بين مصر والسودان خاصة في هذه الظروف هي:-

١- مشاكل اتفاقيات دول حوض النيل.

٢- الضغط السكاني في مصر

٣- ظهور البترول في السودان مما يساعد علي الاستثمار الزراعي الذي تلعب الطاقة دوراً مهماً فيه.

٤- سد الفجوة الغذائية في الحبوب والمحاصيل الزيتية والسكرية والأعلاف الموجودة في مصر بانتاج هذه المحاصيل في السودان لصالح شعبي مصر والسودان

كما أن السودان يملك فرصاً ومناخاً استثمارياً مواتياً في مجال الزراعة فمن المعلوم أن السودان يضم مايفوق المائتي مليون فدان من الأراضي الزراعية الخصبة كما أنه يتمتع بمراعي طبيعية تفوق مساحتها مائة مليون فدان وتنساب في ربوعه الأنهار الدائمة والموسمية وتهطل علي أراضيه أمطار سنوية تفوق المائة مليار متر مكعب.

وبالنسبة لأهداف التكامل الزراعي المصري السوداني فعلى الرغم من الكم الهائل الذي تملكه السودان من الموارد الطبيعية إلا أنها لم تستغل إلا بالقدر اليسير فما تم استغلاله من الأراضي الصالحة للزراعة لايتجاوز ١٥% لذا يهدف التكامل بين مصر والسودان الي الاستثمار الزراعي للمستثمرين المصريين والسودانيين لانتاج المحاصيل الاستراتيجية في السودان بغرض سد الفجوة الغذائية في مصر وزيادة الدخل القومي السوداني وأيضا الاستفادة من الخبرات المكتسبة والمنقولة في كل من مصر والسودان في استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة للوصول الي اقتصاديات جيدة بزراعة هذه المحاصيل الاستراتيجية وكذلك دعم القطاع الخاص في البلدين للمساهمة الفعالة في تنفيذ مشروعات الأمن الغذائي وتطوير الصادرات وفي النهاية فإن التكامل السوداني المصري الذي يهدف إلي استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لدي البلدين يمثل هدفاً استراتيجياً يجد الآن اهتماماً بالغاً وأولوية قصوي من قبل حكومتي السودان ومصر فلابد من التحرك والاتجاه إلي النصف المصرى فى السودان ودول حوض النيل للاستثمار الزراعي وسد الفجوة الغذائية ويشجع على ذلك وجود مؤشرات إيجابية للاستثمار الزراعى المصرى فى السودان تتمثل في -:

- قوانين الاستثمار الجديدة في السودان

- وجود قوة دفع في السودان لدفع التكامل مع مصر خاصة ومع الدول العربية عامة.

- بدء الاهتمام بالبنية الاساسية.

- بدء انتاج حاصلات بستانية عالية القيمة وتصديرها إلي الدول العربية والأوروبية.

-  بدء التعاون في تصدير اللحوم الحمراء لمصر.

- الموافقة علي قوانين الحريات الأربعة وهي حرية التنقل والعمل والتملك والاقامة.

- بدء العمل في الربط البري بين مصر والسودان.

**فى المجال الاقتصادى:**

حرصت مصر على مواصلة سياساتها الرامية إلى تعزيز علاقات التكامل مع السودان في كافة المجالات خاصة المجال الاقتصادي الذي تزايدت أهميته فى الآونة الأخيرة فى ظل الأزمة المالية العالمية وأزمة الغذاء العالمى ويتمثل ذلك الحرص في توقيع عدد من مواثيق التكامل الاقتصادي بين البلدين ومن أهمها :

أ - وقع الرئيسان المصري والسوداني في ١٩٧٤ منهاج للتكامل السياسي والاقتصادي بين مصر والسودان ليقنن العلاقات الخاصة بين البلدين ويساعد على تجديد الجهود المشتركة والطاقات البشرية والمادية بينهما وفي هذا الإطار ألزم الجهات التنفيذية في البلدين إقرار أسس المشروعات الهادفة التي تحقق التنسيق والتكامل الاقتصادي وإنشاء الأجهزة والنظم الكفيلة بتوفير الإمكانيات الفنية والإدارية اللازمة لخلق مشروعات تجد طريقها إلى حيز التنفيذ .

ب – وقع رئيسا الدولتين في ١٢ / ١٠ / ١٩٨٢ ميثاقًاً للتكامل استهدف توطيد العلاقات بكافة أشكالها خاصة المجالات الاقتصادية والمالية بهدف إقامة وحدة اقتصدية كاملة تقوم على استراتيجية يتم تنفيذها تدريجياً وفقًا لجدول زمني بما يكفل تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية بين البلدين تمهيداً لتوحيدهما مع وضع ترتيبات عملية تستهدف إلغاء جميع القيود

بما في ذلك الرسوم الجمركية التي تعوق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والأرباح وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية وحرية الإقامة والعمل والتملك والانتفاع وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل والترانزيت وحدد الميثاق ثلاثة أجهزة رئيسية تقوم على شئون التكامل وهي :المجلس الأعلى للتكامل- برلمان وادي النيل- صندوق التكامل ويأتي المجلس الأعلى للتكامل على رأس كافة السلطات في ممارسة الاختصاصات المقررة وفقًا لأحكام الميثاق، وعليه إصدار القرارات واللوائح والتوجيهات اللازمة لتنفيذ أهداف الميثاق ، وقد أصدر المجلس الأعلى للتكامل القرار ٢١ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنظيم ترتيبات التجارة والدفع بين مصر والسودان بما يستهدف العمل على تحقيق أهداف التكامل الاقتصدي والمالي بين البلدين متضمناً عدة تيسيرات في مجال القيود الجمركية والإدارية ، وفي مجال تجارة الجمال ، وفي مجال تجارة الحدود وفي مجال ترتيبات الدفع ومن أهم الاتفاقات التجارية بين البلدين :

١- اتفاقية الكوميسا التي تتم حالياً في إطارها المعاملات التجارية بين البلدين

٢- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

٣- بروتوكول للتبادل التجاري بين البلدين عام ١٩٩٣ وأهم بنوده أن تتم المعاملات التجارية بالعملات الحرة القابلة للدفع وبنظام الصفقات المتكافئة.

٤- تم خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٣ توقيع اتفاقية بين الجانبين٠ يقوم بمقتضاها الجانب المصري باستيراد اللحوم السودانية المجمدة من السودان.

٥- اتفاقية لتسيير تجارة الجمال السودانية بين الجانبين بشكل متدفق ومستمر.

٦- الاتفاق على إنشاء منطقة حرة بمدينة جوبا.

## التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين :

وشهدت العلاقات السودانية المصرية تقدماً خلال السنوات القليلة الماضية في الجوانب الاقتصادية والاستثمارية وتزايد تدفق رجال الأعمال بين البلدين الأمر الذي نتج عنه زيادة التبادل التجاري وتضاعف عدد الشركات المصرية في السودان والعكس حيث بلغ حجم التبادل التجاري خلال ٢٠٠٨ بين البلدين نحو ٥٠٠مليون دولار ومازال يميل إلى مصلحة مصر وبالمقارنة بالأعوام الماضية حدثت قفزات كبيرة, خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة وفيما يتعلق بالصادرات المصرية إلى السودان فإن هناك عدداً من الصادرات المصرية شهدت، ولا تزال تشهد، ارتفاعاً في قيمتها خلال عام ٢٠٠٨م، وفي مقدمتها حديد التسليح والأثاث المعدني والسلع الغذائية ومصنوعات اللدائن والمنتجات البترولية والأدوية ومصنوعات النحاس وفيما يتعلق بحركة الواردات المصرية من السودان فقد سجلت ما قيمته ٣١,٦ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨م مقابل ٤٠,٣ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٧م، بانخفاض قدره ٨,٧ مليون دولار، وتتركز واردات مصر من السودان في القطن الخام والسمسم والبذور الزيتية.

أما عن الاستثمارات المصرية في السودان فقد بلغت في نهاية عام ٢٠٠٨ ٢,٥ مليار دولار، بعد أن كانت لا تتجاوز ٨٢ مليون دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٠٢م، بما يعني زيادتها ٣٠ ضعفاً خلال ٦ سنوات فقط، وتستأثر مصر بالمركز الثالث بين أهم الدول العربية المستثمرة في السودان، بينما يحتل السودان المركز ١٣ بين الدول العربية المستثمرة في مصر بما قيمته ١٩٧,٢ مليون دولار في ٣٠ يونيو ٢٠٠٨م.

وتمثلت الاستثمارات المصرية في السودان في مجالات الصناعة بنسبة ٧٠,٥% والخدمات بنسبة ٢٨,٤% والقطاع الزراعي السوداني في المرتبة الثالثة.

**تنمية التبادل التجاري بين السودان ومصر:**

وفى اطار تنمية التبادل التجاري بين السودان ومصر عقد اتحاد المصدرين والمستوردين العرب بالتعاون مع الغرفة التجارية ، مؤتمراً لتنمية التبادل التجاري بين مصر والسودان بهدف فتح آفاق للتعاون بين البلدين وإيجاد فرص استثمارية وهناك اتجاه لإبرام اتفاق بين جامعة القاهرة ووزارة التعليم العالي في السودان بشأن عودة بعثة القاهرة فرع الخرطوم للعمل في السودان بغرض زيادة المعرفة والتنمية العلمية، إضافةً الى مذكرة تفاهم فى مجال الإصلاح الإداري بين الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة العدل والخدمة المدنية وتنمية الموارد البشرية في السودان وستكون هناك مذكرة تفاهم بين البنك المركزي المصري وبنك السودان المركزي لتبادل المعلومات والبيانات في المجال المصرفي والاستفادة من القطاع المصرفي لتيسير العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين وسيتم التوقيع على برنامج تنفيذي في مجال الاستثمار بين هيئة الإستثمار المصرية ووزارة الاستثمار السودانية إلى جانب وضع برنامج لحماية البيئة، كما سيتم وضع آلية لتنفيذ عمل اللجنة العليا المشتركة بين وزارتي النقل في البلدين والتعاون الإعلامي والسلامة البحرية.

## فى مجال الكهرباء:

وفى مجال الكهرباء أيضاً تم عمل بعض المباحثات للتعاون الممكن فى هذا المجال حيث أجرى وزير الطاقة والتعدين السودانى مباحثات بالقاهرة مع وزير الكهرباء والطاقة المصري تناولت سبل دعم التعاون المشترك بين السودان ومصر فى مجالات الكهرباء واستمرار الدعم المصري للسودان في مجالات التدريب المختلفة للفنيين والقيادات الوسيطة والمباحثات اشتملت على دعم ما يتم تنفيذه من برامج التدريب بمراكز التدريب المصرية التابعة لقطاع الكهرباء فى مجالات تشغيل وصيانة انظمة الطاقة الكهربائية لتأهيل الكوادر الفنية السودانية فى هذه المجالات وتنمية المهارات لاعداد كوادر قيادية ، حيث وصل عدد المتدربين السودانيين إلى قرابة ١٨٠٠ متدرباً بالمراكز المصرية وحول الإستفادة من الخبرات المصرية في مجال الطاقة المتجددة فهناك تعاون في هذا المجال ، حيث قام عدد من الخبراء المتخصصين من هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة المصرية بزيارة للسودان للاعداد لاطلس الرياح في السودان ، وقد تم إعداد تقرير شمل الاحتياجات اللازمة لاعداد أطلس الرياح السودانى من المواقع المقترحة لتركيب أبراج القياس والجدول الزمنى.

ومشاركة القطاع الخاص المصرى أثمرت عن انشاء شركات مصرية تقوم بتصنيع الكابلات الكهربائية وكابلات التليفونات وتصنيع الأعمدة الكهربائية والمحولات، بالاضافة إلى قيام الشركات المصرية بالسودان بتنفيذ عدد من مشروعات الشبكات الكهربائية بثلاث ولايات سودانية تبلغ استثماراتها حوالى ١٥٠ مليون دولار، وكذا إنشاء عدد من محطات المحولات والمشروعات الكهربائية المصرية في الجنوب بدأت تشغيل محطة واو وجاري العمل لتشغيل محطتي رمبيك ويامبيو .

**التعاون المائى:**

ان مشروعات التكامل ترتكز أساسا على مياه النيل، ذلك النهر الذى يجمع بين تسع دول أفريقية وتمثل مشروعات التكامل النيلية قاعدة للانطلاق نحو تعاون أوسع مع كل دول الحوض ومشروع قناة جونجلى على سبيل المثال، هو أحد مشروعات الضبط الكامل للنهر فى منطقة البحيرات لتأمين حقوق ومصالح دول الحوض الأخرى التى تقام هذه المنشآت فى بلادها وبهذا قام تعاون مشترك بين كل الدول فى منطقة البحيرات الاستوائية وتمثل هذا فى اللجنة الفنية التى تقوم نيابة عن حكومات هذه الدول بإجراء الدراسات الهيدرومترلوجية لحوض البحيرات الاستوائية، لتحديد الميزان المائى لوضع مشروعات التخزين والضبط بها، لانتفاع جميع الدول بها فى تنمية مواردها، وينتشر حالياً فى تلك البقاع، مهندسون ومدنيون فى كل هذه الدول تجمعهم المصلحة المشتركة فى تسخير مياه هذه البحيرات لمصلحة دول الحوض ومن ناحية أخرى، فإن إصلاح الطريق الساحلى على البحر الأحمر بين برنيس وبورسودان، ويبلغ طوله ٦٢٥ كيلو مترا، سيربط بعد إتمامه بين بورسودان والقاهرة، وسيجعل منه معبراً رئيسياً إلى قلب أفريقيا حيث يعتبر جزءاً من طريق أفريقيا الرئيسى الذى يصل إلى دار السلام فى تنزانيا وهكذا تتدعم شبكة المواصلات بين الدول العربية والأفريقية، لتواكب التيار المتدفق للتعاون العربى الأفريقى.

**مجال التدريب والدعم الفنى:**

تقوم وزارة التجارة والصناعة المصرية بتدريب كوادر فنية من وزارة التجارة الخارجية السودانية وهيئة المواصفات القياسية ونقطة التجارة الدولية السودانيتين فى المجالات ذات العلاقة .

وتوجد لجنة للتعاون الصناعى برئاسة الوزيرين المختصين فى البلدين، وقد عقدت دورتها الأولى فى ديسمبر ٢٠٠٥ بالقاهرة، وكان من المقرر وفقاً لتوصيات الدورة السادسة للجنة العليا المشتركة بين البلدين عقد اجتماعات الدورة الثانية للجنة التعاون الصناعى بالخرطوم قبل نهاية عام ٢٠٠٨ م .

وتم عقد اجتماعات لجنة التعاون فى المجال الجمركى بين البلدين خلال الفترة من ١٥ - ١٦ ديسمبر ٢٠٠٩ بالخرطوم حيث تم مناقشة معوقات التجارة بين البلدين وبحث تطويرها وتفعيل برامج التدريب فى المجال الجمركى كما عقدت اللجنة الفنية المصرية السودانية المشتركة المعنية بإعداد دراسات جدوى حول إنتاج الوقود الحيوى والطاقة البديلة اجتماعين أحدهما فى مايو ٢٠٠٨ بالخرطوم والآخر فى القاهرة فى نوفمبر ٢٠٠٨ م وتم عقد اجتماع اللجنة الفنية المشتركة لتفعيل مذكرة التفاهم فى مجال المواصفات والمقاييس والاعتراف بشهادات المطابقة بين مصر والسودان وذلك خلال الفترة من ٢١ - ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩م وتوجد مجالات عديدة للتعاون الفنى بين البلدين يقدم من خلالها الجانب المصرى خبراته فى مجالات مختلفة مثل التعدين والنقل والكهرباء والصناعة.

## فى مجال البيئة :

اجتمع وزير البيئة المصرى ونظيره السودانى وتم مناقشة امكانيات وسبل التعاون فى مجال البيئة وتم تحديد مجالات التعاون والتدريب وتناول الاجتماع إمكانية التعاون وتقديم الدعم الفني من الجانب المصري للسودان فى عدة مجالات منها التعاون فى مجال الصرف الصحي وإعادة استخدام مياه الصرف بعد معالجتها وكذا التعاون فى مجال زحف الرمال على النيل عن طريق حلول غير تقليدية بعد إرسال بعثة استكشافية مصرية للوقوف على الحل المناسب

وأوضح وزير البيئة إمكانية التعاون وتقديم الدعم الفني للجانب السوداني فى مجال الشبكة الالكترونية لرصد الانبعاثات الصناعية حيث أن وزارة البيئة المصرية لديها منظومة متكاملة لرصد انبعاثات التلوث الصناعي ومن الممكن تقديم الدعم الفني من خلال تنفيذ شبكة رصد.

وفى مجال تدريب كوادر سودانية لاستقطاب العون الخارجي طلب الجانب السوداني كوادر مصرية لتدريب العاملين لما لوزارة البيئة المصرية من خبرة فى هذا المجال كما تناول الاجتماع إمكانية التعاون فى مجالي منظومة المخلفات والسياحة البيئية.

وتم أيضا خلال الاجتماع مناقشة موضوعي الحوض النوبي الذي يشمل دول السودان- ليبيا – مصر – تشاد والصمغ العربي الذي يسمى بنجم الألفية ويدخل فى صناعات كثيرة وإمكانية استفادة مصر منه إنتاج – تصنيع – تصدير من خلال إمداد الجانب السوداني للجانب المصري بغابات متميزة وبجودة عالية.

## فى مجال السياحة:

تم توقيع برنامج تنفيذي للتعاون السياحي بين مصر والسودان ، في إطار سعى الوزارة لاستعادة معدلات الحركة الوافدة والوصول بها إلى معدلات عام ٢٠١٠ (عام الذروة) والعمل على فتح أسواق سياحية جديدة فقد زار وزير السياحة المصرى السودان ضمن الوفد المرافق للرئيس محمد مرسي مؤخراً،حيث عقد عدداً من اللقاءات المهنية والرسمية مع ممثلى القطاع السياحي السوداني وتم وضع برنامج تنفيذى يعكس رغبة الحكومتين المصرية والسودانية في تعزيز التعاون الثنائى فى المجال السياحي الذي يشمل عددا من البنود التى تغطى العديد من المجالات السياحية ومنها التنشيط والترويج السياحي وتبادل المعلومات والنشرات والمواد الدعائية والإحصائيات السياحية، والاشتراك فى المعارض والمهرجانات والمناسبات السياحية.

فضلا عن تشجيع التعاون بين شركات ووكالات السفر والسياحة فى البلدين لتنظيم برامج سياحية بأسعار تشجيعية خاصة فى مجالى سياحة السفاري والسياحة العلاجية وتبادل زيارات المسئولين والصحفيين وممثلى وسائل الإعلام المختلفة للتعرف على المقومات السياحية للبلدين.

ووضع بند خاص بالاستثمار السياحى يندرج تحته عدد من البنود الفرعية وهى الاهتمام بتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين لإقامة مشاريع سياحية فى المناطق السياحية الجديدة بما فى ذلك مشروعات البنية الأساسية ووضع بند ثالث يختص بالتدريب والتعليم السياحى ويشمل الحرص على تبادل المعلومات والخبراء فى مجال التعليم والتدريب السياحى والفندقي وتنظيم دورات تدريبية للكوادر السودانية العاملة فى مجال السياحة والفندقة وبند أخير خاص بالتشريعات والأنظمة السياحية يؤكد تبادل التشريعات والأنظمة التى تحكم المهن السياحية بما فى ذلك المواصفات التى تتعلق بالفنادق والقرى السياحية والهيئات والاتحادات المهنية السياحية ونظم الرقابة على الجودة فى مجال السياحة والفندقة.

## في المجال الصحي:

تتجه وزارة الصحة السودانية إلى التعاون مع مصر فى مجالات صحية عديدة منها إقامة مركز صحي ومستشفى تخصصى لأحد الأمراض النادرة وإقامة مستشفى نساء وتوليد عبر المساهمة في تبادل الخبرات بتنسيق ودعم من البنك الأهلي المصري.

وأهم سمات هذا التعاون هو نقل الخبرات المصرية في تقديم خدمات العلاج وتدريب الأطباء وهذا التعاون يأتي ضمن اهتمام البنك بالمسؤولية الاجتماعية تجاه البلد التي يعمل بها وتكامل لدوره الذي يقوم في مصر بتوجيه كل تبرعات البنك للعمل الطبي وتطبيق هذا المنهج في السودان لاعتبار أن الصحة لها دور مؤثر في المجتمع.

لذا ولتوطيد أواصر التعاون فقد اتفق السودان ومصر على التعاون الصحي في مجال تدريب الأطباء ومكافحة بعوضة القامبيا، والتوسع في قبول الطلبة السودانيين في الزمالة المصرية والاعتراف بأحد المراكز الطبية في السودان لتدريب أطباء الزمالة.

واطلع نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه على المشاريع الصحية المصرية في الجنوب ومن بينها إنشاء مستشفيات في بور وقوقريال وجوبا، فضلاً عن القوافل الطبية للجنوب ودارفور واتفق الطرفان على تعزيز التعاون في مجالات التصنيع الدوائي وخفض معدلات أسباب وفيات الأمهات والأطفال وطالب السودان من خلال مساعد رئيس الجمهورية نافع على نافع بمزيد من التعاون الصحي بين الخرطوم والقاهرة عبر مقررات اللجنة الوزارية بين البلدين.

# الباب الخامس
# خطوات على الطريق

من منطلق الرغبة فى التعاون بين مصر والسودان تم الاتفاق بينهما على التعاون فى عدة مجالات وبعض هذه الاتفاقيات اتخذ اطارا مكتوبا ومن هذه الاتفاقيات :-

**أهم الاتفاقات التجارية بين البلدين:**

١- اتفاقية الكوميسا التي تتم حالياً في إطارها المعاملات التجارية بين البلدين.

٢- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

٣- بروتوكول للتبادل التجاري بين البلدين فى مارس ١٩٩٣ ويتضمن أهم بنوده أن تتم المعاملات التجارية بالعملات الحرة القابلة للدفع وبنظام الصفقات المتكافئة.

٤- تم خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٣ توقيع اتفاقية بين الجانبين يقوم بمقتضاها الجانب المصري باستيراد اللحوم السودانية المجمدة من السودان.

٥- اتفاقية لتسيير تجارة الجمال السودانية بين الجانبين بشكل متدفق ومستمر.

٦- الاتفاق على إنشاء منطقة حرة بمدينة جوبا.

| الاتفاق | تاريخ التوقيع | تاريخ النفاذ |
|---|---|---|
| الوفاق المصرى السودانى الذى أقره مجلس النظام لإعلان الوراق الفضائية وتسليم المجرمين | ١٩٠٢ /٥/١٧ | غير |
| الإعفاء المتبادل من ضرائب منشآت الطيران | ٢٦ /٧/ ١٩٦١ | ١ /١/ ١٩٥٤ |
| اتفاق نقل جوى | ٢٥ /٣/ ١٩٦٢ | ٣ /٤/ ١٩٦٣ |
| اتفاق تجارة | ٢٠ /١/ ١٩٦٥ | ٣٠ /١/ ١٩٦٥ |
| اتفاق التجارة والجمارك والمواصلات والنقل | ٣٠ /١/ ١٩٦٥ | ٣٠ /١/ ١٩٦٥ |
| ربط خط ملاحى بين منطقة السد العالى ومنطقة حلفا | ٣٠ /١/ ١٩٦٥ | ٣٠ /١/ ١٩٦٥ |
| ربط لاسلكى لتشغيل الخدمات البرقية والهاتفية | ٣٠ /١/ ١٩٦٥ | ٢٩ /٩/ ١٩٦٦ |
| اتفاق إعلامى | ١٩ /١١/ ١٩٦٧ | ١٩ /١١/ ١٩٦٧ |

| | | |
|---|---|---|
| اتفاقية تسوية التعويضات المستحقة للرعايا | ١ /٦/ ١٩٦٦ | ١٥ /٥/ ١٩٦٧ |
| بروتوكول بشأن تنفيذ مشروعات إنشائية | ٣١ /٨/ ١٩٦٩ | ٣١ /٨/ ١٩٦٩ |
| اتفاق التكامل الاقتصادى | ٣١ /٧/١٩٦٩ | ٧ /٦/ ١٩٧٠ |
| تعديل اتفاق التجارة والدفع | ٣١ /٧/١٩٦٩ | ١٤ /٤/ ١٩٧٠ |
| اتفاق تعاون فنى | ٣١ /٧/ ١٩٦٩ | ٧ /٦/ ١٩٧٠ |
| ملحق لاتفاق تحقيق التكامل الاقتصادى والتعاون الفنى | ٣١ /٧/ ١٩٦٩ | ٣١ /٧/ ١٩٦٩ |
| بروتوكول تعاون علمى وفنى فى ميدان الثروة الحيوانية | ٦ /١٠/ ١٩٦٩ | ٢٧ /٣/ ١٩٧١ |
| اتفاق تعاون ثقافى | ١٥ /١١/ ١٩٦٩ | ٢ /٧/ ١٩٧٠ |
| تعاون علمى وفنى فى ميدان الزراعة والكتاب الملحق به | ٧ /١/ ١٩٧٠ | ٥ /٧/ ١٩٧٠ |
| اتفاق إعلامى | ١٩ /٢/ ١٩٦٧ | ١٩ /١١/ ١٩٦٧ |

| | | |
|---|---|---|
| اتفاقية تسوية التعويضات المستحقة للرعايا السودانيين | ١ /٦/ ١٩٦٦ | ١٥ /٥/ ١٩٦٧ |
| بروتوكول بشأن تنفيذ مشروعات إنشائية | ٣١ /٧/ ١٩٦٩ | ٣١ /٧/ ١٩٦٩ |
| اتفاق تحقيق التكامل الاقتصادى | ٣١ /٧/ ١٩٦٩ | ٧ /٦/ ١٩٧٠ |
| بروتوكول بتعديل اتفاق التجارة والدفع | ٣١ /٧/ ١٩٦٩ | ١٤ /٤/ ١٩٧٠ |
| اتفاق تعاون فنى | ٣١ /٨/ ١٩٦٩ | ٧ /٦/ ١٩٧٠ |
| بروتوكول ملحق لاتفاق تحقيق التكامل الاقتصادى والتعاون الفنى | ٣١ /٨/ ١٩٦٩ | ٣١ /٨/ ١٩٦٩ |
| بروتوكول تعاون علمى وفنى فى ميدان الثروة الحيوانية | ٦ /١٠/ ١٩٦٩ | ٢٧ /٣/ ١٩٧١ |
| اتفاق تعاون ثقافى | ١٥ /١١/ ١٩٦٩ | ٢ /٨/ ١٩٧٠ |
| تعاون علمى وفنى فى ميدان الزراعة | ٧ /١/ ١٩٧٠ | ٥ /٨/ ١٩٧٠ |

| | | |
|---|---|---|
| اتفاق تدعيم تعاون سينمائى | ٢٩ /١/ ١٩٧٠ | ٢٩ /١/ ١٩٧٠ |
| بروتوكول تعديل اتفاق تجارى | ١٧ /٢/ ١٩٧٢ | ١٧ /٢/ ١٩٧٢ |
| اتفاق سياحى | ١٦ /٦/ ١٩٧٥ | ٢ /٨/ ١٩٧٥ |
| إنشاء شركة سودانية مصرية لمشروعات الرى والإنشاءات | ١٥ /٧/ ١٩٧٥ | ١٤ /٢/ ١٩٧٧ |
| اتفاقية إنشاء هيئة سودانية مصرية مشتركة للملاحة النهرية (هيئة وادى النيل) | ١٥ /٧/ ١٩٧٥ | ١ /١/ ١٩٧٨ |
| بروتوكول إنشاء الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعى | ١٥ /٧/ ١٩٧٥ | ١٥ /٧/ ١٩٧٥ |
| اتفاقية للتأمينات الاجتماعية | ٢١ /٩/ ١٩٧٥ | ٩ /٤/ ١٩٧٨ |
| بروتوكول للتعاون العلمى | ١٨ /١١/ ١٩٧٥ | ١٨ /١١/ ١٩٧٥ |
| اتفاقية الدفاع المشترك | ١٥ /٧/ ١٩٧٦ | |
| اتفاقية إنشاء الشراكة السودانية المصرية للتعدين | ٢٢ /١١/ ١٩٧٦ | ١٩ /١٢/ ١٩٧٧ |

| | | |
|---|---|---|
| بروتوكول تعديل اتفاق التجارة والدفع فى ١٩٦٥/١/٣٠ | ١٢ /١/ ١٩٧٧ | ٣٠ /٤/ ١٩٧٨ |
| اتفاقية إنشاء الصندوق المشترك لتمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات التكامل الصناعى | ٢٨ /٥/ ١٩٧٧ | ٢٠ /٤/ ١٩٧٨ |
| اتفاقية ملاحية | ٢٨ /٥/ ١٩٧٧ | ١٩ /١/ ١٩٨١ |
| اتفاقية تعاون صحى وطبى | ٢٨ /٥/ ١٩٧٧ | ٢٢ /١٠/ ١٩٧٧ |
| اتفاقية بشأن السماح بازدواج الجنسية | ٢٨ /٥/ ١٩٧٧ | ٢٢ /١٢/ ١٩٧٧ |
| اتفاقية إنشاء الشركة السودانية المصرية للاستثمار | ٢٨ /٥/ ١٩٧٧ | ٦ /٧/ ١٩٧٧ |
| تسوية التعويضات المستحقة من المصالح المصرية التى خضعت للتأميم فى السودان | ١٣ /١١/ ١٩٧٧ | ٣٠ /٤/ ١٩٧٨ |
| بروتوكول تعديل بعض أحكام اتفاق التعاون | ٢٩ /٦/ ١٩٧٨ | ١٠ /٧/ ١٩٧٩ |

| | | |
|---|---|---|
| ميثاق التكامل بين مصر والسودان | ١٢ /١٠/ ١٩٨٢ | ٢٤ /٥/ ١٩٨١ |
| اتفاقية تعديل بعض أحكام اتفاقية التأمينات الاجتماعية | ٢٥ /١٠/ ١٩٨٤ | ٢٥ /١٠/ ١٩٨٤ |
| بروتوكول التبادل التجارى لعام ١٩٩١ | ١٤ /١/ ١٩٩١ | ٣١ /١/ ١٩٩١ |
| بروتوكول تعاون صحى | ١٥ /٦/ ١٩٩٨ | ١٥ /٦/ ١٩٩٨ |
| بروتوكول تعاون فى مجال النقل | ١٦ /٧/ ١٩٩٨ | ١٦ /٧/ ١٩٩٨ |
| مذكرة تفاهم للتعاون الصناعى | ٢ /٩/ ٢٠٠٠ | ٢ /٩/ ٢٠٠٠ |
| اتفاق تعاون فى مجال الشباب والرياضة | ٢ /٩/ ٢٠٠٠ | ٢ /٩/ ٢٠٠٠ |
| مذكرة تفاهم للتعاون فى مجال الثروة الحيوانية | ٢ /٩/ ٢٠٠٠ | ٢ /٩/ ٢٠٠٠ |
| مذكرة تفاهم للتعاون فى مجال الزراعة | ٢ /٩/ ٢٠٠٠ | ٢ /٩/ ٢٠٠٠ |

| | | |
|---|---|---|
| مذكرة تفاهم للتعاون فى المجال الثقافى | ٢ /٩/ ٢٠٠٠ | ٢ /٩/ ٢٠٠٠ |
| برنامج تنفيذى للتعاون فى المجال السياحى ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ | ٢ /٩/ ٢٠٠٠ | ٢ /٩/ ٢٠٠٠ |
| اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة | ٨ /٧/ ٢٠٠٠١ | ١ /٤/٢٠٠٣ |
| اتفاق تعاون فنى فى مجال البترول | ٨ /٧/ ٢٠٠١ | ٢١ /٤/ ٢٠٠٢ |
| اتفاق إنشاء اللجنة العليا المشتركة | ٨ /٧/ ٢٠٠١ | ٢١ /٤/ ٢٠٠٢ |
| برنامج تنفيذى فى مجال البحوث الزراعية والثروة الحيوانية | ٨ /٧/ ٢٠٠١ | ٨ /٧/ ٢٠٠١ |

| | | |
|---|---|---|
| البرنامج التنفيذى للمشروعات الاستثمارية المشتركة بين وزارة قطاع الأعمال فى مصر ووزارة الاستثمار السودانية | ٨ /٧/ ٢٠٠١ | ٨ /٧/ ٢٠٠١ |
| بروتوكول تعاون بين وزارتى الاقتصاد فى البلدين | ٨ /٧/ ٢٠٠١ | ٨ /٧/ ٢٠٠١ |
| مذكرة تفاهم فى مجال التعاون الإعلامى | ٨ /٧/ ٢٠٠١ | ٨ /٧/ ٢٠٠١ |
| اتفاقية تعاون فى المجال الصناعى بين البلدين | ٨ /٧/ ٢٠٠١ | ٨ /٧/ ٢٠٠١ |
| مذكرة تفاهم فى مجال التربية والتعليم | ٨ /٧/ ٢٠٠١ | ٨ /٧/ ٢٠٠١ |
| مذكرة تفاهم للتعاون بين جهازى الاستثمار فى البلدين | ٨ /٧/ ٢٠٠١ | ٨ /٧/ ٢٠٠١ |
| اتفاقية تعاون إدارى متبادل من أجل الوقاية من المخلفات الجمركية والبحث عنها ومكافحتها | ٨ /٧/ ٢٠٠١ | ٨ /٧/ ٢٠٠١ |

| | | |
|---|---|---|
| اتفاق الحجر الزراعى | ٨ /٧/ ٢٠٠١ | ٨ /٧/ ٢٠٠١ |
| مذكرة تفاهم حول التعاون فى مجال الكهرباء | ٨ /٧/ ٢٠٠١ | ٨ /٧/ ٢٠٠١ |
| مذكرة تفاهم فى مجال التعليم العالى والبحث العلمى | ٨ /٧/ ٢٠٠١ | ٨ /٧/ ٢٠٠١ |
| برنامج تنفيذى للتدريب فى مجالات الزراعة والثروة الحيوانية | ٨ /٧/ ٢٠٠١ | ٨ /٧/ ٢٠٠١ |
| اتفاق النقل البحرى | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ |
| اتفاق فى مجال النقل البرى للركاب والبضائع | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ |
| اتفاق تجنب الازدواج الضريبى ومنع التهرب من الضرائب | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ |
| اتفاق فى مجال التأمينات والرعاية والتنمية الاجتماعية | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ |

| | | |
|---|---|---|
| اتفاقية فى مجال تبادل الأيدى العاملة | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ |
| مذكرة تفاهم فى مجال الثروة السمكية | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ |
| برنامج تنفيذى خاص بالاشتراطات الصحية البيطرية | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ | ٢٠٠٢/٧/٢٩ |
| مذكرة تفاهم فى مجال الثروة الصادرات | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ |
| مذكرة تفاهم فى مجال القوى العاملة | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ |
| برنامج تنفيذى فى مجال الأوقاف والشئون الإسلامية | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ |
| مذكرة تفاهم فى مجال المعلومات | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ |
| مذكرة تفاهم بشأن التأمين وإعادة التأمين | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ |

| | | |
|---|---|---|
| مذكرة تفاهم للتعاون فى مجال الإسكان | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ |
| مذكرة تفاهم فى مجال الطرق | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ |
| مذكرة تفاهم للتعاون المشترك فى مجال إدارة الأزمات والأحداث الطارئة والكوارث | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ | ٢٩ /٧/ ٢٠٠٢ |
| مذكرة تفاهم فى مجال التنمية الإدارية | ٥ /٨/ ٢٠٠٢ | ٥ /٨/ ٢٠٠٢ |
| مذكرة تفاهم فى مجال التعاون الفنى لحماية البيئة | ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢ | ٢٤ أكتوبر٢٠٠٢ |
| اتفاقية بشأن رفع بعض السلع المستثناه فى إطار الكوميسا | ٢٠ /٧/ ٢٠٠٣ | ٢٠ /٧/ ٢٠٠٣ |
| مذكرة تفاهم بين وكالتى الأنباء | ٢٠ /٧/ ٢٠٠٣ | ٢٠ /٧/ ٢٠٠٣ |
| مذكرة تفاهم للتدريب بين هيئتى النقل النهرى | ٢٠ /٧/ ٢٠٠٣ | ٢٠ /٧/ ٢٠٠٣ |

| | | |
|---|---|---|
| ٢٠٠٣ /٧/ ٢٠ | ٢٠٠٣ /٧/ ٢٠ | برنامج تنفيذى للتعاون فى مجال السكك الحديدية بين وزارتى النقل فى البلدين لعام ٢٠٠٤ |
| ٢٠٠٣ /٧/ ٢٠ | ٢٠٠٣ /٧/ ٢٠ | برنامج العمل التنفيذى بين وزارتى الصحة |
| ٢٠٠٣ /٧/ ٢٠ | ٢٠٠٣ /٧/ ٢٠ | مذكرة تفاهم لإنشاء لجنة للتعاون الصناعى |
| ٢٠٠٣ /٧/ ٢٠ | ٢٠٠٣ /٧/ ٢٠ | برنامج تنفيذى للتعاون فى مجال الشباب والرياضة للعامين ٢٠٠٢ ـــ ٢٠٠٤ |
| ٢٠٠٣ /٧/ ٢٠ | ٢٠٠٣ /٧/ ٢٠ | برنامج تنفيذى فى مجال التربية والتعليم |
| ٢٠٠٣ /٧/ ٢٠ | ٢٠٠٣ /٧/ ٢٠ | برنامج تنفيذى بشأن عودة البعثة التعليمية المصرية للسودان |

| | | |
|---|---|---|
| بروتوكول تعاون فنى فى مجال الكهرباء بين وزارتى الكهرباء | ٢٠ /٧/ ٢٠٠٣ | ٢٠ /٧/ ٢٠٠٣ |
| مذكرة تفاهم بشأن التعاون فى مجالات الإسكان والمرافق العامة | ٢٠ /٧/ ٢٠٠٣ | ٢٠ /٧/ ٢٠٠٣ |
| مذكرة تفاهم فى مجال التعاون الإعلامى | ١٩ /٧/ ٢٠٠٣ | ١٩ /٧/ ٢٠٠٣ |
| مذكرة تفاهم بشأن الاشتراطات الصحية لتصدير اللحوم إلى مصر | ٢ /٨/ ٢٠٠٣ | ٢ /٨/ ٢٠٠٣ |
| اتفاق حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك | ٤ /٤/ ٢٠٠٤ | ٤ /٤/ ٢٠٠٤ |
| اتفاق تعاون فى مجال الأوقاف | ١٣ /١١/ ٢٠٠٤ | جارى التنفيذ |
| اتفاق تعاون بين دار الإفتاء المصرية ووزارة الإرشاد والأوقاف السودانية | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ |

| | | |
|---|---|---|
| مذكرة تفاهم بين وزارتى التعاون الدولى فى البلدين | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ |
| مذكرة تفاهم فى مجال التأمين الصحى | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ |
| مذكرة تفاهم فى مجال تنظيم الاتصالات | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ |
| مذكرة تفاهم فى المجال الجمركى | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ |
| برنامج تنفيذى لاتفاق التعاون السياحى للأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ |
| برنامج تنفيذى للتعاون فى مجال السكان للأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ |
| برنامج تنفيذى للتعاون فى مجال الشباب والرياضة للأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ |

| | | |
|---|---|---|
| برنامج تنفيذى للتعاون فى مجال التعليم العالى للأعوام ٢٠٠٦ ــ ٢٠٠٧ | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ |
| برنامج التعاون الفنى بين وزارتى القوى العاملة | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ | ١٣ /١١/ ٢٠٠٥ |
| برنامج التعاون فى مجال حماية الهيئة للأعوام ٢٠٠٧ ــ ٢٠٠٩ | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ |
| برنامج تنفيذى للتعاون فى مجال التدريب بين أمانتى مجلس الوزراء فى البلدين | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ |
| مذكرة تفاهم للتعاون بين مجمعى اللغة العربية فى البلدين | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ |
| مذكرة تفاهم للتعاون الفنى بين الهيئة العامة للثروة المعدنية فى مصر والهيئة العامة للبحوث الجيولوجية فى السودان | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ |
| برنامج تنفيذى للتعاون العلمى والتكنولوجى | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ |

| | | |
|---|---|---|
| البرنامج التنفيذى فى مجال التربية والتعليم | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ |
| البرنامج التنفيذى لاتفاقية التعاون فى مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية للأعوام ٢٠٠٦ ــ ٢٠٠٧ | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ |
| البرنامج التنفيذى للتعاون فى مجال التنمية الإدارية للأعوام ٢٠٠٧ ــ ٢٠٠٨ | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ |
| مذكرة تفاهم للتعاون فى المجال الميناﺋﻰ | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ |
| برنامج عمل تنفيذى بين وزارتى الصحة | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ |
| برنامج تنفيذى للتعاون الثقافى للأعوام ٢٠٠٧ ــ ٢٠٠٩ | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ | ١٩ /٤/ ٢٠٠٧ |

**أهم مشاريع في مجالات النقل والطرق:**

- الطريق الساحلى بين مصر والسودان بطول ٢٨٠ كيلو متر داخل مشروع طريق قسطل وادى حلفا بطول ٣٤ كم داخل الأراضى المصرية، و ٢٧ كم داخل الأراضى السودانية طريق أسوان / وادى حلفا / دنقلة.

- تطوير وإعادة هيكلة خطوط السكك الحديدية لتسهيل حركة نقل البضائع والأفراد.

- مد الشبكة الكهربائية إلى شمال السودان.

- تطوير شبكة الرى والصرف فى السودان.

**العلاقات المصرية السودانية بعد ٢٥ يناير:**

قام رئيس مجلس الوزراء الدكتور عصام شرف بزيارة إلى السودان فى ٢٧ و٢٨ مارس ٢٠١١ على رأس وفد يضم عدة وزراء وحرص رئيس الوزراء على أن تكون أول زيارة خارجية يقوم بها بعد ثورة ٢٥ يناير إلى السودان الشقيق تأكيداً على العلاقات الأزلية التى تربط البلدين والشعبين ، فى إطار المرحلة المهمة التى تشهدها المنطقة بأكملها والتى تحمل تحديات كبيرة وآفاق واسعة للتعاون فى المستقبل ، حيث تمر مصر بمرحلة انتقالية هامة فى سبيل تحقيق الديمقراطية كما تمر السودان بظرف دقيق بعد نتائج الاستفتاء حول تقرير مصير جنوب السودان وإنفصال جنوب السودان وإعلانها دولة مستقلة في ٢٠١١/٧/٩م وقد حظى رئيس الوزراء باستقبال رسمى وشعبى كبير لدى وصوله الخرطوم ، وحملت الجماهير اللافتات المرحبة بالضيف المصرى والمعبرة عن عمق العلاقات التاريخية بين البلدين وقام رئيس الوزراء والوفد المرافق بزيارة مدينة جوبا

فى ٢٠١١/٣/٢٨ التقي خلالها مع سلفاكير ميارديت النائب الأول لرئيس السودان ورئيس حكومة الجنوب حيث تم بحث سبل التعاون في مجالات الصناعة والنفط والغاز الطبيعي والنقل والزراعة والثروة الحيوانية والسمكية وملف تحقيق الاستفادة القصوي من نهر النيل لتسهيل حركة التجارة والنقل بين الجانبين وتفقد المشروعات المصرية تحت التنفيذ لخدمة التنمية فى الجنوب وافتتاح فرع لجامعة الإسكندرية بعاصمة الجنوب وأكدت مصر خلال هذه الزيارة على استمرارها فى دعم التعاون بين مصر والسودان بشماله وجنوبه ، على المستوى السياسى فى إطار جهود بناء الثقة بين شطرى السودان أو على المستوى الاقتصادى فى دعم جهود التنمية بما يحقق تحسناً واضحاً فى حياة الشعب السودانى ووصف رئيس الوزراء الزيارة الناجحة التي قام بها إلى السودان بأنها كانت رسالة تأكيد على استعادة مصر لتوجهها الطبيعي للتعاون بجدية مع القارة الإفريقية ودول حوض النيل والسودان الشقيق بشكل خاص مؤكداً على عمق المشاعر المتبادلة الحقيقية التي سادت خلال الزيارة مضيفاً أن نجاح هذه الزيارة قد أكد على واجب والتزام الحكومات باستمرار التواصل والعمل الجاد لترجمة الشعور الشعبي الحميم الذي يسود بين الشعوب إلى واقع من تعاون وثيق فى كافة المجالات كما التقى وزير الخارجية السابق الدكتور نبيل العربي ووزير خارجية السودان على كرتى فى ٢٠١١/٣/٢٧ وتناولت المباحثات تنسيق المواقف حول آخر التطورات الداخلية والإقليمية والدولية وتلك التى تمر بها المنطقة العربية وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وجدد وزير الخارجية مواصلة مصر دعمها للأشقاء فى السودان فى هذه المرحلة التى تشهد معالجات هامة لملف جنوب السودان وحرص مصر على ضرورة استمرار الروابط الوثيقة التى تجمع الشمال والجنوب ومعهما مصر وبما يحقق السلام والتنمية والاستقرار فى المنطقة بأسرها

**الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها اثناء الزيارة:**

وقع الجانبان المصري والسوداني خلال انعقاد اللجنة المصرية السودانية المُشتركة بالخرطوم فى ٢٠١١/٣/٢٧ على تسع اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية للتعاون بين البلدين.

وتضمنت هذه الاتفاقيات :

- إتفاق تعاون بين الصندوق الاجتماعى فى مصر وديوان الزكاة والانماء فى السودان

- اتفاق تحقيق الامن الغذائي بين شعبي البلدين.

- اتفاق إقامة مشروع أخر للوقود الحيوي.

- اتفاقاً اطارياً بين جامعة القاهرة ووزارة التعليم العالى فى السودان بشأن عودة بعثة جامعة القاهرة فرع الخرطوم للعمل فى السودان.

- مذكرة تفاهم فى مجال الاصلاح الادارى بين الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووزارة العمل والخدمة المدنية وتنمية الموارد البشرية فى السودان.

- مذكرة تفاهم بين البنك المركزى المصرى وبنك السودان لتبادل المعلومات والبيانات فى المجال المصرفى.

- التوقيع على برنامج تنفيذى فى مجال الاستثمار بين هيئة الاستثمار المصرية ووزارة الاستثمار السودانية.

- برنامجا تنفيذيا لحماية البيئة ٢٠١١ / ٢٠١٢ ، ومذكرة تفاهم بشأن آلية تنفيذ عمل اللجنة العليا المشتركة بين وزارتى النقل فى البلدين ، ومذكرة تفاهم للتعاون الاعلامى ، وأخرى للسلامة البحرية.

وقد تم تأهيل٣ محطات لقياس تصريفات ومناسيب المياه بكل من جوبا وملكال واو كما يجري حالياً تأهيل ثلاث محطات أخري من إجمالي ١٢ محطة لقياس المناسيب والتصريفات في المجري الرئيسي للنيل الأبيض وروافده وتدعيم المشروعات التي تنفذها مصر في مجال تطهير مجري نهر النيل بجنوب السودان بأحدث المعدات الميكانيكية.

**مستقبل العلاقات الاقتصادية بين السودان ومصر:**

من المتوقع ان تشهد الفترة القادمة تطوراً ايجابياً في مستقبل العلاقات الاقتصادية بين السودان ومصر بعد أن زالت العقبات التي كانت تحد من ذلك في ظل الأهداف والمبادئ التي تنادي بها ثورة ٢٥ يناير في مصر في مجال السياسة الخارجية لاستعادة دور مصر الريادي في الإقليم، والخروج من سلطان السياسة الأمريكية الصهيونية، التي أضعفت ذلك الدور وأضرت بالعلاقات المصرية العربية والأفريقية عموماً، وبالعلاقات المصرية السودانية على وجه الخصوص؛ وهو ما أثَّر على الأمن القومي المصري والأمن القومي السوداني، بل تأذى السودان كثيراً نتيجة لتلك السياسة في الأعوام السابقة، وستؤثر على مصر أكثر في المستقبل لتجاهلها للنظرة الإستراتيجية والاكتفاء بالحلول المرحلية الآنية،وبارتفاع شعار استعادة السيادة المصرية يُتوَقَّع أن تعود العلاقات المصرية السودانية إلى الوضع الذي يخدم كلا البلدين في كل المجالات؛ بما يحقق الأمن القومي لكليهما، فهناك كثير من الأهداف والمصالح المشتركة التي تفرض حتمية التقارب والالتقاء حولها، وتجاوز صراعات وخلافات الماضي

ولعل ذلك لايتم إلا عبر التكامل الاقتصادي المنشود في ظل بيئة سياسية ملائمة وفي ظل توفر موارد اقتصادية ضخمة في البلدين والواقع أن توفر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادى للنمو الاقتصادى ويمكنها من الدخول فى علاقات خارجية مكثفة يكون أساسها التعاون الاقتصادي وذلك لأن مصر والسودان يجمعهما علاقات مميزة تجعلهما في اطار القواعد السياسية التي تقول أن المجتمعات التى تنتمى إلى حضارة وثقافة عامة واحدة والتى تتحدث لغة واحدة وتتشابة فى نظمها السياسية والاجتماعية تتجة إلى تطوير انماط من السياسات الخارجية تتسم بالتعاون وقد تتطور الي التكامل السياسى ونادراً ما تدخل فى حروب دولية ضد بعضها البعض وقد درج علماء نظرية التكامل الدولى على اعتبار التشابة بين المجتمعات أحد المقومات الأساسية للتكامل بينهما لذلك فان التعاون الاقتصادي بين مصر والسودان في المستقبل لديه كافة العوامل التي تجعله ضرورياً لتطوير العلاقات بين البلدين في طريق التكامل الشامل حيث تشير تقديرات المتابعين لتفاعلات العلاقات السودانية المصرية أن الحراك الذي انتظم العلاقات بين الطرفين خلال الأشهر القليلة الماضية يعبر عن مستقبل وآفاق علاقات البلدين والصورة التي ستكون عليها والمدى الذي يمكن أن تبلغه تلك العلاقات على ضوء التغييرات الجذرية التي طرأت على بنية النظام السياسي في مصر بعد ثورة ٢٥ ينايربعد أن كان النظام السياسي السابق في مصر قد سلك مسلكاً عدائياً تجاه السودان وتسبب في أن تكون العلاقات الثنائية بين مصر والسودان غير متكافئة في طرفيها وتحتاج لإعادة نظر في كثير من بنودها خاصة ما يتصل بالشأن الاقتصادي وما يربط البلدين من اتفاقيات بعضها ثنائي والآخر متعدد الأطراف وهناك منافذ لتجارة الحدود بين البلدين تأثرت سلباً في الفترة الماضية بتردي العلاقات السياسية بين البلدين

وعليه من المحتمل أن تشهد العلاقات المشتركة بعد الثورة أنفتاحاً سياسياً كبيراً لعدة أسباب أهمها أن عوامل الثقة سوف تزيد بين الطرفين بسبب طي صفحة كثير من الملفات القديمة مثل دعم المعارضة وذبول محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك في أديس أبابا ، والتي لا تلبث أن تعود لتسمم العلاقة بين البلدين علي الرغم من الانطباع السائد أن هذا الأمر قد تم تجاوزه عبر زيارات الرئيس السابق للخرطوم إلا أن كثيراً من الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين البلدين لم تجد حظها في التطبيق الكامل حيث تلكأ النظام المصري السابق في تنفيذها وعلي رأس ذلك إتفاق الحريات الأربعة وفي تقديري يحمل كل الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات المصرية السودانية ، وقد ظل متعسراً ولم يتم تطبيقه بالصورة التي تمكن من وضع العلاقات السودانية المصرية في خانة الإستراتيجية ولكن رغم كل المبشرات فهناك عوامل مؤثرة يجب أخذها فى الاعتبار عند الحديث عن مستقبل العلاقات بينهما

**أولا : عوامل داخلية خاصة بالسودان ومصر:**

**السودان :**

التحديات الداخلية التى يواجهها النظام السياسى فى السودان والتى تجعل من المحتمل فى ظل توتر العلاقات بين السودان وجنوب السودان ، والمخطط الذى ترعاه جنوب السودان والذى يهدف إلى تفكيك السودان إلى دويلات للسيطرة عليها لتحقيق مشروع سودان علمانى موحد ويمكن الاستدلال عليه من استمرار إطلاق دولة الجنوب لاسم جنوب السودان وكذا التوتر الحادث فى العلاقات بعد شهور قليلة من الانفصال فى منطقة هجليج وكذلك ما تشهده السودان من حركات تمرد وانفصال فى دارفور.

حيث الدور الدولى وتدويل القضية منذ ٢٠٠٣ وكذا فى شرق السودان ومايرفعه مؤتمر البجا من مطالب بالحكم الذاتى ومعه الجناح العسكرى (الأسود الحرة) لجماعة الرشايدة ,وثوار كردفان ، وآخرون كل ذلك يضع النظام فى شمال السودان بين شقى الرحى ويؤثر على مستقبل العلاقات مع دول الجوار وعلى رأسهم مصر.

**مصر:**

وتمر مصر بأشد حالات الارتباك السياسي في تاريخها المعاصر،لذا نرى أن هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة لشكل العلاقات المصرية السودانية على أساس الوضع الداخلى لمصر حيث تعاني مصر في الوقت الراهن من حالة استقطاب سياسي حاد في ظل وضع اقتصادي صعب وانفلات أمني ، كما واجهت السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك انتقادات بالتبعية للولايات المتحدة الأمريكية والانكفاء على ذاتها، مما أدى إلى تآكل دور مصر وتراجعه على الصعيدين الاقليمي والدولي، وهو ما يوجب أن يسعى النظام الجديد بعد الثورة إلى استعادته.

**ثانياً : القضايا المعلقة بين البلدين:**

قضية الحدود: وهى قضية تثور كل فترة للتغطية على مشاكل سودانية داخلية.

قضية المياه :وتستخدم ورقة المياه ، كاداة فى الوقت الحالى من قبل الساسة فى السودان للضغط على مصر لتقديم تنازلات من جانب الساسة فى مصر وهذا نجده فى عدة مواقف فى القضايا السودانية المختلفة وذلك على نحو ما جاء فى النقد السودانى للتدخل المصرى الأخير فى الحرب بين السودان وجنوب السودان.

حيث صرحت السودان أن الوساطة التى قام بها وزير الخارجية المصرى غير صحيحة لقيامه بزيارة جوبا قبل الخرطوم على نحو ساوى فيه بين الضحية والجانى فى حرب هجليج الاخيرة .

**ثالثا : العوامل الدولية المؤثرة على العلاقة:**

تتلخص العوامل الدولية فى المخاوف الأمريكية من محور تعاون مصرى / سودانى على نحو يهدد الوجود الأثيوبى فى منطقة القرن الأفريقى والواضح من تقدم ملحوظ فى العلاقات الأثيوبية الأمريكية

فمصالح الولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بالسعي للترتيب لإنشاء قرن أفريقي أمريكي كبير والفكرة لا يختلف عليها الجمهوريون والديمقراطيون، ولولا هذا لرفعت واشنطن يدها عن الصومال، ولكن لأنها مجبرة على التدخل لتحقيق أهداف إستراتيجية واقتصادية، فقد كان من الطبيعي أن تنفذ الخطة البديلة وهي تحريك حلفائها الأثيوبيين لضرب نظام المحاكم الإسلامية فى الصومال .

والأمر هنا لم يقتصر فقط على تنشيط التعاون الأمريكي – الأثيوبي وتوفير اعتمادات لحكومة أديس أبابا كي تتولى محاربة سيطرة قوات الإسلاميين والمحاكم الإسلامية المتزايدة على الصومال، ولكنه شمل قيام مسئولين أمريكان بجولة أفريقية زار خلالها أديس أبابا وأسمرا والخرطوم والقاهرة لدراسة مستجدات الملف السياسي والأمني في الصومال والسودان.

أما التطور الأبرز الذي يكشف حجم القلق الأمريكي من إفشال المحاكم الإسلامية والبشير معا للمخطط الأمريكي في القرن الإفريقي فكان فتح وزارة الدفاع الأمريكية أول مكتب للمركز الأفريقي للدراسات الإستراتيجية التابع للوزارة في أثيوبيا والذى عبر زيناوى عن مدى استعداده للتعاون معه .

في ضوء ماسبق من عوامل يمكن القول أن سيناريوهات العلاقات المصرية السودانية يمكن أن تكون على النحوالتالى:- سيناريو التعاون- ( سيناريو تعاون – صراع)-( سيناريو صراع – تعاون) - سيناريو صراع.

**السيناريو الأول :**

من المحتمل أن تشهد العلاقات المشتركة بعد الثورة إنفتاحاً سياسياً كبيراً.

**السيناريو الثانى :**

تغليب الصراع على العلاقات بين البلدين نتيجة لعدم حسم القضايا المعلقة والمواقف منها وهذا السيناريو أيضا يحدده عدة عوامل منها :

- حاجة السودان إلى تحسين أو تهدئة العلاقات مع مصر خاصة فى ظل توتر وتصعيد العلاقات بينها وبين دولة الجنوب ، اذا أدركنا حقيقة تردى العلاقات السودانية مع بعض دول الجوار الاقليمى فى ظل الاتهامات المتبادلة برعاية السودان لقوى التمرد والمعارضة والتدخل فى الشئون الداخلية لها .

**السيناريو الثالث :**

- يتمثل فى تنحية القضايا المعلقة جانباً والمضى فى عملية التكامل عن طريق تفعيل اتفاق الحريات الاربعة ، واستكمال الطريق البرى بين مصر والسودان ومشروعات التعاون الزراعى والتجارى .

- هذا السيناريو الأقرب للتحقيق فى ظل توافر إرادة سياسية من الجانبين.

**السناريو الرابع :**

- استمرار حالة الشد بين البلديين مع استمرار عدم وجود رؤية واضحة للمصالح المصرية مع السودان يمكن من خلالها رسم اتجاه للتحول نحو السودان.

والسودان يواجه مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية يصعب عليه مواجهتها فى أن واحد، كما أن فتح أكثر من جبهة قد يتسبب فى حدوث مصاعب أكثر لنظام الخرطوم ويبدو أن النظام يسعى لتأمين جبهتى الغرب والشرق قدر الإمكان، من خلال توطيد العلاقات مع كل من تشاد وإريتريا، من أجل التفرغ للجبهة الجنوبية التى يبدو أنها ستكون التحدى الأكبر خلال الفترة القادمة، خاصة فى ظل تلميحات بل وتصريحات بعض قادة دولة الجنوب بأن لغة الحرب هى الحل لمشكلة الحدود بينهم وبالطبع ما يشجعهم على ذلك الدعم الإقليمى، خاصة من كينيا وأثيوبيا والدعم الدولى من واشنطن وتل أبيب ، وهو ما يفسر أسباب توتر العلاقات معهما فى الآونة الأخيرة، وهو أمر سينعكس على الدور السياسى والأمنى السودانى تجاه علاقاته بمصر .

ولقد بدأت ثورة الخامس والعشرين من يناير عهداً جديداً لمصر مختلفاً ومتميزاً عن ما سبقه ويصلح ما أفسده النظام السابق وإهماله لمصالح مصر الاستراتيجية والحيوية، لذلك ستعمل السياسة الخارجية المصرية على إعادة مكانة مصر الإقليمية والدولية لتتماشى مع مكانتها التاريخية ومقوماتها الذاتية المادية والمعنوية بحيث تحقق أهداف الثورة وإذا كانت الدول الأفريقية جنوب الصحراء تفتقد المقومات اللازمة لتحقيق ثورة على غرار الثورة المصرية إلا أنه يجب على السياسة الخارجية المصرية أن تعمل على تعزيز علاقاتها مع هذه الدول والوصول إلى شراكة تخدم مصالح الطرفين وتحقق لمصر من جديد مكانتها في القارة خاصة أن الثورة المصرية قد أكسبت مصر احتراماً دولياً واسعا, مما سيعطيها القدرة على التحرك في القضايا الإقليمية الأفريقية.

**توصيات:**

١- للمحافظة علي قوة وحيوية العلاقات الثنائية بين البلدين يجب صياغة استراتيجية متكاملة للشراكة بين البلدين وأن تعرض علي المؤسسات الدستورية والتشريعية في البلدين لاقرارها والمحافظة علي دوامها وحمايتها من التقلبات السياسية وأن تعطي أولوية في أجهزة الإعلام وتوجيه الرأي العام بالبلدين لترسيخها وحشد الدعم والسند الجماهيري لها.

٢- الاهتمام بزيادة الاستثمارات المشتركة بين البلدين لتكون المحرك الفعلي للعلاقات السياسية وأساسا للتكامل العربي الأفريقي المنشود.

٣- الاهتمام بالتعاون الاقتصادي بين مصر والسودان ودول حوض النيل من أجل تأمين المصالح المشتركة لدول الحوض وبناء تكتل اقتصادي اقليمي لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية.

٤- العمل علي جلب الاستثمارات خاصة من الدول العربية لتمويل مشروعات التعاون الزراعي والصناعي بين البلدين.

٥- التطبيق الفوري وبصورة تامة لاتفاقية الحريات الأربع مع التنسيق الكامل بين البلدين لمعالجة أي اثار سالبة أو مهددات قد تنشأ من جراء التطبيق.

٦- العمل علي توحيد وتنسيق السياسات والمواقف الخارجية للبلدين علي المستويين الاقليمي والدولي عن طريق الحوار والتواصل الفعال بين المؤسسات الرسمية والشعبية في البلدين.

# المصادر والمراجع


الهيئة العامة للاستعلامات المصرية_ العلاقات المصرية السودانية.

العلاقات المصرية السودانية في عهد مبارك -هانئ رسلان.

مياه النيل في السياسةالمصرية – أيمن السيد عبد الوهاب.

النظام السوداني وعلاقاته مع مصر - محمد سعيد أبو عامود.

رؤية مصرية عن العلاقات المصرية السودانية - أ.د إجلال رأفت.

العوامل المؤثرة في سياسة السودان الخارجية- عمر صديق البشير.

العلاقات السودانية المصرية _ منظور الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية - دكتور آدم محمد احمد عبد الله

التكامل الاقتصادي بين السودان ودول شمال أفريقيا- د.سالي محمد فريد.

آفاق العلاقات المصرية السودانية بعد ثورة ٢٥ /١/ ٢٠١١ -المسلمي البشير الكباشي.

العلاقات السودانية المصرية بعدالثورة - فريق أول ركن العباس عبد الرحمن خليفة.

مستقبل العلاقات السودانية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير - محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل.

التكامل بين السودان ومصر: الأبعاد الجيوبوليتيكية للعلاقات السودانية المصرية - وحيد عبد المجد.

خواطر حول العلاقات السودانية ـ المصرية- د. حيدر ابراهيم علي.

الاستثمارات المصرية السودانية - خطوات نحو المستقبل.

العلاقات المصرية السودانية نحو رؤية استراتيجية واحدة - محمود عابدين صالح.

العلاقات السودانية المصرية رؤية حديثة - ا-سلمى عبد الله أحمد

العلاقات السودانية المصرية.. إعادة بناء الأولويات.

العلاقات المصرية السودانية بين إدمان التكتيك والمطلوبات الإستراتيجية- د. عبدالوهاب الطيب البشير.

العلاقات السودانية المصرية في واقع جديد - د.حسن بشير محمد نور.

تحليل السياسة الخارجية د٠ محمد السيد سليم.

حول مستقبل العلاقات السودانية المصرية بعد ثورة ٢٥ /١/ -د.المعتصم احمد علي.

قاموس بنجوين للعلاقات الدولية جراهام ايفانز وجيفري نوينهام .

إتفاقية السلام الشامل.

مستقبل التواصل مع دولة جنوب السودان – السماني النصري محمد أحمد.

مستقبل السودان بعد الإنفصال- مدثر أحمد إسماعيل.

محفزات ومهددات العلاقة بين السودان ودولة جنوب السودان- المعتصم أحمد علي الأمين

إنعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع في السودان ودول الجوار – إجلال رأفت - المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

امكانية تحقيق التكامل الاقتصادي بين السودان وجنوب السودان – حسن بشير محمد نور.

الأسس الإستراتيجية لعلاقات السودان بدولة جنوب السودان – عبد الرحمن أحمد عثمان

إسرائيل والصراع الإستراتيجي في القرن الأفريقي -المعز فاروق محمد أحمد.

الأمن المائي السوداني - سيف الدين يوسف محمد سعيد.

التفاهم حول تقسيم نفط السودان بين الشمال والجنوب هو الحل- همام سرحان

– الصراع على النفط بين الشمال والجنوب- خالد حسين محمد

إتفاقية السلام الشامل – CPA نيافاشا ٢٠٠٥.

الخرطوم وجوبا، النفط صراع المصالح - هنادي النور.

حول التّكامل الاقتصادي العربي - وهبي غبريال.

مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان عبد الحافظ الصاوي.

مفاوضات أديس أبابا ، معركة النفط ما زالت مستمرة بين الخرطوم وجوبا سيف جامع – بتاريخ ٢٠-٣-٢٠١٢ على الموقع.

نورا أسامة – حسابات الدولة الوليدة العلاقات الخارجية لدولة الجنوب.

النّظام الاقليمي الشّرق أوسطي - ماجد شدّود.

فلسفة المنهج في البحث العلمي - عقيل حسين عقيل.

تحليل العلاقات الدولية - كارل دويتش، ، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان.

التّكامل الاقتصادي العربي - منير الحمش.

مجلة السياسة الدولية-الرأي العام- مجلة البيان - موقع قراءات أفريقية- مجلّة المستقبل العربي - صحيفة الإنتباهة - شؤون عربيّة - صحيفة الأهرام اليوم.

الاعتماد المتبادل والتّكامل الاقتصادي والواقع العربي - مجموعة باحثين

التّقرير الاقتصادي العربي الموحّد عام ٢٠٠٠.

دراسات في التّنمية و التّكامل الاقتصادي العربي - مجموعة باحثين .

# فهرس الكتاب